وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة-

كليـــة الحقـــــــــوق والعلـــوم السياسيـــة

دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي

دراسة حالة : رابطة دول جنوب شرق آسيا

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسة
تخصـــــص سياســـة مقارنـــــــة

من إعداد الطالبة :
* جصاص لبنى

تحت إشراف الأستاذ :
* الدكتور :كيبش عبد الكريم

لجنة المناقشة

أ.د.برقوق أمحند	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيسا
أ.د.كيبش عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	مشرفا ومقررا
د.لعجال أعجال محمد الأمين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
د.بوريش رياض	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قسنطينة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2009 - 2010 .

مقدمة

يشهد العالم منذ منتصف الثمانينات تحولات كبرى في جميع المجالات و تغيرات واضحة على عدة مستويات ،فلم تعد الأحداث تتعلق بزمان و مكان واحد ،و إنما امتدت لتشمل كل إقليم في العالم .

التحول كان على المستويين النظري و الواقعي ،فتسارع الأحداث و سرعة انتشارها أدى لزخم فكري نظري كبير ،خاصة فيما تعلق بموضوع الأمن .

إن إيجاد معايير من خلالها تتفادى الدول الحروب ،وتأسس لسلام متين ،تعد أحد أكثر التحديات التي يواجهها علماء و منظري العلاقات الدولية ،و كذلك صانعي القرار .

يركز المنظور الواقعي على دور الدولة في القضايا الأمنية ،و من الصعب أن يتولى فاعل آخر من غير الدولة هذه المهمة ،إلا أن هذه المسلمة بدأت تعرف نوع من الميوعة ،مع زيادة دور الفواعل الغير حكوميين في القضايا الأمنية ،خاصة إذا ما تعلق الأمر بإدارة مفاوضات نزاع ،أين صار تدخل المنظمات أمر ضروري للتوفيق بين طرفي النزاع ،و جمعهما حول طاولة المفاوضات ،فدور المنظمات الدولية و الإقليمية هو في تزايد مستمر ،خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأمن الدولي ،أو الأمن الإقليمي ،و بهذا لم يعد الأمن بمفهومه الجديد –الأمن الشامل– من اختصاص أو احتكار الدولة فقط .

تعد الدراسات الإقليمية من بين الدراسات الحديثة في حقل العلاقات الدولية ،مقارنة بالدراسات الأمنية التي تعود جذورها إلى بدايات الفكر السياسي .

و قد تبلورت الدراسات الإقليمية عمليا بعد الحرب العالمية الثانية لسببين ،الأول يتعلق بإنشاء هيئة الأمم المتحدة ،و تأكيدها على فعالية الدور الذي تطلع به المنظمات الإقليمية في حفظ الأمن و السلم الدوليين ،في حين يكمن السبب الثاني في انطلاق التجربة التكاملية الأوروبية .

أما نظريا فتطور الدراسات الإقليمية جاء بعد الدراسة التي قام بها كل من الأستاذين شبيغلCheppigal و كانتوري Kantory ،التي أكدا فيها على أهمية دراسة التفاعلات على المستوى الإقليمي ،باعتباره مستوى يتوسط المستوى الدولي و مستوى الدولة .

إن النظم الإقليمية هي نظم فرعية من النظام الدولي ،و كذلك هو الحال مع الظاهرة الأمنية ،فالأمن الإقليمي يشكل فرع من الأمن العالمي ،من هنا تبرز العلاقة بين النظام الإقليمي و الأمن الإقليمي فالأول عبارة عن مجموعة من الوحدات السياسية ،تتميز بخصائص مشتركة ،و لها مصالح متقاربة في حين يشير الأمن الإقليمي إلى آليات تحقيق أمن هذه الوحدات السياسية بصفة موحدة من التهديدات الداخلية و الخارجية ،التقليدية و الجديدة .

أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تغيير أساسي في البيئة الأمنية الآسيوية ،فالاستراتيجية الأمنية الأمريكية لم تعد واضحة في القارة و خاصة جنوب شرق آسيا ،فنتيجة لاعتماد دول هذا الإقليم على التواجد الأمريكي لضمان الأمن الإقليمي ،صارت تشعر بالقلق حيال مستقبل الالتزام الأمني الأمريكي تجاه وضع الأمن الإقليمي ،خاصة بعد بروز الصين كقوة طامحة للهيمنة الإقليمية ،و كذا

بروز التهديدات الجديدة التي أدت بدول الآسيان إلى العمل على تطوير قدراتهم و استراتيجياتهم الأمنية.

تعمل الآسيان على تطوير آليات داخلية و أخرى متعددة الأطراف من أجل صد مختلف أنواع التهديدات ،و مثال ذلك عملها المتواصل لتطوير الجماعة الأمنية للآسيان ،و كذا إقامتها لمنتدى الآسيان الإقليمي الذي يمثل تجربة فريدة من نوعها في الأمن المتعدد الأطراف في آسيا ،خاصة بعد نجاح تجربة الآباك المجسدة لمفهوم الإقليمية الجديدة .

أهمية الموضوع و أسباب اختياره :

لا يخلو أي بحث علمي من أهميته الواقعية و الأكاديمية ، و تكمن أهمية هذا البحث في تطرقه لموضوع ضمن الدراسات الإقليمية ،من خلال دراسة دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي وهذا ضمن حوار نظري بين أولئك الذين يؤكدون على أهمية كثافة العلاقات بين الوحدات السياسية اقتصاديا ،في إطار مفهوم الشبكة ،و هو ما يسمح بتجنب قيام الصراعات و سهولة التوصل إلى حل الأزمات في حال قيامها ،نتيجة قوة ترابط المصالح بين مختلف أعضاء التكتل الواحد وهو ما يسمح بتحقيق الأمن الإقليمي ومن تم الدولي .

وبين أولئك الذين يرون في تشابك العلاقات بين الدول سلوك مهدد للأمن الإقليمي ،نتيجة التقارب الواسع بين أطراف التكتل الذي يؤدي إلى سرعة انتشار الأخطار ،إضافة إلى أن تاريخ العلاقات الصراعية يشير إلى أن أغلب الحروب دارت بين دول متجاورة ، لكن ماذا عن التهديدات الأمنية الجديدة؟و عن الحروب الحالية الغير متكافئة الأطراف ،هل تخضع لنفس المعايير السابقة ؟

و تكمن أهمية الموضوع كذلك في احتوائه على دراسة حالة ،إقليم جنوب شرق آسيا المجسد في تكتل الآسيان ،التي تعكس نشأتها و تطورها الأهداف العلمية للبحث ،فالإقليم شهد العديد من بؤر التوتر و التدخلات الخارجية ،و التحديات و المخاطر الأمنية التي كان لها تأثير كبير في طبيعة العلاقات البينية القائمة بين الوحدات السياسية ،و التي أخذت بعدا تكامليا رغم حدة المشاكل المتواجدة ،و هو الأمر الغائب في أقاليم أخرى رغم توفرها على معايير أفضل للتعاون الأمني .

كما أن محور الاهتمام حاليا من قبل المنظرين وحتى صانعي القرار يدور حول التحولات و التطورات الحادثة في القارة الآسيوية ككل ،لاحتوائها على مؤشرات توحي بتغير مركز القوة العالمية .

كما تكمن الأهمية الأخرى للموضوع في جمعه بين أهم موضوعين مطروحين حاليا على المستويين الأكاديمي و الواقعي ،و هما الدراسات الإقليمية من جهة ،و الأمن من جهة أخرى و بالخصوص الأمن الإقليمي .

أما عن أسباب اختيار الموضوع فتكمن في :

رغبتي كباحثة في إثبات فرضية الدور الفعال الذي تؤديه التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي ففي حال نجاح مثل هذه الفرضية ،فمن شأن ذلك أن يخفف من حدة التوترات في الأقاليم ،و من تم الرفع من مستوى الأمن و التعاون الدولي العالمي .

و الهدف بالضبط يتمثل في دول المغرب العربي ،إذ يمكن أن يساعد ذلك في دفع التكامل في المنطقة ،خاصة و أن المنطقة المغاربية لا تشهد مخاطر بحجم المخاطر التي يعرفها إقليم جنوب شرق آسيا ،و هذا مع الأخذ في عين الاعتبار اختلاف الخصائص بين الإقليمين .

إضافة إلى اهتمامي بالدراسات الأمنية و الإقليمية على حد سواء ،ما جعلني أعمل على الجمع بينهما .

الإشكالية :

يشكل الأمن غاية لدى كل فاعل من فواعل العلاقات الدولية ،انطلاقا من مستوى النظام الدولي،إلى غاية مستوى الفرد ،وتتباين الوسيلة في ذلك تبعا لطبيعة و حجم التهديد ،ففي بعض الحالات تشكل الدولة التهديد الرئيسي لأمن أفرادها ،في الوقت الذي كان عليها أن توفر هي أمنهم .

تعددت المفاهيم الأمنية و أطرها النظرية خاصة بعد الحرب الباردة ،و تزامن ذلك مع بروز تهديدات جديدة تباينت مداخلها بين المجال السياسي–الأمني ،الاقتصادي ،الاجتماعي ،و حتى الثقافي، الذي تجسد في صراع الحضارات و تزايد النزاعات ذات الطابع الإثني .

يعد الأمن الإقليمي أحد المستويات المجسدة للتعاون الأمني على مستوى الأقاليم ،و قد اختلفت وتعددت آليات تحقيق من إقليم لآخر حسب درجة التقارب و مستوى التكامل بين الوحدات السياسية المشكلة للإقليم .

من بين المصادر التي يتم الاعتماد عليها في تحقيق الأمن الإقليمي التكتلات الإقليمية ،التي نمت بصفة متزايدة في مختلف الأقاليم العالمية ،خاصة بعد بروز الإقليمية الجديدة و تنامي التعاون العبر أقاليمي ،و زيادة حجم الأدوار التي تطلع بها هذه التكتلات .

يعتبر إقليم جنوب شرق آسيا من بين الأقاليم التي تعرف العديد من الأخطار و التهديدات ،سواء على مستوى دول الإقليم داخليا أو ما بين الدول ،و كذا بين الإقليم و الدول و الأقاليم المجاورة ،و هو ما تعمل الدول على تجاوزه من خلال تفعيل التعاون البيني ،خاصة في ظل تنامي الدور الذي تطلع به رابطة دول جنوب شرق آسيا ،و هذا ما يطرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن لرابطة دول جنوب شرق آسيا المساهمة في تحقيق الأمن الإقليمي في المنطقة ،في ظل تطور مداخل التهديد و تنوع مجالاته ؟

يترتب عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات تتمثل فيمايلي :

* ما المقصود بالأمن الإقليمي ؟وأين يكمن دور التكتلات الإقليمية في تحقيقه ؟

* فيما تتمثل التحديات التي تواجهها منطقة جنوب شرق آسيا ؟

* ما هي الآليات التي تعتمد عليها رابطة دول جنوب شرق آسيا في تحقيق الأمن الإقليمي ؟
* هل يمكن لأعضاء الرابطة الجمع بين مصالحهم الأمنية ،في ظل تباين المصالح و الامكانات ؟

فرضيات الدراسة :

من خلال ما تقدم تم صياغة الفرضيات التالية :

- إذا كان المسار التكاملي ضمن تكتل إقليمي ما متباطئ ،فإن احتمالات تحقيق الأمن الإقليمي تكون ضئيلة جدا .
- إذا توافقت إرادات دول الآسيان و تقاربت المصالح الذاتية لكل دولة مع المصالح المشتركة بين مجموع دول التكتل ،فان ذلك سيؤدي لتفعيل أكبر لآليات تحقيق الأمن الإقليمي .
- كلما تعددت الفضاءات المتعددة الأطراف في إقليم جنوب شرق آسيا كلما أدى ذلك لتقلص احتمالات الهيمنة من قبل قوى إقليمية أو عالمية .

*** المناهج المعتمدة في الدراسة :**

من أجل تحليل هذا الموضوع تم الاعتماد على **منهج تحليل النظم** ،لارتباط الدراسة من الجانبين بالمستوى الإقليمي ،سواء تعلق الأمر بمفهوم التكتلات الإقليمية أو مفهوم الأمن الإقليمي .

يسمح هذا المنهج بالانتقال من الكل إلى الجزء ،من خلال التدرج من المستوى الإقليمي إلى مستوى الوحدات السياسية المشكلة له ،و العكس من الجزء إلى الكل ،من خلال التدرج في التحليل من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي ،خاصة في الجزء المتعلق بتغلغل القوى العالمية في إقليم جنوب شرق آسيا ،و تأثير ذلك على تفاعلات النظام الإقليمي .

كما تم الاعتماد على **المنهج البنيوي-الوظيفي** لدراسة رابطة دول جنوب شرق آسيا من حيث البينة المؤسساتية ،و كذا التطرق بالتحليل لمهام و أدوار هذه البنى ،و تأثيرها على سلوك التكتل الإقليمي داخليا و خارجيا ،و من ثم تقييم مدى فعاليتها في تحقيق غرض الدراسة -الأمن الإقليمي-.

و قد تم الاعتماد على **المنهج التاريخي**، القائم على التحليل المجالي من خلال التطرق إلى جذور ظاهرة الإقليمية و تطورها في النظام الدولي ،و كذا تطور مفهوم الأمن ،إلى جانب نشأة الآسيان .

بالإضافة إلى **منهج دراسة الحالة** كونه يساعد على إبراز مدى تناسب الأطر النظرية مع الواقع العملي ،في ظل العلاقة بين المنظر و الواقع ،و الهدف من دراسة الحالة ،محاولة التأكيد على فرضية الدراسة .

***الصعوبات :**

الحمد لله أثناء إنجاز هذه الدراسة لم تصادفنا صعوبات كبيرة ،إلا البعض منها ،و هي تدور حول مايلي :

- صعوبة ضبط بعض المفاهيم لارتباطها بأكثر من متغير و مثال ذلك مفهوم الأمن .
- نذرة المراجع المطبوعة المتعلقة بدراسة الحالة .

- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات الأصلية من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية ،خاصة في الجزء المتعلق بنظرية مركب الأمن الإقليمي .

***شرح الخطة :**

لتحليل موضوع الدراسة تم تقسيمها لثلاثة فصول هي كالتالي :

- يعنى الفصل الأول بالتأصيل النظري للدراسة ،من خلال التطرق للأبعاد النظرية لكل من ظاهرتي الإقليمية و الأمن الإقليمي ، وإبراز أهم الأطر التي اعتمدها المفكرين في تفسير الظاهرتين ،لكن قبل ذلك تم التعريف بالإقليمية كظاهرة و كمفهوم وكنظام ، إضافة إلى التعرض للمقصود بمفهوم الأمن الإقليمي و أهم خصائصه و مميزاته .

ليتم من خلال المبحث الثالث التطرق إلى العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية كواقع موجود و الأمن الإقليمي كهدف منشود .

- الفصل الثاني يتعلق بدراسة الحالة من خلاله تم التعريف برابطة جنوب شرق آسيا (نشأتها أهدافها ،مبادئها ،بنائها المؤسساتي) .

إضافة إلى التطرق إلى تفاعلات الرابطة على المستويين الداخلي و الخارجي ،بهدف الإحاطة الشاملة بطبيعة الآسيان ،من خلال التعرف على بيئتها الداخلية و الخارجية ،و هو ما يسهل دراسة علاقة هذا التكتل بالأمن في إقليم جنوب شرق آسيا .

- في حين عنى الفصل الثالث بجزء هام من الدراسة ،إذ تعلق بدور الآسيان كتكتل إقليمي في تحقيق الأمن الإقليمي .

من خلال المبحث الأول تم التركيز على الوضع الأمني في جنوب شرق آسيا ،بالتعرض إلى المرجعية العملية التي من خلالها حددت الآسيان مفهومها للأمن ،إضافة إلى رصد أهم التهديدات التي يتعرض لها الإقليم على مستويات مختلفة .

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى الآليات التي تتبعها الرابطة في مواجهة حالات اللاأمن في الإقليم ،و التي تباينت بين آليات داخلية ،أساسها دول الرابطة ،و أخرى خارجية ،قائمة بصورة كبيرة على فواعل إقليمية و عالمية ،من خلال التعاون المتعدد الأطراف .

فيما تناولنا في المبحث الأخير من هذا الفصل العلاقة التفاعلية بين الآسيان ككيان مجسد ،و الأمن الإقليمي كهدف تسعى لتحقيقه دول الإقليم ، لما له من ايجابيات على مستوى التعاون البيني للرابطة .

كما تم تدعيم الدراسة بمجموعة ملاحق توضيحية تباينت بين مواثيق قانونية ،تتعلق بمعاهدات أساسية أبرمتها الرابطة ،و خرائط توضح الموقع الجغرافي لدول الرابطة بالنسبة لبعضها البعض، بالإضافة إلى بعض الإحصائيات المدعمة لبعض نتائج الجزء المتعلق بدراسة الحالة .

الفصل الأول : الإطار النظري – مفاهيم و مرتكزات الإقليمية و الأمن الإقليمي–

المبحث الأول : الدراسات الإقليمية –مفاهيم و نظريات–.

المبحث الثاني : ماهية الأمن الإقليمي ونماذجه النظرية .

المبحث الثالث : علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي.

يعد مفهوم الأمن من بين المفاهيم التي تعرف ديناميكية عالية، سواء على مستوى المصطلح كتسمية أو كظاهرة، فمنذ بداية البشرية و الإنسان يعمل على تحقيق أمنه الخاص،و بظهور التجمع البشري الممثل سياسيا في الدولة ، أخذ الأمن بعدا آخر أين صار الحديث عن الأمن القومي،و السبيل الأفضل لتحقيقه،وهنا طغت النظرة الواقعية التي جعلت من القوة العامل الأساسي للحفاظ على أمن الدول،ما أدى بهذه الأخيرة إلى العمل الدائم على زيادة القوة، في غياب التقدير حول حجم وطبيعة القوة التي تملكها غيرها من الوحدات السياسية في النظام الدولي ،وهو ما عرف بالمعضلة الأمنية التي طرحها المفكر باري بوزانB.Buzan .

مع تطور الأحداث الدولية و قيام العديد من الحروب،و الأثار المدمرة التي خلفتها ،انعكس ذلك مباشرة على مفهوم الأمن ، أين برز مفهوم الأمن الجماعي الذي تجسد بشكل واضح في منظمة الأمم المتحدة،بعد أن فشلت سابقتها –عصبة الأمم –في تحقيق ذلك ،إلا أن العالم شهد مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،حربا أخرى عرفت بالحرب الباردة ،التي دارت رحاها في أقاليم تابعة للأطراف الرئيسية للحرب، و هو ما عرف بحروب الوكالة نيابة عن المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي .

مع تطور أحداث الحرب الباردة ،ظهرت أفكار تدور حول ضرورة إقامة أمن إقليمي، خاصة و أن ميثاق الأمم المتحدة لم يمنع قيام منظمات إقليمية مساهمة في حل النزاعات و الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين ،و تطورت الأفكار الداعية للأمن الإقليمي بشكل بارز بعد نهاية الحرب الباردة ،مع زوال المظلة التي كانت توفرها القوتين العظيمتين أثناء الحرب الباردة ، وبروز مفهوم الأمن الإنساني و الأمن الشامل ،الذي توافق مع بروز تهديدات من نوع آخر ليست عسكرية بالضرورة ،و إنما برزت أخطار متعلقة بالأمن على مختلف مستوياته ،إذ ظهرت مشكلة الإرهاب و الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات و العنف السياسي ،و هي أخطار و تهديدات لا يمكن للدولة بمفردها تجاوزها و الوقاية منها، ما أدى إلى ضرورة التعاون الجماعي ،الذي تجسد من خلال التكتلات الإقليمية، خاصة تلك التي حققت مستوى عالي من التكامل مثل الاتحاد الأوروبي الذي يعمل على إنشاء هوية أمنية مشتركة وكذلك رابطة جنوب شرق آسيا التي تعمل على حفظ الإقليم من التهديدات التي تحيط به ،خاصة و أنها تتواجد في إقليم يعرف تجاذب لعدة قوى إقليمية و دولية.

المبحث الأول : الدراسات الإقليمية –مفاهيم و نظريات–

يعتبر التحليل النظمي من بين المواضيع الحديثة في العلاقات الدولية،و خاصة تحليل النظم الإقليمية ،و التفاعلات بين مختلف وحداتها ، فلم يتبلور هذا الإطار التحليلي إلا في نهاية الستينات من القرن العشرين ،بعد الثورة العلمية التي أحدتها المدرسة السلوكية ،خاصة على مستوى المناهج المستخدمة في تحليل السلوكيات الصادرة عن مختلف الفواعل في العلاقات الدولية ،إذ اعتمدت هذه المدرسة على المناهج العلمية المستقاة من العلوم الطبيعية ،ما أعطى منهجا علميا تجريبيا سلوكيا،و هو ما انعكس بصورة مباشرة على التحليل النظمي .

فالنظرية العامة للنظم أساسها علم البيولوجيا القائم على مفهومي البنية و الوظيفة المشكلان للنظام البيولوجي، و أساس تحقيق توازن هذا الأخير ، هو أداء كل بنية لوظائفها وتفاعلها بطريقة تضمن بقاء و استمرار عمل النظام ،و كل نظام هو في تفاعل دائم مع بيئته الخارجية .

انتقلت هذه الفرضيات إلى النظم الاجتماعية و السياسية الداخلية و الدولية ،ففي العلوم الاجتماعية يعد الأمريكي تلكوت بارسونز T.Pearsonsفي مقدمة من عنى بالتحليل الوظيفي للحياة الاجتماعية من من خلال كتابه بنية الفعل الاجتماعي، أما في علم السياسة و على المستوى الوطني يعتبر دافيد استون D.Eastan وغبريال الموند G.Almond من بين أهم المفكرين الذين اعتمدوا على المناهج العلمية في تحليلهم لعالم السياسة الوطني .

في أوائل الخمسينات من القرن العشرين،نقل علماء السياسة التجريبيون المعاصرون نظرتهم السلوكية إلى مجال عالم السياسة الدولي،بهدف الوصول لنظرية عامة شاملة تفسر علاقات عالم السياسة الدولي،و هنا برز نموذج كابلان M.kaplanو نظرية كارل دوتش K.Deutch الاتصالية [1].

بعد التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية في الستينات ،خاصة على المستوى الإقليمي أين برزت العديد من التنظيمات الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة في أوروبا، التي تطورت فيما بعد إلى الإتحاد الأوروبي ، و الآسيان في جنوب شرق آسيا كتوجه ضد المد الشيوعي ،أدى هذا إلى ضرورة الاهتمام بالمستوى الإقليمي من أجل فهم أحسن للتفاعلات الكلية ،و هذا أساس التحليل النظمي ،إذ لابد من دراسة كل جزء من أجزاء النظام الكلي ، الذي يشير هنا إلى النظام الدولي الذي تشكل الدولة وحدة التحليل الأساسية فيه، و أجزاءه ممثلة في النظم الإقليمية الفرعية ، التي تعتبر مستوى وسطي بين النظام الدولي من جهة و الدولة من جهة أخرى.

[1]– لمزيد من المعلومات اطلع على عادل ثابت فتحي : النظرية السياسية المعاصرة، (مصر ، الدار الجامعية الجديدة ، 1997).

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للإقليمية

إن الطابع التنظيمي للعلاقات بين الدول يعتبر من بين أهم الملامح الأساسية التي تميز بها القرن العشرين 20 ، الذي وصف بأنه عصر التنظيم الدولي ، فمع زيادة عدد الوحدات السياسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تبلورت العديد من التنظيمات صنفت من حيث أعضائها إلى دولية و إقليمية و من حيث الوظائف المنوطة بها إلى تنظيمات اقتصادية كالإتحادات الجمركية، الأسواق المشتركة سياسية كجامعة الدول العربية و الاتحاد الإفريقي ،عسكرية كالأحلاف العسكرية ،و لهذا نجد أن ميثاق الأمم المتحدة نص صراحة على مبدأ اللامركزية في نطاق التنظيم الدولي المعاصر،ليكون أحد المبادئ الحاكمة لهذا التنظيم ، و اللامركزية هنا تأخذ بعدين :

*اللامركزية الإقليمية أو الجغرافية :بمعنى الاعتراف بوجود منظمات دولية إقليمية .

*اللامركزية الفنية أو الوظيفية :ممثلة في إنشاء منظمات دولية متخصصة على المستويين العالمي و الإقليمي[1] ،ففكرة الإقليمية ارتبطت بتطوير دولة الرفاه welfare state من خلال اللامركزية decentralisation.[2]

الإقليمية كظاهرة هي ليست حديثة ، فتاريخيا وجدت العديد من التكتلات مثل الكومنولث، اتحادات جمعيات لكن غالبيتها أسست لأغراض دفاعية، و لم تكن كلها قائمة على الموافقة الطوعية ،أما مبادرات التكامل الإقليمي الطوعي فقد برزت في القرن التاسع عشر .

فالتنظيم الدولي الحديث بدأ أصلا إقليميا مثل اللجنة الأوروبية للدانوب في أواخر القرن التاسع عشر و مشاريع التكامل الأوروبي،إذ دعا الكونت Paul de leusse لتأسيس اتحاد جمركي في الزراعة بين ألمانيا و فرنسا، و بعدها تطورت فكرة التكامل الإقليمي بشكل بارز في القرن العشرين خاصة في أوروبا[3].

برز التوجه الإقليمي بعد الجدال الذي دار حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية و أي المنهاجين Universalism versus regionalism ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي لحفظ السلم بين الدول ، فأنصار التوجه العالمي رأوا بأن إقامة تنظيم عالمي يشمل جميع الدول، أحسن طريقة لتحقيق السلم والأمن الدوليين ،في حين أكد أنصار التوجه الإقليمي على أهمية إنشاء تنظيمات إقليمية لتحقيق

---

[1]- أحمد الراشدي، ناصيف حتى : الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، (لبنان، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1999)،ص181 .

[2] -Malin Gunnarsson : Regionalism and security –two concepts in the wind of change,p 185 , "www.omu.se/cerum/publikationer/pdfs/nsb/.pdf".

[3] -Walter Mattli :The logic of regional integration-Europe and beyond-,Cambridge university press ,2003 , p1.
www.cambridge.org.

ذلك،لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية ،كما أنها قد تكون أكثر فاعلية و أكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية[1] ،و يعد ونستون تشرشل من أهم مؤيدي إقامة المنظمات الإقليمية أو المجالس الإقليمية بزعامة القوى الكبرى و من هنا نشأت نظريات السلام الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية.

ما ساعد على بلورت الأفكار الإقليمية، هو تطور التفاعلات على المستوى الواقعي بين الدول إذ لم تعد تقتصر على البعد العسكري،و التركيز على السياسات الدفاعية و الأمنية،وإدارة الحروب،إذ أن الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ،أصبح أكثر تكاملا خاصة مع انطلاق الدورات الثمانية المتعاقبة لوضع اتفاقية دولية للتجارة و التعريفة الجمركية**GAAT** و هو ما ساهم في تعجيل الاتجاه نحو التكامل الإقليمي في كل جزء من العالم .

و ما زاد من انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية هو انخفاض حدة الحرب الباردة ،إذ بعد زوال هذه الأخيرة صارت التكتلات الإقليمية عامل أساسي في تسيير العلاقات الدولية ، خاصة بعد إنشائها لآليات ثابتة و أخرى مؤقتة و طارئة لإدارة العلاقات بين أعضائها[2] .

من أجل وضع مفهوم للإقليمية وجدت العديد من الآراء ،خاصة من حيث المعايير اللازمة لتحقيقها واقعيا .

فالمفهوم لم يشع استخدامه على نطاق واسع ،إلا في إطار العلاقات الدولية المعاصرة ،مع قيام عصبة الأمم من خلال نص المادة 21* من ميثاقها، و لكن رغم تقديم ميثاق عصبة الأمم اعتراف بتنظيمات ذات طابع إقليمي، إلا أنه لم يقدم أفكارا ذات قيمة كبيرة في هذا الخصوص[3]، و لقد تم تدارك هذا النقص من خلال ميثاق الأمم المتحدة أين أدرج من خلال الفصل الثامن (مواد : 52، 54) كل التفاصيل حول التنظيمات الإقليمية .

أدت النتائج الهامة التي ترتبت عن اشتداد حدة الصراع على قمة النظام الدولي منذ بداية الحرب الباردة و حتى نهاية سنوات السبعينات ، إضافة إلى إخفاق الأمم المتحدة في التعامل الايجابي مع قضايا حفظ السلم و الأمن الدوليين ،إلى بروز أهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية الإقليمية في هذا المجال، و هو ما ساهم بمرور الوقت إلى تبلور مبدأ أساسي مؤداه أنه ينبغي أن تعطى الفرصة أولا للمنظمة الدولية الإقليمية المعنية لعلها تستطيع التوصل إلى حلول للمنازعات التي تثور فيما بين

---

[1]– جميل مطر و علي الدين هلال :النظام الإقليمي العربي ،(لبنان ،مركز الدراسات للوحدة العربية ،1986)،ص 23 .

[2] -Mary E.Burfisher and others : Regionalism :Old and new ,theory and practice ,February 2004,international food policy research institute ,p1.
www.IFPRI.org.

* لمادة 21 : من ميثاق عصبة الأمم تنص : " لا تعتبر متعارضة مع عهد عصبة الأمم أي من التعهدات الدولية التي تكفل استتباب السلام، كما هو الحال في اتفاقيات التحكيم و في الاتفاقيات الإقليمية مثل تلك القائمة على أساس من تصريح مونرو ".

3 – أحمد الراشيدي و ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق ،ص190 .

أعضائها[1].

إن تحديد تعريف عام للإقليمية يعرف نوعا من الصعوبة ،و ذلك راجع إلى تعدد جوانب المفهوم وارتباطه بمجموعة من المعايير ،فهي كمصطلح في العلاقات الدولية تشير إلى معنى عام **للهوية** يقصد به توحيد و تجميع الأهداف ،مع خلق مؤسسات تعبر بشكل خاص أو أدق عن الهوية و المشاركة الجماعية للفعل ضمن الإقليم الجغرافي، و يمكن تصنيف الاتحاد الأوروبي مثلا من نتائج الإقليمية[2].

يلاحظ من خلال هذا التعريف تركيزه على أهمية الإقليمية في الحفاظ على الهوية و التعبير عنها دون ذكر لمعايير محددة لها.

وهذا ما يبرر اختلاف الباحثين حول ما المقصود بالإقليمية وانقسموا في هذا المجال لفريقين:

الفريق الأول:رأى بوجوب عدم التمسك بمفهوم معين،حتى لا تقتصر الفكرة على حالات معينة من التجمعات.

الفريق الثاني : يشكل الأغلبية يؤكدون على أهمية تحديد تعريف واضح للإقليمية كعمل جماعي يضم مجموعة من الدول.

و لهذا ارتبط مفهوم الإقليمية و ارتكز على العوامل التالية :

العامل أو المعيار الجغرافي :معظم التعاريف التي تتحدث عن الإقليمية لا يغيب عنها العامل الجغرافي،و منه فالإقليمية تتجسد من خلال إقامة تنظيم بين مجموعة من الدول تحكمها روابط جغرافية
العامل الثقافي و الحضاري : إن أساس التفاعلات الحادثة حاليا على المستوى الدولي، سواء كان من الجانب الواقعي أو من حيث الجانب النظري، تتخذ من الحضارة و الثقافة مادة أساسية و خام في تحديد مختلف العلاقات القائمة، فالترابط الحضاري و التشابه في الظروف و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية عوامل ضرورية في إحداث تنظيم إقليمي ، و هذا ما يميز التنظيمات الإقليمية عن باقي التنظيمات الأخرى كالأحلاف العسكرية مثلا .
العامل السياسي : يعتبر بعض الباحثين أنه يجب التعبير عن الإقليمية باعتبارها أساسا تعبيرا عن واقع سياسي، إذ يعتبرون أن هدف كل تنظيم إقليمي هو تحقيق مصالح مشتركة لأعضائه، و منه فالدول

[1]–صادق محروس:"المنظمات الدولية و التطورات الراهنة في النظام الدولي"،مجلة السياسة الدولية ،(العدد122 ،أكتوبر ، 1995) ص12 .

[2]- http://www.wikipedia.org : open regionalism

تتكتل لتحقيق مصالحها السياسية و الاقتصادية بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو انتماءاتها الثقافية و الحضارية[1].

و عليه يمكن التأكيد على أنه لإقامة تنظيم إقليمي فعال وجب توافر العوامل كلها ،فهي تشكل كلا متكاملا يصعب فصله، فلو تم الاعتماد مثلا على المعيار الجغرافي فقط في تحديد الإقليمية فبماذا إذن يمكن تفسير عدم انضمام إسرائيل للجامعة العربية بما أنها تشكل امتدادا جغرافيا لأعضاء الجامعة ؟ و لو تم الاعتماد على العامل السياسي فإن هذا سيشكل عائقا أمام عمل التنظيمات الإقليمية، إذ أن زوال المصلحة يؤدي لزوال الكيان في حين أنه من شروط التنظيم الإقليمي أو أي تنظيم آخر هو الثبات و الاستمرارية، و لهذا فلإحداث تكامل إقليمي ناجح وجب الإلمام بكل هذه المعايير.

فالإقليمية إذن هي عملية تكثيف التعاون السياسي و الاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة ، وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري و تدفقه[2].

يعتبر مفهوم الإقليمية من المفاهيم الديناميكية أي المتفاعلة مع بيئتها، فكما تم الإشارة سابقا فإن التوجه الإقليمي وجد مع بداية التنظيم الدولي، لكن مع نهاية الحرب الباردة و بروز ما أصطلح عليه بالنظام الدولي الجديد ،عرف مصطلح الإقليمية تطورا على غرار باقي المفاهيم، و برز ما عرف بالإقليمية الجديدة The Neo-Regionalism* التي برزت مع ظهور تكتلات إقليمية جديدة في مختلف مناطق العالم و تطور العلاقات عبر الإقليمية بشكل و بأغراض مختلفة عما كانت عليه سابقا.

إن ظهور الإقليمية الجديدة طرح العديد من النقاشات على مختلف المستويات،خاصة على المستوى الثقافي و الحضاري،فمن بين التوجهات الرئيسية للنظام الدولي هو انفجار العامل الثقافي عبر الصراعات القومية و الدينية والطائفية،التي اجتاحت العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فالعالم يشهد عودة متزايدة للقيم الدينية و الحضارية ،تمت أحيانا في شكل ثقافي و في أحيان أخرى أخذت طابعا عنيفا،و هنا برز حوار حول العلاقة بين النماذج الاقتصادية و القيم الثقافية ،و هذا أساس العلاقة بين الإقليمية و الإقليمية الجديدة فالأولى تربط بينها أما الثانية فتهتم بالجوانب الاقتصادية على الثقافية[3].

يقصد بالإقليمية الجديدة تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية و التجارية التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات و كتل تجارية و اقتصادية إقليمية كبرى.

---

[1]– أحمد الرشيدي ، ناصيف يوسف حتي : مرجع سابق ، ص214 .218.

[2]–مارتن غريفيش و تري أوكالاهان:المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،(ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبي،ط1 ، 2008)،ص66 .

* أول من استخدم مفهوم الإقليمية الجديدة هو المفكر بالمر Palmer عام 1991 و ذلك ضمن دراسة مقارنة بين الإقليمية القديمة و الإقليمية الجديدة .

[3]–السيد ولد أباه : اتجاهات العولمة، (المغرب ،المركز الثقافي العربي ،ط1 ، 2001)،ص95 .

هناك مجموعة من العوامل أو الدوافع وراء بزوغ الإقليمية الجديدة :

1/-يرجع جاديش بجواتي عودة الإقليمية الاقتصادية كموجة إلى التحول في الموقف الأمريكي من هذه الظاهرة.

2/-حدوث تغيرات تجارية بعد انهيار نظام بريتون وودز.

3/-صعود قوى تجارية جديدة خاصة بجنوب شرق آسيا.

4/-التوسع الشديد في حجم و نشاط و عدد الشركات الدولية.

5/-زوال الاستقطاب الثنائي بزوال الاتحاد السوفيتي.

6/-بروز ظواهر جديدة لا تحل بالصراع أو التدخل العسكري و إنما يفترض التعاون و التكامل الإقليمي[1].

7 /- تزايد أهمية بعض القضايا في جدول أعمال الدول يؤدي لخلق ما يسميه R.Keohane كيوهان كثافة القضايا ما يؤدي لتشكيل ارتباطات متراكبة[2] .

فالإقليمية الجديدة هي عبارة عن إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي الجديد خاصة بعد بروز مجموعة من المتغيرات ،فهي لا تعبر عن مصالح إقليمية فقط، و لهذا لا تعتد بالتقارب الجغرافي كشرط لعضويتها ،كما أنها تسبب تشابك كبير في العلاقات بين مختلف الفواعل ما يساعد على تحقيق السلام ،فخلافا لمبادرات الحرب الباردة العمودية التي غالبا ما جاءت من الخارج ومن فوق (من القوتين العظيمتين)،الإقليمية الجديدة هي مبادرات أفقية تلعب فيها الدول ضمن الإقليمية دورا رائدا ،تتجاوز الأهداف الاقتصادية لتعتنق الديمقراطية و حقوق الإنسان و الاهتمامات البيئية و العمالية ،كما تسعى الإقليمية الجديدة إلى المساهمة في حل الصراعات بزيادة التعاون و الثقة[3] .

في حين الإقليمية التقليدية تركز على محورية التجاور الجغرافي و التشابه الثقافي و الإيديولوجي كأساس لبناء التنظيم الإقليمي، كما تركز على إنشاء المؤسسات و على الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات،و تركز على التكامل الاقتصادي وفق مراحل تبدأ بخفض التعريفات الجمركية وصولا لوحدة اقتصادية ، في حين الإقليمية الجديدة تركز على تشابه المصالح بين الدول ما يعني إمكانية

---

[1]- محمد السعيد إدريس : تحليل النظم الإقليمية، (مصر ،مركز دراسات السياسية و الاستراتيجية، ط1، 2001). ،ص140، 142.

[2]- أحمد الرشيدي ، ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق ، ص259 .

[3]- إيان أنطوني و آخرون : التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005)، ص393 .

إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا و غير متشابهة ثقافيا أو إيديولوجيا ، كما أنها تدور حول إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون ،على أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات، حيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص و المؤسسات الأكاديمية في بناء تلك المؤسسات،و تركز على تحرير التجارة البينية و نقل التكنولوجيا و تسهيل انتقال الاستثمارات[1] .

وقد أكد بروس ريست Bruce russett أن التقارب الجغرافي يعتبر جد محدود في تتبع النمو المتزايد للاعتماد المتبادل و عولمة العالم[2].

من الناحية الاقتصادية يمكن التمييز بين الإقليمية التقليدية و الجديدة في النقاط التالية:

الإقليمية التقليدية	الإقليمية الجديدة
إحلال محل الواردات.	توجه تصديري.
تخصيص الموارد وفقا لخطط مركزية و قرارات سياسية.	تخصيص الموارد عن طريق قوى السوق.
ريادة الحكومة و القطاع العام.	ريادة القطاع الخاص.
تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية.	يدخل فيها كافة المنتجات بما فيها الخدمات و الاستثمار.
تتعامل مع الحواجز الجمركية.	تعميق الاندماج عن طريق التنسيق بين السياسات.
تتعامل معاملة تفضيلية للدول الأقل تقدما.	معاملة مماثلة لكافة الأطراف مع السماح بفترات للتكيف.

المصدر:محمود محي الدين:الإقليمية الجديدة و العمل العربي المشترك،مجلة السياسة الدولية،العدد **131** ،يناير**1998** ،ص**291** .

يمكن أن نميز ضمن الإقليمية الجديدة عناصر توجد في المستوى الأعمق من التكامل الإقليمي وهي:

♦التسهيل المالي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (قابلية الحركة الكبيرة لرؤوس الأموال)من خلال وضع اتفاقيات و حماية الاستثمار .

♦تحرير حركة العمل ضمن الاتفاقيات التجارية الإقليمية RTA.

♦تنسيق الضريبة المحلية وسياسات الإعانة المالية ، خصوصا تلك التي تؤثر في الإنتاج و الحوافز التجارية.

♦تنسيق السياسات الكبرى بما فيها السياسة المالية و النقدية لإحداث بيئة اقتصادية كلية مستقرة ضمن RTA،و تنسيق سياسة سعر الصرف.

[1]–محمد السيد سليم :"المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن العشرين"،مجلة السياسة الدولية، (المجلد14 ، العدد167،يناير2007)،ص70 .

[2] -Louise Fawcett : Regionalism in world politics :past and present . www.IFPRI.org.

♦تأسيس مؤسسات لإدارة و تسهيل التكامل .

♦تحسين البنى التحتية في مجال النقل و الاتصالات لتسهيل حركة التجارة.

♦تنسيق القوانين فيما يخص الإنتاج و العمال مثل القانون التجاري ، علاقات العمل ،المؤسسات المالية.

♦العمل على خلق اتحاد نقدي من خلال التأسيس لعملة مشتركة و تكامل قدي و سياسة سعر صرف واحدة.

تربط الإقليمية الجديدة بين الدول المتطورة و الدول النامية في عضويتها ، كما تعمل على تعميق التكامل بينهما[1].

لا تقتصر الإقليمية الجديدة على العلاقات بين الدول فقط ،كما أنها لا تنحصر في منظمات و مؤسسات من خلال العلاقات الإقليمية الرسمية، ولكن أيضا بين الفواعل من غير الدول كمركبات المجتمع المدني والشركات الخاصة و كذا العلاقات العالمية، فالإقليمية الجديدة تتميز بكونها متعددة الأبعاد Multi dimensionality معقدة Complexity مرنة Fluidity.

العديد من المنظرين و صناع القرار ينظرون للإقليمية الجديدة على أنها الموجة الحالية The current wave ، بالرغم من أن التفاعلات و الاعتماد المتبادل بين الجماعة العبر وطنية تواجد مند فترات بعيدة[2] ،و يمكن الحديث عن أجيال من الإقليمية طبقا لما قدمه هتني Hettneو آخرون تتمثل في:

*الموجة الأولى The first wave: 1945 -1965 :

بانتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت مجموعة من المؤسسات في طليعتها منظمة الأمم المتحدة و اتفاقية الغات GAATو نظام بريتون وودز،و هي مؤسسات وجدت لمنع الثورات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي أخذت العالم إلى حرب 1939 ،و قد بدأت الإقليمية في هذه الفترة من المركز إلى المحيط، وهنا يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المنظمة الإقليمية :

*منظمات متعددة الأغراض مثل جامعة الدول العربية ،منظمة الدول الأمريكية .

*تحالفات أمن مثل :الحلف الأطلسي ،حلف وارسو.

[1] - Mary E.Burfisher and others : Op.Cit , p6.
[2] -Fredrik Soder baum : theories of new regionalism,p1:www.palgrave.com/pdf/4039019.

*مؤسسات أساس تكوينها العامل الاقتصادي مثل :المؤسسات الأوروبية المبكرة و التي تطورت لاحقا.

*الموجة الثانية The second wave: 1965 -1985 :

بدخول الحرب الباردة عقدها الثالث أدى لحدوث نشاط إقليمي متميز أين حدث تغير في بيئة الأمن الإقليمي ، وتميزت ببناء الدول النامية لمؤسسات ذات أهداف أمنية بحتة و لهذا كان من السهل التمييز بين هذه الموجة و سابقاتها مثل :SADAC, SAARC, CCG, ECOWAS, ASEAN.....الخ.

*الموجة الثالثة : The third wave 1985 –ليومنا هذا :

التغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد فترة 1985 ،أثرت على ظاهرة الإقليمية أين صارت أكثر تعقيدا و تنوعا من الموجات الإقليمية السابقة ، وهو ما عرف بالإقليمية الجديدة [1].

هناك مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الإقليمية، التي تشكل في بعض الأحيان أساسا للإقليمية و في أحيان أخرى تنجر عنها ،و مثال ذلك ما يلي :

-**الإقليمية السياسية: Political regionalism** تعني تجمع جغرافي بين مجموعة من الدول المتقاربة و التي تشترك في عدد من الخصائص المشتركة ، و بينها مستويات هامة من التفاعل ، و التي تتمتع بمؤسسات تعاونية من خلال بنى رسمية متعددة الجوانب[2].

-**السياسة الإقليمية : Regionalism policy إن** السياسة الإقليمية للدول تعبر في الغالب عن النمط المعتمد في السياسات الخارجية للدول إزاء الدول الأخرى، خاصة دول الجوار الإقليمي التي تشترك معها في رابطة الانتماء المشترك للإقليم.

و لتحقيق سياسة إقليمية ناجحة على الدول أن تتنازل عن بعض سيادتها لصالح الوحدة الإقليمية (رؤية دستورية . كونفدرالية)، و لهذا تعرف السياسة الإقليمية على أنها السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر، و تعبر عن أهداف و مصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في الإقليم، مع افتراض أن يؤدي ذلك إلى دفع الدول الأخرى ضمن الإقليم إلى التفكير بالتعاون الإقليمي سعيا وراء أداء سياسي أكبر انطلاقا من اهتمامات و محددات إقليمية و ضمن إطار التفاعل الإقليمي فإن السياسة الإقليمية تحدد وفق منحنين :

[1] -Louise Fawcett : Op.Cit , p8.
[2] -David held and Anthony Mc Grew and An others :Global transformations politics and culture ,U.K,polity press,1999 ,p74 .

أ- سلوك صادر عن وحدات الإقليم إزاء موقف داخل أو خارج الإقليم يعبر عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم.

ب- سياسة الجزء إزاء الكل أي دولة تجاه الإقليم و هنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ و الأهداف و طبيعة المتغيرات[1].

-**الإقليم:** احتل مفهوم الإقليم وضع جد هام في العلوم الاجتماعية و لدى الجغرافيين ، تاريخيا عرِّف الإقليم قبل كل شيء على أنه الفضاء أو المجال SPACE مابين الوطني و المحلي (بلدية)،هذه الأنواع من الأقاليم تسمى الأقاليم الدقيقة micro-regions،و هناك الأقاليم الكبيرة macro-regions و هي وحدات أو أنظمة فرعية بين مستوى الدولة و مستوى النظام العالمي،وبين هذين المستويين نجد الأقاليم الفرعيةmeso-regions وهي تشير إلى الترتيبات و العمليات الغير حكومية [2].

في حين ميز كيتنغKeating بين ثلاث أنواع من الأقاليم و هي :

*الإقليم الكبير: Macro-region يشير إلى التعاون الدولي بين دولتين أو أكثر،ويتضمن منطقة اقليمية واسعة ،و يمكن أن نميز على الأقل ثلاث كتل إقليمية كبيرة رئيسية :الإتحاد الأوروبي، منطقة المحيط الهادي الآسيوي ،النافتا.

*الإقليم الدقيق :micro-region مقارنة بالإقليم الكبير يشير إلى التعاون الإقليمي بين الدول أو أجزاء من الدول ضمن منطقة جغرافية صغيرة، هناك عدة أقاليم صغيرة في أوروبا .

*الإقليم الشبه الوطني : sub-national region يشير إلى التعاونات الإقليمية داخل الدولة[3] .

وقد أكد إيفن نيومان Iven Newman على أن تعريف الإقليم يتغير بصورة مستمرة ، ويعيد أعضاءه تعريفه من خلال الخطاب المتصل[4].

فمفهوم الإقليم هو مفهوم مكاني يحدد البعد الجغرافي و كثافة التبادل و المشاركة في المؤسسات و التجانس الثقافي ، و يحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات و التدفقات التجارية و صفات مكوناته و قيمه و خبراته المشتركة .

فالإقليم هو كيان ديناميكي متحرك،فهو ليس مساحة جامدة تقاس بنظام دولي ثقافي و اقتصادي و سياسي يستمر عبر الأزمنة ، لذا فإن عبارة الإقليمية تحوي حركية التعاون الإقليمي التي تحدد معدل نمو التفاعل الاقتصادي و الاجتماعي لهوية المنطقة .

تنتج الإقليمية من تيارات و حركات تبادل البضائع و الأشخاص و الأفكار، ضمن مساحة كيان معين ليصبح متجانسا و متماسكا، و قد تنمو الإقليمية صعودا بدءا بشركات الاستثمار أو الأشخاص في

---

[1]- هاني إلياس الحديثي : سياسة باكستان الإقليمية 1971- 1994، (لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998) ،ص ص، 19 -21.

[2] -Fredrik Soder baum : Op.Cit , p 6 .

[3] - Malin Gunnarsson : Op.Cit, p 186 .

[4]- أحمد الرشيدي ، ناصيف يوسف حتي : مرجع سابق، ص 257 .

الإقليم الواحد ،أو هبوطا من السياسات الحكومية التي تسعى لإيجاد وحدات إقليمية متماسكة وسياسات مشتركة بينها[1] .

و الإقليم بمعناه القانوني يتضمن سطح أرض الدولة و كل ما يحيط به من فوق و من تحت، و بسبب الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الدولية اتجهت نظرية الدولة إلى الإقرار بضرورة وجود الإقليم في تكوينها، و يحدد هذا الإقليم مدى سيادتها على الذين يقيمون و يمرون بأرضها[2].

و هنا يعبر الإقليم عن ميدان عمل المنظمات الإقليمية، حيث يضم عدد محدد من الدول التي تجمع بينها روابط مشتركة أبرزها الجغرافية و الاقتصادية و الثقافية و التاريخية، إلى جانب إمكانية ارتباطها برؤى سياسية مشتركة فضلا عن المؤسسات الاجتماعية، و تلعب الاتصالات دورا كبيرا في إبراز طبيعة الإقليم.

رغم هذه المعايير المحددة للإقليم إلا أن العامل الجغرافي يعتبر الأقرب في تحديد مفهوم الإقليم، فهذا الأخير منطقيا يعبر عن وحدة جغرافية تضم في حدودها مصالح مرتبطة لمجموعة من الدول، التي تشكل نظاما فرعيا في النظام الدولي الذي يميزه نظام تفاعل الأطراف فيه، و هذا سواء أكان التفاعل عدائيا أو تعاونيا[3] .

من خلال ما تقدم يتبين أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الإقليم بسبب الاستخدام المختلف له،وهذا بالرغم من أن مفهوم الإقليم يشير إلى ظواهر مختلفة ، إلا أنه هناك فهم أساسي للإقليم الذي يمكن أن يلخص كتفاعل بين الفواعل و المؤسسات ضمن منطقة جغرافية معينة ، و يمكن أن تتوضح خصائص الإقليم من خلال:

*التحديد الإقليمي إذ قد يعرف الإقليم من خلال تعاون متميز و قد يحدد كمجال قضايا .

*مجال أو غرض التعاون الإقليمي : التفاعل بين الفواعل و المؤسسات قد يتفاوت بين مدى شمولية القضايا لأهداف محددة بدقة من أجل التعاون ، وهنا وضع نورالف فغلندNoralv Veggeland تصور لثلاث أقاليم:

[1]– مارتن غريفيثس و تري أوكالاهان :مرجع سابق،ص67 .

[2] - عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، (لبنان ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، طبعة 3، 1995)،ص 246.

[3]- هاني إلياس الحديثي: مرجع سابق ، ص 22.

-الإقليم الوظيفي : Afunctional region له هدف ضيق و محدد للتعاون ، هدف هذا الإقليم هو التعامل مع مشاكل محددة و لهذا يركز على استقبال بعض الأهداف ضمن قطاع معرف من خلال التعاون الإقليمي و التي قد تكون قضايا تجارية ،سياسات ضريبية،التعليم ، التكامل.

-الإقليم الثقافي : Acultural region يستند على قضايا متعلقة بالهوية، أي التراث المشترك ، اللغة ،العادات...الخ،أشكال التجانس التي تتواجد ضمن إقليم معين ، وهو ما يميز إقليم ثقافي ما عن الأقاليم الأخرى،يمكن لهذا الإقليم أن يشكل قاعدة لتطوير الإقليم الوظيفي، فالتعاون حول قضية واحدة يمكن أن ينتشر إلى التعاون حول قضايا أخرى و تساهم في التكامل على المدى البعيد ضمن الإقليم و هو ما يعرف بالانتشار .

-الإقليم الإداري : Administrative region يشير إلى الهيكل الإداري الذي ينشأ ضمن الدول وفق نظام تراتبي بين البلدياتThe municipalities ،مقاطعاتthe counties ،و الادارة المركز.

إضافة إلى الحكم الإقليمي و المستوى الإقليمي ،يؤكدMichael Keatingبأن الإقليم هو أكثر من مجرد نسق مؤسساتي [1].

في دراسة ل بروس روسيتB. Russett للأقاليم الدولية بين أن تعاريف الإقليم تختلف اختلافا واسعا بناءا على الطرق و الصفات التي يستخدمها الاختصاصين في نظرية الإقليم ،كما أنه لا يوجد إجماع حول رسم حدود الأقاليم أو المنظومات الفرعية و كذا عضويتها[2].

يلاحظ من خلال التعاريف أن مفهوم الإقليم تربطه علاقة وطيدة بالإقليمية، إذ يشكل أو يعتبر أساس وجوها، و ما يدل على ذلك هو تقارب إن لم نقل تطابق العوامل المؤسسة لكل من المفهومين،خاصة العامل الجغرافي ،رغم أن هذا الأخير لا يعرف وحده الإقليم ،فالأقاليم هي هياكل صورية مثل الأمم ،إذ يمكن اعتبارها جزءا من برنامج سياسي واع ،كما حدث مع التكامل الأوروبي في خمسينيات القرن العشرين،ومثل ما يحدث في أمريكا اللاتينية و شرق آسيا في محاولة لخلق توازن مع الهيمنة الأمريكية .

فالمقصود بالأقاليم في السياسة الدولية هي عدد محدود من الدول التي تربط بينها علاقات جغرافية و قدر معين من الترابط المتبادل ،و الإقليمية هي عملية تتضمن نمو الارتباطات و العمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي و لكن تتضمن أيضا عملية الربط الاجتماعي و السياسي بين المكونات [1].

[1] -Malin Gunnarsson : Op.Cit ;p 187.

[2]- فواز جرجس:النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 23.

-**مفهوم الأقاليمية** : يقصد بها العلاقات المؤسسية بين كتل أو تنظيمات إقليمية تقع في قارات أو أقاليم متباينة على أساس متعدد الأبعاد[2]،و هذا ما يعبر عليه من خلال مفهوم الإقليمية الجديدة .

- **مفهوم الأقلمة: Regionness** : ناقش المنظرين ثلاث مراحل من الأقلمة :

*المرحلة الأولى:هي مرحلة ما قبل الإقليمية : حيث الإقليم المحتمل وجوده يشكل وحدة اجتماعية و جغرافية .

*المرحلة الثانية :كلا من القنوات الرسمية و الغير رسمية للتعاون الإقليمي تخلق عملية التأقلم .

*المرحلة الثالثة:هي نتيجة لعملية التأقلم ، أين الإقليم يطور هوية متميزة ، قدرة مؤسساتية، الشرعية...الخ.

أما التأقلمRegionalisation يشير إلى العملية التجريبية التي تؤدي إليها مأسسة الأقاليم ، التي قد تكون مولدة إما من فواعل ضمن الإقليم ، أو من خلال قوى من خارج المنطقة الجغرافية [3].

-**التكامل الإقليمي:** Regional integration

ساهمت نظريات التكامل و الاندماج خاصة نظرية الوظيفية الجديدة في تطوير و إبراز أهمية مستوى التحليل الإقليمي.

هناك اتجاهين في طرح فكرة التكامل الإقليمي:

*الاتجاه الأول : يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أي منها ، إلا أن هذا التعريف تعرض للنقد إذ أنه تعريف متسع، إذ يجعل من كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية و هو ما يجعل من مفهوم التكامل لا معنى له ، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من جهة و التنسيق و التعاون من جهة أخرى.

*الاتجاه الثاني : التكامل هو عملية لتطوير العلاقات بين دول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات، و التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة ،و منه فعملية التكامل تتضمن نقل اختصاصات و سلطات صنع القرار في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات و مؤسسات إقليمية.

وتركز نظريات التكامل الإقليمي على شروط العملية التكاملية و متطلبات نجاحها[4].

تاريخيا يمكن أن نميز درجات مختلفة من التكامل بين البلدان من حيث العمق و السطحية:

*التكامل السطحي:Shallow integration يتضمن فقط تخفيض أو إزالة الموانع للمتجارة في السلع.

*التكامل العميق: Deep integrationيتضمن العناصر الإضافية لتنسيق السياسات الوطنية[5].

---

[1]– جون بيليس و ستيف سميث : عولمة السياسة العالمية، (الإمارات العربية ، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)،ص853.

[2]–محمد السيد سليم :مرجع سابق،ص70 .

[3] - Malin Gunnarsson : Op.Cit ;p 187.

[4]-جميل مطر و علي الدين هلال : مرجع سابق ، ص 23 .

[5] -Mary E.Burfisher and others : Op.Cit; p6.

و يشير التكامل الاقتصادي إلى تشكيل التكتلات و التجمعات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة ، و إنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات ، و التي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى ، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة.

تختلف دوافع و أهداف التكتل في الدول النامية عن الدول الصناعية ،فهذه الأخيرة تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة ، أما الدول النامية فتسعى لتنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود فأساس الإقليمية قائم على فكرة التكتل[1] .

-التعاون الإقليمي:Regional cooperation

يقصد بالتعاون مجموعة مكثفة من التعاملات و الاتصالات في المجالات المختلفة، التي تسمح بالبناء و تحقيق التقدم و تعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا أو جغرافيا ،أو منتمين إلى دين واحد ،أو ذوي أصول عرقية واحدة.

إذا تم الربط بين التعاون و الإقليمية ، فالأمر هنا يتعلق بالتفاعلات في إقليم جغرافي معين، و بين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم، و عادة ما يشمل التعاون الإقليمي على الاتصالات و التعاملات الحكومية و التفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجهات معينة[2] .

يعد التعاون الإقليمي مفهوم وسيط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة إقليمية معينة ، وهو وسيط لأنه يتخذ موقفا وسطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية ، و بين التعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى، و يرتبط بمفهوم التعاون مفهوم الانتشار فهناك أنماط من التعاون تنزع نحو الانتشار لمناطق أخرى و بهذا تعزز السلوك التعاوني .

هناك مجموعة من الخصائص يجب توافرها لتحقيق التعاون الإقليمي مثل القرب الجغرافي ، التوافق الثقافي و السياسي و الاجتماعي ، زيادة التعاملات و الاعتماد المتبادل ،إقامة منظومات مؤسسية مكثفة لتسهيل عملية الوصول إلى حل وسط و القضاء على الاختلافات ، وجود نمو اقتصادي فعال و مؤثر للدول المشاركة الذي يستمر بالتعاون مع الدول الأخرى .

أشار كينغ أوهاما في مقالته The rise of the region stateإلى نوع ثالث من أنواع التعاون الإقليمي فقد تحدث عن الدولة الإقليم Region-state التي تنشأ عن أقاليم اقتصادية طبيعية فيقول :

" إن هذه الدولة الإقليم من الممكن ألا تقع داخل نفس الحدود الجغرافية لأمة ما، سواء كان ذلك من جراء حادثة تاريخية أم لا،فأحيانا تتكون هذه الوحدات الاقتصادية المتميزة من أجزاء من الدول كتلك

---

[1]- أسامة المجذوب : العولمة و الإقليمية، (لبنان ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1998)،ص.ص،49 .54.

[2]-حسن أبو طالب: "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط" ، السياسة الدولية ،العدد 123 ، جانفي 1996 ،ص71 .

التي تجمع شمال ايطاليا ويلس كاتالونيا، الساك ، لورين أوبادن،وارتر مبورج ،و أحيانا ما تشكلها نطاقات اقتصادية تتخطى الحدود القومية، كالتي تجمع بين سان دييجو ،تجوانا، هونغ كونغ جنوب الصين ،أو التي تتألف من مثلث النمو المتكون من سنغافورة و جيرانها من الجزر الإندونيسية ، ففي الأيام الحالية و التي تتلاشى فيها الحدود تتواجد هذه النطاقات الاقتصادية تلقائيا و يصبح الأمر الجدير بالأهمية هو أن يمتلك كل اتحاد منهم مفتاح المشاركة الناجحة "[1].

تعبر الدولة الإقليم على نموذج التكتل الصناعي التجاري ،الذي لا يشترط أن تكون العلاقات بين دول، بل يمكن أن تنشأ بين مناطق داخل الدولة الواحدة ،أو مناطق في دول متعددة لا يشترط فيها التقارب الجغرافي بقدر أهمية التكامل الصناعي بينها[2] .

هناك اعتقاد بوجود اختلاف أساسي بين التعاون الإقليمي و التكامل الإقليمي ، فحسب كريستيانزان Christiansenالتكامل الإقليمي حدث في أوروبا في حين التعاون الإقليمي هو نوع من خصائص ظاهرة الإقليمية في العالم،لكن هيتنيHettne يشير إلى أن التكامل الإقليمي يعود إلى الحديث عن الإقليمية التقليدية التي تركز على العلاقات بين مجموعة دول متجاورة[3] .

للحصول على تعاون إقليمي هناك مجموعة من الخصائص يجب توافرها :

فحسب عبد المنعم سعيد تتمثل في القرب الجغرافي التوافق الثقافي ،و السياسي و الاجتماعي،و القضاء على الاختلافات ، زيادة التعاملات و الاعتماد المتبادل ،إقامة منظومات مؤسسية .

أما حسن أبو طالب يضيف ثلاث شروط لاكتمال تعاون إقليمي مستقر وهي:

-وجود نخب سياسية تلتزم بالتعاون الإقليمي و تؤمن بمسؤولياته الجماعية و عوائده المتوازنة.

-رأي عام ضاغط من أجل التحول إلى التفاعلات الإقليمية المفتوحة.

-تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام و استمرار التعاون الإقليمي[4].

-**الجماعة الإقليمية** Regional Community: تشير إلى العملية التي بواسطتها يتحول الإقليم إلى فاعل نشيط بهوية متميزة و بشرعية و بهيكل صنع-القرار في إطار العلاقة مع مجتمع مدني إقليمي متجاوب تقريباً و متجاوزًا الحدود القديمة للدولة، تدل الجماعة الإقليمية على التقارب و التوافق بين الأفكار الإقليمية المتناقضة أحيانا ،و بين المنظمات و العمليات ضمن إقليم معين[5].

---

[1]-عبد المنعم سعيد :مرجع سابق ،ص33 .

[2]- محمد السعيد إدريس :مرجع سابق ،ص144 .

[3] - Fredrik Soder baum : Op.Cit , p 6.

[4]-محمد عبد السلام :"ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 2001/09/11 "،كراسات استراتيجية ،(مصر،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،السنة الثالثة عشر،عدد 167، 2003)،ص8 .

[5]-ربيعي سامية :آليات التحول في النظام الإقليمي-النظام الإقليمي لشرق آسيا، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2008) ،ص 80 .

-**المنظمة الإقليمية** :عُرفت المنظمة الإقليمية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها : " تلك الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور و المصالح المشتركة و التقارب الجغرافي و اللغوي و التاريخي و الروحي، و تتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات حلا سلميا و على حفظ السلم و الأمن الدوليين في منطقتها و حماية مصالحها و تنمية علاقاتها الاقتصادية و الثقافية[1].

وفق هذا التعريف يمكن استخلاص مجموعة من المميزات الخاصة بالمنظمة الإقليمية ممثلة فيما يلي :

1 -هيئة دائمة مشكلة من دول.
2 -تجمع بين الدول روابط جغرافية و مصالح مشتركة و روابط حضارية ثقافية.
3 -هدفها هو إحلال السلم و الأمن في النظام الدولي.

4-العمل على تنمية علاقات اقتصادية و ثقافية من خلالها تخلق شبكات حوار و اتصال بين الدول و هو ما يعزز من الاستقرار الدولي.

5-أساس الإقليمية أو تجسيدها يكون من خلال إقامة منظمات إقليمية.

رغم تقديم منظمة الأمم المتحدة تعريفا واضحا حول المقصود بالمنظمة الإقليمية، فإن هناك اختلاف بين بعض الباحثين حول مفهوم المنظمة الإقليمية ،فأكثريتهم يعتبرون أن الانتماء إلى منظمة واحدة و اتسام الدول بالجوار الجغرافي هما شرطان مطلقان لتعريف المنظمة الإقليمية.

في حين تعتبر أقلية أن كل منظمة لا تكون شروط العضوية فيها مفتوحة بشكل عام لكل الدول فهي بالتالي منظمة إقليمية حتى و لو ضمت دول من مناطق مختلفة[2] ، إلا أنه و مع تطور الإقليمية كظاهرة و بروز الإقليمية الجديدة ساعد هذا على تطور المنظمة الإقليمية من حيث تركيبتها الهيكلية و كذلك من حيث وظائفها العملية،و خاصة مع بروز ظواهر جديدة تميز بها النظام الدولي الجديد عن غيره من الأنظمة الدولية السابقة .

يشير التكتل الإقليمي من خلال هذه الدراسة إلى اتحاد مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا والمتقاربة سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا ضمن تنظيم قانوني دائم ،له بنى مؤسساتية و أهداف و مبادئ واضحة ،و في هذا تقارب واضح و مفهوم المنظمة الإقليمية .

المطلب الثاني : الإطار النظري للإقليمية -النظام الإقليمي-

[1]- أحمد الرشيدي ، ناصيف يوسف حتي: مرجع سابق،ص 220 .

[2]- ناصيف يوسف حتي:مرجع سابق، ص 260.

إن الاهتمام بدراسة و تحليل النظام الإقليمي يرجع بالأساس إلى نظرية النظم،التي تعد من بين أهم نتائج المدرسة السلوكية،التي تسعى إلى تحليل المقومات و العوامل المختلفة التي تحدد السلوك الفردي و الجماعي ، وتحاول الوصول إلى الأنماط العامة و المتكررة لهذا السلوك من خلال الاعتماد على مناهج العلوم الطبيعية ، و من ثم تفسير هذه الأنماط[1] .

تعرف دراسة النظم الإقليمية تطورا ملحوظا منذ نهاية الحرب الباردة ،إذ أنه أثناء هذه الأخيرة ركز منظرواالعلاقات الدولية على دراسة القوى الكبرى و التفاعلات التي تحدث على المستوى الأعلى من التحليل –النظام الدولي–باعتباره أفضل مستوى لتحليل التفاعلات الواقعة آنذاك ،وبالتالي تم التعامل مع الإقليمية كما يقول كانتوري Kantory و شبيغل Cheppigal كجزء من دراسة المناطق، دون مقارنتها ببعضها البعض،و في أحيان أخرى اهتم البعض كجوزيف ناي بدراسة النظم الإقليمية من منظور دراسة المنظمات الإقليمية ،كما ركز معظم منظري تلك الفترة على الأبعاد القانونية و الشروط التكاملية للتعاون الإقليمي،و ببروز تفاعلات جديدة مع نهاية الحرب الباردة انتعشت الدراسات الإقليمية وبدأالمنظرون بتطويرالدراسات السابقة،وظهر ما أسماه باري سوشيتز بنظرية الإقليم Region theory و التي طورها كل من **Krasner** و**Jevis** و **Osler Hampson** و غيرهم[2] .

احتلت دراسة المناطق regions و الأنظمة الإقليمية Regional orders سابقا مكانة ضئيلة في نظرية العلاقات الدولية ، أما حاليا فهناك كتب عديدة برهنت على أهمية المناطق كعامل مركزي في فهمنا للسياسات العالمية، فالأقاليم لم تصبح فقط من أكثر المواضيع أهمية في مجالات النزاع و التعاون كما في الماضي ،و لكن حصلت على استقلالية حقيقية عن تفاعلات القوى العالمية على المستوى النظامي[3].

إن التحليل النظمي يسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة و السياسة الدولية،إذ يركز على كافة المستويات من الكل إلى الجزء ، انطلاقا من مستوى النظام الدولي فالإقليمي فالوطني و الربط بينها .

قبل التطرق لمفهوم النظام الإقليمي و خصائصه التفاعلية ندرج بعض التعريفات التوضيحية لمفهوم النظام باعتباره شق هام من مفهوم النظام الإقليمي.

النظام Order : عبارة عن شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية ، يتضمن نمطا معينا من القيم

[1]– جميل مطر و علي الدين هلال:مرجع سابق ،ص21 .

[2]– محمد السعيد إدريس: مرجع سابق،ص8 .

[3] -Amitav Acharya :The emerging regional architecture of world politics ,U.S.A,Sheridan press,vol 59,N4,July2007,p629.

و قواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام ،يتغير النظام من حالة لأخرى وفقا لمجموعة من الشروط كالقدرة على التكيف،و القدرة على تحقيق أهداف وحداته،الحفاظ على الاستقرار الداخلي[1]. كما يشير النظام إلى مجموعة من الوحدات ترتبط فيما بينها بعلاقات و تعد بمثابة مرتكزات وتتميز بخصائص مشتركة تؤدي إلى وجود روابط بين هذه الوحدات، و تتيح العلاقات بينها إمكانية الاتصال و التأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي[2]،فالنظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوك البشري على كافة المستويات.

أما تشارلز ماكليلاند Charles Maclelland فيعرف النظام على أنه : " بنية لها عناصر مرتبطة و متفاعلة مع بعضها البعض، و لها حدود محدودة تفصلها عن بيئتها و محيطها ". أما هوفمان Hoffman فيعرفه على أنه: " نموذج العلاقات مابين الدول القــاعدية "[3].

في حين ربط جيمس روزنو James Rosenau مفهوم النظام بأهم مستوى تحليل في العلاقات الدوليـــة وهو المستوى الدولي، و ذلك لأنه الأكثر فهما عن مستويات التحليل الموجودة في الحقل المعرفي، و ذهب إلى أن تركيز الباحثين عليه سيمكنهم من دراسة نمط التفاعلات Pattern of interactions التي يفرزها النظام الدولي ككل،لذلك يستحسن عدم استبداله بمستوى أدنى من التحليل، لأن ذلك سيفقد الباحث الاستفادة من الكثير من مزايا التحليل من أهمهـــا :

* القدرة التفسيرية للنظام الدولي، رغم نقص المعلومات في هذا الصدد.

* إغفال الوحدات السياسية كفاعل مهم في النظام الدولي[4].

من بين المفاهيم القريبة من مفهوم النظام ،نجد مفهوم المنتظم system ،فهذا الأخير يشير إلى نسق من العلاقات تتميز بالوضوح و الاستمرارية بين الوحدات أو الأطراف المتعددة المكونة لهيكل أي نظام .

حسب مارسيل مارل M. Merl المنتظم عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين،الذين يضمهم نمط بيئي معين،و يخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة ،فدراسة المنتظم تساعد

---

[1]– سعد حقي توفيق : النظام الدولي الجديد، (لبنان ،دار الأهلية، ط 1 ،1999)،ص44.

[2]– جهاد عودة : النظام الدولي، (مصر ، دار الهدى، ط1، 2005)،ص9.

[3] - Kenneth waltz : Theory of international politics, (USA : Addison Wesley publishing company, 1979) P49.

[4] - James N.Rosenau : International politics and foreign policy, (New York : free press, 1969) P22.

على كشف أنماط التفاعل بين مختلف الوحدات السياسية في السياسة الدولية سواء كانت دول ، منظمات حكومية أو غير حكومية، شركات[1].

فمصطلح النظام إذن لا يقتصر على مجال العلاقات الدولية أو حتى على العلوم السياسية ،حتى أن مورتن كابلان اعتبر أن كل سلسلة من المتغيرات نستطيع تقنيا اعتبارها نظاما[2] .

قام العديد من المنظرين بدراسة النظام على مختلف مستوياته ، فعلى المستوى الوطني برزت دراسات دافيد استن **David Easton** وألموند **G.Almond** ودوتش**K.Deutsch**حول النظام السياسي الوطني و تفاعلاته الداخلية و الخارجية ، أما على المستوى الدولي فقد برزت العديد من الدراسات التحليلية لتفاعلات النظام الدولي ،منها نظرية **H.Morgenthau** و نموذج كابلان **M.Kaplan**وكذا اهتمام وولتزK.Waltz بمستوى النظام الدولي باعتباره أحسن مستوى تحليل للعلاقات الدولية نتيجة لشموليته كل التفاعلات.

بعد التطرق لمفهوم كل من النظام والإقليم يمكن طرح التساؤل التالي :

ماهي الكيفية التي تنتج بها الأقاليم النظام Order؟هذاهو السؤال المركزي الذي يطرحه المنظرين حول البنية الإقليمية الخاصة بعالم السياسة ،وهنا يرى ألكباAlagappa أنه بينما النظام هو مصطلح متقلب Slippery في العلاقات الدولية ، و يمكن استعماله بطرق متعددة ، فإن صناع القرار و الأكاديميين يستعملون المصطلح باعتباره مفهوم واضح ذاتيا.

إن الطلبة المتخصصين في العلاقات الدولية استعملوا مصطلح النظام على المستويين الدولي و الإقليمي بطريقتين :

*الاستعمال الأول استخدم لوصف الوضع Status quo:هنا النظام يعني توزيع القوة أو الترتيب الراهن

المؤسساتيInstitutional arrangement بصرف النظر عن نتائج السلم أو النزاع.

*الاستعمال الثاني استخدم النظام هنا بمعنى أكثر معيارية و يشير إلى استقرار متزايد ، و القدرة على التنبؤ بانعدام السلم [3].

على المستوى الإقليمي يرجع ظهور مفهوم النظام الإقليمي للدوافع التالية:

*الدافع الأمني :حاجة الدول للأمن خاصة بعد بروز سياسة الاستقطاب، و عمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي على الحصول على مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من العالم.

*الدافع السياسي و الاقتصادي :رغبة قادة الدول في إنجاز مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم.

---

[1]- سعد حقي توفيق:مرجع سابق،ص40 .

[2]– محمد السعيد إدريس: مرجع سابق،ص16 .

[3] - Amitav Acharya: The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p637.

*المتغيرات الدولية :سعي الدول المتوسطة و الصغيرة وراء أدوار أكبر في السياسة الدولية .
*صعوبة إدراك واقع العلاقات الدولية من خلال التركيز على مستوى النظام الدولي ما أدى بالمنظرين للتركيز على مستوى التحليل الإقليمي.
حدوث تفاعلات إقليمية ذات تأثير عالمي أدت لتطور هذا المستوى التحليلي[1] ،و يرى كل من الأستاذين كانتوري Kantory و شبيغلCheppigal أن هناك ستة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة لتحليل السياسة الدولية :
*مساهمته في تعميق دراسة العلاقات الدولية فهو مستوى تحليل وسطي بين مستوى الدولة و المستوى العالمي.
*يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن ما يؤدي لتغييب عوامل هامة تتعلق بطبيعة و خصوصيات الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي.
*يساعد أخصائي المناطق بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم.
*يساعد في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة دولة على المستوى الإقليمي الدولي.
*يساعد في القيام بالدراسات المقارنة بين منطقتين مختلفتين.
*يساعد في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي[2] .
أما أوران يونغO.Youngقدم نموذج الانقطاعDiscontuniuty modelفي النظام الدولي من خلاله يفسر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية ،إذا اعتبر أن كل إقليم له خصائص و عوامل تأثير تميزه عن بقية الأقاليم الأخرى، و هو ما يؤثر على النمط التفاعلي القائم بين الوحدات المشكلة له ، و يرى يونغ أن ما زاد من أهمية اعتماد المستوى الإقليمي كأداة تحليل سياسية ،هو حدوث مستجدات في الستينات طبعت المناطق الدولية بخصوصيات هامة ،كغياب حرب دولية عالمية تؤدي لحدوث تمحور على المستوى الدولي ، و هذا ما سمح لكل منطقة من تطوير خصوصياتها ،إضافة إلى إحياء أو قيام قوى كبرى و أخرى إقليمية ، و ازدياد عدد الدول المستقلة خاصة في آسيا و إفريقيا ، إضافة إلى ازدياد مستوى الوعي السياسي و كذا قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين العظيمتين بإنشائها[3] .

[1]- محمد مجدان :العالم العربي و العلاقات الأطلسية"دور النظام الإقليمي العربي و تأثيره فيها"1970 –1990،(إشراف محمد شلبي ،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2008) ،ص.ص،28–29 .
[2]- ناصيف يوسف حتي:مرجع سابق،ص56.
3– المرجع السابق ، ص55.

و قد أكد يونغ على نمو التداخل بين المحاور العالمية أو تلك التي تشمل النظام ككل للسياسات الدولية من ناحية ، و بين مناطق إقليمية أو نظم فرعية حديثة الظهور و شديدة التشعب من ناحية أخرى[1].

و بهذا صاغ أوران يونغ عوامل الارتباط و الانقطاع بين كل من النظامين الدولي و الإقليمي فيمايلي:

-هناك فواعل وقضايا تلعب دور في كل النظام الدولي و معظم النظم الإقليمية الفرعية.

- كل نظام إقليمي يتميز بفواعل و مصالح و أنماط صراعية و توازنات قوى خاصة.

-كل إقليم منفصل عن الآخر .

-هناك إمكانية ارتباط بين عدد من النظم الإقليمية.

-يمكن أن يختلف نمط العلاقات بين العناصر العالمية و الإقليمية في كل نظام إقليمي[2].

عموما تسعى دراسة النظم الإقليمية لتحقيق ثلاث أهداف :

1- محاولة وضع إطار لتفاعل الوحدات السياسية داخل النظم الفرعية.

2- محاولة إجراء دراسة مقارنة بين نظامين فرعيين دوليين.

3- دراسة العلاقة بين نظام فرعي و نظام دولي[3] .

هناك العديد من التسميات التي تصف مفهوم النظام الإقليمي،فالبعض يطلق عليه تسمية النظام الدولي التابعInternational subordinate systemكناية عن العلاقات بين الدول المرتبطة والتابعة للنظام الدولي ،كما يطلق عليه تسمية النظام الفرعيSub-system أو النظام الإقليمي الفرعي ،أو نظام الدول الفرعي،إذ يشكل النظام الإقليمي نطاقا فرعيا ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي ،أي أن النظام الدولي مفكك إلى عدة نظم فرعية ،وهذا لتمتع العديد من الأقاليم بقدر واضح من الانقطاع و التمايز عن النظام الدولي ، كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا ضمن نموذج أوران يونغ[4].

يقصد بالنظام الإقليمي مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، و تربطها عوامل مشتركة في المصلحة و الولاء ،بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي على الشعور الذاتي بالتميز و التعاون، وربما

---

[1]-عبد المنعم سعيد: الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 122 ،أكتوبر 1995 ،ص21 .

[2]- محمد السعيد إدريس: مرجع سابق ،ص115.

[3]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ترجمة وليد عبد الحي : النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (لبنان، كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، ط1، 1985)،ص118 .

[4]- محمد مجدان :مرجع سابق ،ص23 .

التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن و الاقتصاد و الاجتماع و كافة المجالات الأخرى[1].

وهنا يتضح الفرق بين تسمية النظام الإقليمي،الذي يقوم على فكرة تجميع الدول في نظم إقليمية،و تسمية نظام فرعي أين تشير إلى تفكيك النظام الدولي إلى نظم إقليمية فرعية .

كما يشير النظام الإقليمي إلى نوع من العلاقات و التفاعلات بين مجموعة من الدول ،التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد ،و يشير إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولا متجاورة تتداخل مع بعضها البعض في أنماط معقدة من التفاعلات و التعاملات تحقيقا لأهداف و مصالح مشتركة.

يرى البعض أن النظام الإقليمي ينشأ في الأصل حينما يصل نسق التفاعلات السياسية بين القوى المحلية لمنطقة ما ، مستوى معينا من الكثافة و يمكن قياس درجة و كثافة هذه التفاعلات بحدوث الصراعات و الحروب من جانب،و مظاهر التعاون و التحالف...الخ من جانب آخر ،وأيضا كثافة العلاقات الدبلوماسية العادية بين مختلف الفرقاء ، و إدراك الفاعلين لبعضهم البعض ،و تصوراتهم الذاتية عن أدوارهم و قدراتهم .

عرف ميشال هاسMichael Haas النظام التابع بأنه:"شبكة تفاعلات سياسية محددة ذاتيا بين أعضاء منطقة في مجال محدد"[2].

لتحديد النظام الإقليمي لابد من توفر مجموعة من الشروط تتباين من مفكر لآخر ، وتتمثل فيما يلي:

* البعض يركز على شرط التقارب الجغرافي Geographic proximity كأساس لتمييز النظم الإقليمية .

*البعض الآخر يركز على وجود عناصر التماثل Hemogenity بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية ،أو الاجتماعية ،أو الاقتصادية .

*اتجاه آخر يرى أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها فالعمل المحدد في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات Interactionsبين الدول و بعضها البعض[3].

عموما يعتمد النظام الإقليمي معايير أساسية في تحديد وجوده أبرزها :

1-إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي، التي بدورها تشكل أساس التمييز بين النظم الإقليمية ،فالدول المتقاربة جغرافيا أكثر تفاعلا بغض النظر عن الدول الكبرى التي تتجاوز هذه الفرضية لاعتبارات استراتيجية عسكرية اقتصادية،و هو ما برز في نموذج الإقليمية الجديدة.

---

[1]-هاني الياس خضر الحديثي:صراع الارادات في آسيا ،(سوريا، مركز الشرق للدراسات ،ط1 ،2007)،ص37 .

[2]- محمد مجدان، مرجع سابق،ص31 .

[3]- جميل مطر و علي الدين هلال، مرجع سابق ،ص24 .

2-اعتراف عالمي بأن الإقليم يشكل حالة متميزة عن النظام العالمي .

3-وجود عناصر مشتركة ثقافية و اجتماعية و اقتصادية تحدد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي .

4-وجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية و معلوماتية بين دول الإقليم يتحدد في ضوءها المصالح الإقليمية المشتركة و اتجاهاتها، على أن يتم ذلك باستقلالية عن ضغوطات النظام الدولي،وهذا لا ينفي التفاعل بين هذا الأخير و النظام الإقليمي[1] .

يلاحظ كل من ميلنر Milner و مانسفيلد Mansfield أنه ينظر إلى الأقاليم طبقا لشروط غير جغرافية بصفة متزايدة ، فالقرب المادي أو الاشتراك في نفس العلاقات الثقافية و اللغوية و السياسية و الاقتصادية لا يمكن اعتبارها لمدة طويلة شروط كافية لخلق الأقلمة Regionness .

في حين يرى كل من أدلر Adler و كراوفورد Crawford أن الأقاليم هي ليست تصور قائم على شرط التقارب الجغرافيGeographic contiguity،لكن يجب الاعتماد على شروط سياسية اجتماعية ،ثقافية ، و كذا اقتصادية ، و التفاعلات فيما بين الدول التي غالبا و ليس دائما تتواجد بنفس الفضاء الجغرافي.

زيادة على ذلك برز أو نمى اتجاه يرى أن الأقاليم تقوم على شروط تصوريةIdeational terms ، إذ يمكن أن تعبر الأقاليم عن الهويات الجماعية[2]،وهذا الاتجاه تطور مع منظري النظرية البنائية .

وقد أدرج وليام تومسون W.Thompson واحد و عشرين صفة تستخدم في تحديد معالم المنظومة الإقليمية [3] .

أما بريتشر فقد وضع ستة شروط لقيام النظام الإقليمي، في حين حصرها ديفيد مايرزفي ثلاثة شروط لقيام النظم الإقليمية ،و حددا شبيغل و كانتوري سبعة معايير لتعريف النظام الإقليمي ،في حين تحدث ريست عن خمسة أنواع من النظم الإقليمية وفقا لخمسة أنواع من المعايير[4] .

فيما يرى أحمد فؤاد رسلان أن هناك متغيرات يتميز بها النظام الإقليمي،و هي ما يسميها جميل مطرو علي الدين هلال جوانب النظام الإقليمي استنادا إلى نظرية النظم الدولية،فكافة النظم الإقليمية تشمل على خمسة 5 أبعاد من خلالها يتم فهم وتحليل مختلف التفاعلات الداخلية و الخارجية و هي :

*وحدات النظام :Units و هي القوى الفاعلة في المنطقة ، قد لا تقتصر على أطراف الإقليم بالمعنى الجغرافي ، رغم أنها تظل الأعضاء الأساسية في الإقليم .

*التفاعل :Interactions التفاعل بين وحدات النظام ، و هو يتخذ أنماطا أو نماذج سلوكية مختلفة (صراع/تعاون) وفق قواعد معينة، إضافة إلى الخصائص البنيوية للنظام،أي سمات النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول المكونة للنظام، و مدى وجود تماثل أو تقارب بينها .

---

[1]- هاني الياس خضر الحديثي :مرجع سابق ،ص37 .

[2] - Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p633.

[3]-فواز جرجس :مرجع سابق،ص23 .

[4]--محمد السعيد إدريس: مرجع سابق،ص24 .

*الوسط :Environmentالوسط الإقليمي ، و هو البيئة المحيطة التي تشمل على العوامل المحددة و المناخ العام،الذي يميز العلاقات الإقليمية ، فكل نظام إلا و له بيئته التي يتفاعل في إطارها والنظام الإقليمي له إطار سياسي دولي له محدداته و قيوده ،و هنا يجب التمييز بين قلب النظام و أطرافه و الدول الهامشية ثم نظام التغلغل.

*حدود النظام Boundariesو هي الخطوط التي تميز نظام إقليمي عن النظم الأخرى ،و تحدد طبيعته و أطرافه .

*هيكل النظام :Structure و يعبر عن خصائص و مكونات القوة و التأثير داخل النظام [1]، أي نمط الامكانات أو مستوى القوة في النظام،ما يعني مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام،أي هل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات ؟أم يوجد نوع من التراتبية في توزيع القوة؟ أم أنه هناك شكل من الاستقطاب بين دوليتين أو أكثر على قيادة النظام؟و لتحديد دلك هناك ثلاث عناصر من القوة ممثلة في العناصر المادية ، العناصر العسكرية ، و العناصر النفسية .

إضافة إلى نمط السياسات و التحالفات الذي يشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي ،والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى ، و التحالفات التي تدخلها في إطار النظام[2] .

إن دراسة الأنظمة الإقليمية تشمل بنية و تنظيم المناطق ثقافيا ، سياسيا، اقتصاديا، و التفاعلات الاستراتيجية التي تحدث على المستويين الداخلي و الخارجي و مابين المناطق ،وكذا العلاقة بين هذه التفاعلات و النظام الدولي، الذي يعتبر عامل حيوي في فهمنا للطريقة التي تتم بها السلوكيات في العالم.

عرض منظري النظم الإقليمية مجموعة من النماذج التفسيرية ، التي تعكس العلاقات الإقليمية الداخلية أي بين الوحدات المشكلة للنظام الإقليمي، و العلاقات الخارجية في كلا الجانبين ،أي علاقة الأقاليم فيما بينها و علاقة هذه الأخيرة بالنظام الدولي ،وهنا اختلف الباحثين في هذا المجال حول المعايير التي تحدد طبيعة كل تفاعل، فالمناطق تعرف من خلال الأنواع المتنوعة للقوة، القوة العلياsuper power و القوة العظمى اللتان يشكلان بالأساس دول القلب core states ،و قوى إقليمية أقل امتداداً[3] .

وبهذا الخصوص قدم بريتشر Bretcher ثلاثة مستويات تحليلية للنظم الإقليمية ضمن ما أسماه ب المعالم الهيكلية أو المقومات البنائية للنظام ، و تشمل تحليل مستوى القوة و توزيعها و أنماط التكامل السياسي و الاقتصادي التنظيمي،و كذا طبيعة الارتباط بين النظامين الدولي و الإقليمي ، في حين عرض وارنر فيلد Werner J. Feld وجافن بويدGaven Boydتسع مستويات تحليلية .

---

[1]- محمد عبد السلام: مرجع سابق ،ص10 .

[2]– جميل مطر و علي الدين هلال: مرجع سابق ،ص27 .

[3] - Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p630.

عموما تخضع تفاعلات النظام الإقليمي لمجموعة من المحددات يمكن توضيحها من خلال مايلي:

*1-هيكلية النظام الإقليمي و خصائصه البنائية :

تتحدد تفاعلات النظام الإقليمي بناءا على هيكليته ،و هي تشير إلى عدد الفواعل وقدراتها و تباين أدوارها أو المستويات التي يتكون منها النظام ،وهنا يقسم كانتوري وشبيغل النظام الإقليمي إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي:

*-القطاع المحوري أو المركزي:The core sector يضم الفواعل الرئيسية في النظام ،و قد حددها ديفيد مايرز في ثلاثة أنواع:

-المهيمن الإقليمي :Regional hegemonos أو المتطلع إلى الهيمنةAspiring hegemonos،و هي دولة أو دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.

-المساوم:Bargainerهي دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة لذلك، يمكن أن يوجد أكثر من مساوم.

-الموازن : Balancer هي الفاعل الذي يوازن بين الفاعلين السابقين،يتوقف توازن النظام على قوة هذا الطرف،و عدم انحيازه لأي من الطرفين الآخرين.

*-القطاع الطرفي:The peripheral sector يركز كل من شبيغل و كانتوري في تحديده على عامل التجانس،إذ تكون دول هذا القطاع أقل تجانسا من دول القطاع السابق،وكل ما يربطها بالنظام هو الترابط الجغرافي،في حين يركز ديفيد مايرز على عامل القوة ،أما بيرسون فيحددها من خلال تفاعلها في حالات النزاع و المشاركة و المساعدة.

كما تتحدد هيكلية النظام من خلال طبيعة ومستوى التماسك،Cohesion أي مدى التشابه في خصائص الكيانات السياسية ،و درجة التفاعل فيما بينها ،إضافة إلى بنية القوة للنظام الإقليمي ،و يقصد بها القدرة المتاحة أو المحتملة لدولة ما على صنع القرارات التي تحقق مصالحها ،و قد تكون القوة مادية أو معنوية،فتوزيع القوة داخل النظام الإقليمي تساهم في تشكيل هيكليته و أنماط تفاعلاته ،فشكل توزيع القوة يؤثر مباشرة على درجة الاستقرار السياسي و طبيعة الصراع داخل النظام الإقليمي.

*2-طبيعة النظام الإقليمي:أي الخصائص العامة التي يتميز بها النظام و فواعله، من صفات مثل مدى امتداد المهيمن الإقليمي ،و علاقات الأطراف الأخرى مع الوضع، و طبيعة الاتصالات داخل النظام من حيث الكثافة و السيولة ،فزيادتها تساهم في ترسيخ علاقات التعاون و الحوار، و طبيعة التهديدات من حيث مصادرها ، و أنواعها و درجاتها .

*3-نظام التغلغل أو التدخل:Intrusive system له دور بارز في تفاعلات النظم الإقليمية ،و هو يشير إلى تدخل القوى الخارجية في شؤون النظام الإقليمي ، التي قد يفوق أحيانا تأثيرها تأثير أي دولة أخرى ضمن الإقليم،و قد حدد ريجنزWriggins ثلاثة مداخل تفسر دوافع تدخل القوى الخارجية،

و هي كأن تكون لديها مصالح حيوية في الإقليم،أو تربطها علاقة مع أحد أطرافه، أو دوافع تنافسية،أو تلبية لرغبة أحد أطراف الإقليم في التدخل لموازنة قوة داخلية تسعى للسيطرة و التدخل في الشؤون الداخلية.

يحدث داخل النظام الإقليمي أنماط تفاعلية مختلفة ،قد تكون ناتجة عن أثر التغير في قوة الدولة على الاستقرار السياسي داخل النظام،و هنا افترض أورجانسكي من خلال نظريته"نظرية تحول القوة "أربعة أنماط ،يتوقف على تفاعلها استقرار النظام من عدمه،و هي دولة قوية و راضية،دولة قوية و غير راضية، دولة ضعيفة و راضية ، دولة ضعيفة و غير راضية .

قد تنتج الأنماط التفاعلية بناءا على توزيع القوة، من حيث التركز و الانتشار،و طبيعة استخدام القوة من حيث التكافل و عدم التكافل ،و المخطط التالي يوضح ذلك[1].

العلاقة بين درجة تركز القوة و طبيعة علاقات القوة

طبيعة علاقة القوة	درجة تركز القوة: مرتفعة	منخفضة
تكافلية	نمط قيادة	نمط مشاركة
غير تكافلية	نمط تهديد	نمط تنافس

كما أن التغير في هيكلية النظام تنتج أنماط تفاعلية أخرى من حيث تأثيرها على وظائف النظام ،وتتمثل هذه الأخيرة في التكامل ،الأمن ،التنمية،الشرعية،التكيف،و هي تختلف باختلاف بنية النظام من تعددي إلى ثنائي إلى أحادي[2].

يرى بوزان Barry Buzan في كتابه" الشعب، الدول و الخوف" People, States and Fear أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين :

1. توزيع القدرات بين الفواعل المركزية.

2 .نسيج الصداقةAmityو العداوة Emity[3] ،و من خلال هذا النسيج تتراوح التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي ، أقصى عداوة وأقصى صداقة ، و هو ما أسماه كانتوري و شبيغل طيف العلاقات . The spectrum of relations

[1]- محمد السعيد إدريس: مرجع سابق،ص.ص،55 .83 .

[2]–جهاد عودة، مرجع سابق :ص.ص،14. 17 .

[3] - Marcel Merl : Les relations international à l'épreuve de la science politique , Paris : Editions Economica, 1993, P 73.

كما أن نوع التوازن داخل النظام الإقليمي يحدد طبيعة تفاعلاته الداخلية،والتوازن داخل النظام الإقليمي يتنوع من سعي لتوازن داخلي ، إلى السعي لتوازن إقليمي، ليمتد إلى توازن القوى الخارجية، إضافة إلى الأنماط التعاونية و الصراعية بين أطراف النظام الإقليمي ، التي تلعب دورا بارزا في تحديد تفاعلاته [1].

إن تحليل النظم الإقليمية تطور بشكل ملحوظ بعد الحرب الباردة ، خاصة مع تطور ظاهرة الإقليمية و بروز الإقليمية الجديدة ،وهو ما ساهم في بلورة أطر نظرية متعلقة بجميع القضايا من نزاع و أمن و تعاون و تفاعلها على المستوى الإقليمي،فلم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي كما كان سائدا في بدايات ظاهرة الإقليمية، إضافة إلى دراسة التكتلات الإقليمية المتشكلة على مستوى الأقاليم ودورها في تفعيل مثل هذه القضايا و الآليات التي تتبعها في تحقيقها، سواء تعلقت بالعلاقات التعاونية أو بالعلاقات الصراعية ،إذ تشكل التكتلات الإقليمية إطار هام في تفعيل الحوار الإقليمي و مواجهة التحديات التي تتطلب تعاون جماعي لتجاوزها.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن كل تكتل إقليمي هو نظام إقليمي ،و هو ما تبين من تقارب محددات تشكل النظم الإقليمية مع شروط التكتل الإقليمي ،فهذا الأخير يقوم بناءا على التقارب الجغرافي و السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ،كما أن التفاعلات التي تتم على هذا المستوى تفسر من خلال أطر تحليل النظم الإقليمية .

إلا أن ليس كل نظام إقليمي هو تكتل إقليمي بدليل منطقة الشرق الأوسط التي تصنف حسب مجوعة من الباحثين على أنها نظام إقليمي ،إلا أن هذا النظام الإقليمي لا ينعكس في تكتل إقليمي واحد وهذا راجع إلى تباين الوحدات المشكلة له من حيث المصالح ،ونظرة النخب السياسية اتجاه الظاهرة التكاملية،إضافة إلى التواجد الإسرائيلي بالمنطقة والتدخل الخارجي الواسع في الإقليم .

و لهذا فمفهوم النظام الإقليمي لا يعكس دائما العلاقات التعاونية ، إذ قد يحمل النظام الإقليمي في طياته علاقات صراعية ، قد تتجاوز في بعض الأحيان العلاقات التعاونية ،و هذا بعكس التكتل الإقليمي ،الذي تعكس علاقاته بصورة واضحة العلاقات التعاونية أكثر من التفاعلات الصراعية ، و بهذا يمكن اعتبار التكتل الإقليمي كأهم إطار لتحقيق تعاون أمني إقليمي ، خاصة في ظل توحد رؤى الوحدات المشكلة للتكتل الإقليمي حول مفهوم التهديد و طبيعته.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الإقليمي و نماذجه النظرية

عرفت الظاهرة الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة تطورا كبيرا، فمن حيث الفواعل لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد الذي تناط به الوظيفة الأمنية ،و إنما امتدت لتشمل فواعل أخرى من النظام العالمي،وهذا تبعا لتنوع مواضيع و قضايا الأمن ،فبعدما كان الأمن يقوم بالأساس على مواجهة التهديدات العسكرية ،برز على الساحة الدولية مجموعة من التهديدات عرفت بالأخطار الغير عسكرية

[1]- محمد السعيد إدريس: مرجع سابق،ص.ص،84 .88 .

هذه الأخيرة لم تكن منعدمة في الماضي، إلا أن الأوضاع التي وجد فيها النظام الدولي أثناء الحرب الباردة لم يسمح بظهورها بشكل واضح، فكانت تعتبر بمثابة أخطار فرعية ضمن الاختصاص الداخلي للدول، مقارنة مع الصراع الذي كان قائما بين القوتين العظيمتين ،وهنا يبرز تأثير بنية و تفاعلات النظام الدولي على ظواهر العلاقات الدولية و تفاعل وحدات النظام معها .

بسبب بروز تهديدات جديدة على مختلف المستويات (على المستوى الدولي و الإقليمي ظهور ظاهرة الإرهاب التي تشكل خطر دولي ،الأزمات المالية العالمية ، الجريمة المنظمة ،تجارة المخدرات، أزمة المياه، إضافة إلى تصاعد حدة النزاعات التي تشهدها العديد من الأقاليم ، وكذا الأخطار الاجتماعية من فقر و مجاعة و أمية...الخ ،و على مستوى الدولة فإن تفاقم ظاهرة النزاعات العرقية و الإثنية صار يهدد وجود الدولة المادي ، خاصة تلك الدول التي تعرف بالدول الفاشلة)،أدى ذلك إلى تعقد مفهوم الأمن ،ما نتج عنه إعادة النظر في المفهوم ،و هو ما انعكس في بروز مفهوم الأمن الشامل و الأمن المجتمعي و الأمن الإنساني .

إن مفهوم الأمن الإقليمي هو الآخر من بين مفاهيم الأمن التي تمحورت و التغيرات التي عرفها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة ،فتنوعت مواضيعه و آليات تحقيقه.

المطلب الأول : مفهوم الأمن

أدت التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية المعاصرة، إلى بلورت العديد من المفاهيم في مختلف العلوم الاجتماعية و الطبيعية،و لهذا برزت محاولات كثيرة لتعريف هذه التغيرات ووضع إطارها المفاهيمي و تأثيراتها على المجتمعات و الأفراد و الدول.

و الأمن هو أحد المفاهيم التي تعرضت لهذه الموجة من التغيير،فهو مفهوم نسبي و متغيرو مركب و ذو أبعاد عدة و مستويات متنوعة ،يتعرض لتحديات و تهديدات* مباشرة و غير مباشرة من

مصادر مختلفة، تختلف درجتها و أنواعها و أبعادها و توقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فلم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية ومعناه العسكري،وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك[1] .

عرف أولمان Ullman في سنة 1983 التهديد Threatعلى أنه: " عمل أو سلسلة أحداث يهددان بشدة و في مدى قصير حالة الاستقرار في الدولة ، أو يهددان بشكل ملحوظ من خلال التضييق من مدى أو حجم الاختيارات السياسية المتوفرة لدى حكومة الدولة ،أو لدى الكيانات الغير حكومية،أو الوحدات الخاصة (أشخاص ،مجموعات،شركات) ضمن الدولة" [2].

إن مفهوم الأمن أوسع من أن تكون الدولة موضوعا وحيدا له ،ففي السنوات الأخيرة لوحظ أن مواضيع الأمن تخرج عن إطار الدولة والتهديدات العسكرية، و هذا بظهور مواضيع جديدة حول الاقتصاد،المجتمع،البيئة،الخ...،فموضوع الأمن تطور تبعا لتعقد فواعله من جهة* ،وتبعا لبروز أخطار جديدة Nouveaux risques من جهة أخرى ،و هو ما أعطى صفة المرونة لمفهوم الأمن،فهذا الأخير صار مفهوم هيولي يضم في طياته العديد من الأبعاد بهدف التقليل من التهديدات العسكرية Des menaces militariesو الغير عسكرية non militaries،وهو ما أدى إلى بلورة أطر مفاهيمية جديدة للأمن ، بعدما كان الأمن الوطني هو الصيغة الأمنية المسيطرة على حقل الدراسات الأمنية ، الذي تجسد من خلال المنظور الواقعي ،الذي يحلل الأمن انطلاقا من المسلمات الآتية:

* إن النظام الدولي يتميز بالفوضى Anarchique أي انعدام سلطة مركزية جماعية .
*تطور الدول قدراتها العسكرية للدفاع ،أو لزيادة تأثيرها على الآخرين،فالأمن مشتق من القوة.
* عدم الثقة L'incertitudeهو عامل مهم في وضع الاستراتيجيات، وفقا لمبدأ "كل لنفسه" Chacun pour soi،فالأمن معطى ناذر فكل دولة تكافح من أجل البقاء، لذا تعمل على الحصول على أمن موازي على الأقل للدول الأخرى.

---

* هناك فرق بين التهديدات و التحديات ،فهده الأخيرة تعني المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة و تحد من تقدمها،وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها و مصالحها الحيوية الذاتية و المشتركة و يصعب تجنبها أو تجاهلها،أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن ،كما أنه يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها ،و تأثيره مباشرا في الأمن ،أما التحدي فإنه على المدى المتوسط أو البعيد يؤدي إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي،قد يختلف مفهوم التهديد من منظور لآخر ومن فرد لآخر.

1 -سليمان عبد الله الحربي:مفهوم الأمن:مستوياته وصيغه وتهديداته،المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية العدد19،صيف2008،ص9.

*بروز فواعل جديدة حكومية étatiquesوغير حكوميةnon étatiques و زيادة تأثير المجتمع المدني أعطى مفاهيم جديدة للأمن ،فكل فاعل يعرف الأمن تبعا للمعايير التي يعتمد عليها في تفاعلاته ،و تحقيق أهدافه.

2 - Peter Hough : Understanding global security, London , routledge, first published ,2004,p7 http://www.sagepublications.com.

*يرتبط استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي بشكل كبير ببنيته ،فالأمر مشروط بتوزيع القدرات خاصة العسكرية.

الدولة هي فاعل وحيد و عقلاني و بالخصوص في القضايا الأمنية[1].

منظري هذا المنظور ركزوا على المفهوم الخشن للأمن أي الأمن الصلب، Hard security ويقصد به الطابع العسكري للأمن (التقليدي)إذ يتعلق بالشؤون الدفاعية و العسكرية،حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد[2]،فسياسة الدولة حسب الواقعيين تمتد إلى حيث يمتد أمنها القومي ،فالسياسة الدولية حسب مورغنطاو Hans Morgenthau "هي جهد مستمر للحفاظ على سلطان أي دولة وزيادته مع الحد من سلطان الدول الأخرى والإقلال منه أيضا " وسلطان الدول يعتمد بشكل كبير على ضخامة المؤسسات العسكرية[3].

كما ارتبط التحليل الواقعي للأمن بمفهوم الأمن القومي ،الذي يرتبط حسب بوزان بمفهومي التهديدات و الانكشافات ،فإدراكها يعطي معنى للأمن القومي كمشكلة سياسية ،إذ يمكن لسياسة الأمن القومي أن تتجه نحو الداخل ،لتخفض من انكشافات الدولة التي غالبا ما تكون محددة و ملموسة ،كما تتجه نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي ،بالتصدي لمصادره و هذا يعرف نوع من الصعوبة بسبب:

1*صعوبة قياس الذاتية و الموضوعية في موضوع التهديد للأمن القومي،فقد تعتبر القيادات أن حدث ما هو تهديد للأمن القومي ،في حين الشعب لا يراه كذلك.

2* صعوبة التمييز بين التهديدات التي تشكل خطرا فعليا وبين غيرها من التهديدات[4] . كما يعتبر باري بوزان أن" الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد ،أما في المستوى الدولي فإنه يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويتها المستقلة و تماسكها العملي".

و هنا يرى ولتر ليبمانWalter Lippmann "أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب،وتبقى

---

[1] - Charles Philippe David et Jean– Jacques Roche : Théories de la sécurité,(Paris : Montchrestien, 2002),p85.90.

* فمفهوم الأمن ارتبط تقليديا بمفهوم الدولة، فالأمن أحد أسباب نشأتها فهو بز يعتبر أن الدولة نشأت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي فالأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم ،حتى الآن الدور الأول للدول هو الأمن فهو أحد أسباب الولاء.

[2]- سليمان عبد الله الحربي:مرجع سابق ،ص13 .

[3] - هانز مورغنطاو : السياسات بين الأمم ،ترجمة خيري حماد ، الجزء الثاني ،ص17 .

[4]- عبد النورين عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005)، ص 17.

قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" [1]،و هو ما أكد عليه ولفرزA. Walfers في سنة 1962 عندما عرف الأمن القوميnational security على أنه " غياب التهديد عن قيم المجتمع الرئيسية"[2] .

أما إدوارد أزارEdward Azar وشونغ Chung حددا في سنة 1988 اللاأمن باتساع أكبر للتهديدات التي تطال القيم و الهويات .

في حين أكدت كارو لين توماسCaroline Thomas فقد في سنة 1987 على البعد الاقتصادي في تعريف الأمن الوطني ،فلم تركز فقط على شروط الأمن الداخلي للدولة ،لكن أيضا على شروط ضمان أنظمة الغداء ،الصحة،المال و التجارة ،كما أكدت على الاعتماد المتبادل بين الأمن الاقتصادي و العسكري[3] .

هناك من يعتبر أن الأمن القومي هو قيمة استراتيجية مجردة يرتبط بقضايا الاستقلال و السيادة وهو ما يتجسد في الجانبين العسكري لحماية الدولة من العدوان،و سياسي من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة،وهذا ما يتوافق و تعريف الأمم المتحدة لمفهوم الأمن القومي التي ترى أن"الأمن من حيث المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري، أو ممارسة ضغط سياسي أو إكراه اقتصادي ،بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية و تقدمها" [4].

ومنه فالأمن مفهوم متنازع فيه ،إذ ينظر إليه تقليديا من حيث التهديدات العسكرية الخارجية أو المخاطر التي تواجه دولة ما من قبل دولة أخرى أو تهديدات مسلحة داخلية من جهات فاعلة غير حكومية، إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة و انتشار التهديدات الجديدة ،و غلبة نمط الصراعات الداخلية على الصراعات الدولية،لم تعد المقاربة الواقعية للأمن كافية لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة و المعقدة و التي تبتعد تدريجيا عن البعد العسكري .

لذا انضمت مفاهيم أخرى إلى المفهوم التقليدي للأمن ،و وسعت من طبيعة التهديدات المحتملة، (إضافة إلى التهديدات المسلحة تهديدات مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة و الأمراض، و هي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و البيئية)،و تعمق الأهداف

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي :مرجع سابق ،ص14 .

[2] - Johan Eriksson and Giampiero Giacomello: The Information Revolution, Security, and International Relations: (IR)relevant Theory?, International Political Science Review, (2006), Vol 27, No. 3,p222. http://www.sagepublications.com.

[3] -K. Booth and S.Smith :International relations theory today,U.S.A,university press ,1995,p180.

[4]- أحمد الرشيدي ، ناصيف يوسف حتي: مرجع سابق 97 .

المهددة لتشمل الأمن العالمي ،و الجماعات دون الوطنية والأفراد[1]،وهو ما أشار إليه ريتشارد ألمان Richard Ullman ، بتوسع مفهوم الأمن ليشمل مخاطر غير عسكرية، لكنها كالتهديدات العسكرية تهدد أمن الدولة[2].

برز التوجه الجديد في الدراسات الأمنية بشكل بارز مع مدرسة كوبنهاغن L'ècole de Copenhague و التي يعد باري بوزنBarry Buzanو أول ويفرOle Waever وجاب دوويلد JAAP de Wildeمن أبرز مفكريها ،وقد قدموا نموذج بنائي لتحليل الأبعاد العسكرية و الغير عسكرية للأمن[3] ،إذ ساهمت هذه المدرسة في إدخال مفاهيم أمنية أخرى ،و يمكن توضيح ذلك وفقا للجدول التالي :

أنواع الأمن تبعا لطبيعة التهديد و نوع الفاعل :

		التهديد	
		العنف المادي	العنف المادي الغير عسكري
الفاعل	فرد	الأمن الشخصي –فردي–	الأمن الإنساني
	دولة	الأمن الوطني	الأمن الشامل

المصدر:

Charles Philippe David et Jean Jacques Roche : Théories de la sécurité,Paris Montchrestien2002,p111.

تركز مدرسة كوبنهاغن في تحليل الأمن على مجتمع الخطر Risk society ،كإطار جديد لصنع السياسة الأمنية ،وهو مفهوم صاغه أوريك باخ Ulrich Beck ،وتشير كلمة الخطر لمجموعة من ظواهر الإشكالات الأمنية و المشاكل التي تسببها بشكل مقصود و ناشط جهة فاعلة أمنية واحدة ،سواء

[1]-شارون و يهارتا و كريسن سودر:بعثات السلام المتعددة الأطراف ، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي،ترجمة حسن حسن و آخرون،(لبنان،مركز الوحدة العربية،2006)،ص 366 .

[2]–Charles Philippe David et Jean. Jacques Roche, OP. Cit,p P116.

[3] -Ibid- p 106.

أكان فرد دولة ،حلف،حركة دولية،لجهة أخرى،و هي أكثر تعبيرا عن ذلك من كلمة تهديد ،و تضم التعاريف الحديثة للأمن الإنساني أو الشامل أو المتعدد الوظائف عدة أنواع من الخطر،الذي لا يشمل العنف المسلح أو حيث يتخذ العنف أشكالا داخلية صرفة في المجتمع مثل :حرب العصابات أو العنف القائم على الجندرة أو الاضطهاد المادي الشديد الذي تمارسه الدولة[1].

يرى باري بوزنBarry Buzan أن مفهوم الأمن هو مفهوم معقد و لتعريفه ينبغي الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل ،بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ،ومرورا بالأبعاد المختلفة له،وانتهاء بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[2] ، كما يعرف الأمن على انه العمل على التحرر من التهديد ،و يوافقه في ذلك ميكائيل ديلون الذي يرى أن الأمن لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر بل هو وسيلة لإرغامه و جعله محدودا ،وقد عبر ديلون عن غموض المصطلح ب اللاأمن، أما في السياق الدولي يعبر عن قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية .

أما داريو باتيستيلا Dario Battistela فيعتبر أن تعريف بوزان هو تبسيط لتعريف أرنولد ولفرز[3]Arnold Walfers الذي عرف الأمن على انه: "موضوعيا هو غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة ،وذاتيا يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم[4] " ،و حسب بوزان وولفر ماعدا التهديد العسكري قليلة جدا هي التهديدات الموضوعية، فأي شيء يصبح مشكلة امن لما تعتبره النخب كذلك[5] .

في حين يعرف كين بوث K.Boothو ويلرWheeler الأمن على انه التحرر من الخوف و الحاجة فلا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه،و يتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر[6].

---

[1]-أليسون ج.ك.بيلز:عالم من الخطر ، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي،ترجمة حسن حسن و آخرون،(لبنان،مركز الوحدة العربية،2007)،ص.ص،66-67 .

[2]– سليمان عبد الله الحربي :مرجع سابق ،ص10 .

[3]– عبد النورين عنتر : مرجع سابق، ص 13.

[4]–إعادة صياغة مفهوم الأمن–برنامج البحث في الأمن المجتمعي–
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recom1.html.

[5]– عبد النورين عنتر :مرجع سابق،ص31.

[6]- جون بيليس و ستيف سميث :مرجع سابق، ص414.

فالأمن عند بوث يشير إلى الانعتاق Emancipation ،أي تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ،و من بين هده القيود ، الحرب ، الفقر ، الاظطهاد ، نقص التعليم ، و غيرها [1].

عموما يمكن أن نميز تصورين لمفهوم الأمن ،أحدهما سلبي و يشير إلى أن الأمن يعني غياب التهديد،و بالتالي وجب إزالة هدا الأخير و إن تعذر فيجب تحصين الدفاعات ضده ، أما التصور الايجابي للأمن فيفترض أن تحقيق الأمن يكون إما بطمأنة الطرف الذي يخافك،أو بإزالة التهديد و كذا معالجة مصادر اللاأمنinsecurity [2].

و التصور الثاني هو المتبنى من خلال هذه الدراسة ،فالهدف منها التوصل إلى تحقيق الأمن بالاعتماد على آليات بناء الثقة و الحوار بين مختلف الأطراف ،و العمل على الوصول إلى نقاط مشتركة .

إن إعادة تحديد الأطر المفاهيمية للأمن بتوسعها لتشمل المخاطر و التهديدات الجديدة التي تتجاوز الهجوم العسكري، و ارتبطها بحماية الأفراد من هذه التهديدات ،تطلب بناء إطار اجتماعي يستطيع البشر أن يعيشوا فيه بحرية من الخوف و الجوع، كما يتطلب أن يتم التعامل مع التهديدات المتنوعة بطريقة شاملة ، ما يحتم تفحص الارتباطات المتبادلة بين هذه التهديدات من منظور إنساني، وهذا ما تسبب في انعدام تعريف شامل للأمن من الناحيتين العملية و النظرية ،فهناك دائما عنصر ذاتي في تفسير ما يجب أن يقتضيه التعريف الموضوعي للأمن [3].

من الصعب إعطاء تعريف جامع مانع لمفهوم الأمن، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انتمائه لمفاهيم العلوم الاجتماعية ،التي تتميز بالنسبية ،فهو مفهوم دينامكي يتغير وفقا للمتغيرات الداخلية الإقليمية و الدولية .

كما أن الأمن مفهوم نسبي و مرد ذلك أن الدول هي في سعي دائم لزيادة قدراتها، و هو ما يزيد من عدم شعورها بالأمن بدلا من الشعور بالأمن[4] ،فالشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى المزيد من الشعور الشعور بانعدام الأمن مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام[5] ،و هو ما يعرف

---

[1]-تاكايوكي ياماموراً: مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ،ترجمة عادل زقاغ:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recom1.html.

[2]- عبد النورين عنتر:مرجع سابق،ص18.

[3]- شارون و يهارتا و كريسن سودر :مرجع سابق،ص367 .

[4]- سليمان عبد الله الحربي: مرجع سابق ،ص10.

[5]- جون بيليس و ستيف سميث : مرجع سابق، ص419.

بالمعضلة الأمنية Security dilemma التي تحدث عنها جون هرز في بداية الخمسينات من القرن العشرين، و التي تقوم على السعي الدائم للدول للحصول على مزيد من القوة ، لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو تهديدها،و هو ما يجعل الدول الأخرى في حالة قلق ،ما يدفعها للتأهب للأسوأ ، و في ظل نظام فوضوي تغيب عنه الثقة و تسكنه النية السيئة يجعل من السعي للقوة أمر متواصل ، و بالتالي يصبح الصراع من أجل القوة قائم باستمرار[1] ،إلا أن الواقعيين اعتمدوا على مبدأ توازن القوة The balance of power لتجنب هذه المعضلة و حفظ النظام في مجتمع فوضوي[2] .

الصفة الأخرى التي يتميز بها مفهوم الأمن ،و تجعل منه مفهوما يصعب تعريفه بصفة نهائية كونه مفهوم مركب، فبمعناه الضيق يعني الإجراءات الخاصة بتامين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة،و تهيئة الظروف لإشباع حاجياتهم ،أما المعنى الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة ،و سلامة أراضيها ،و ضمان الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الداخلي، أي تأمين كيان الدولة و المجتمع من الأخطار التي تتهددها داخليا و خارجيا،وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق الأهداف و الغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع[3] .

فمصادر التهديدات و مستوياتها متنوعة ،فقد يكون مصدرها داخلي أي من داخل المجتمع و هنا يكون الفرد هو المستوى المقصود بالتحليل،و قد يكون المصدر من البيئة الدولية ،و هو ما ينعكس تأثيره على مختلف الوحدات السياسية و الاجتماعية.

بخلاف الأمن الصلب أو الخشن الذي تم ذكره سابقا، يمكن أن نميز أيضا مفهوم الأمن الناعم أو اللين Soft security،و الذي تندرج ضمنه كل التهديدات الغير العسكرية التي تواجه الدول، مثل الجرائم المنظمة و المشاكل العرقية و الاثنية، الإرهاب وخطر انتشار الأسلحة النووية[4] ،فالتحديات هنا يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة و المجتمع.

قد يتحول الأمن الخشن إلى أمن ناعم إذا استعملت فيه الأدوات الدبلوماسية و المفاوضات ،و قد يتحول من ناعم إلى خشن إذا عولجت التهديدات بأدوات عسكرية نتيجة لتفاقمها.

في دراسة قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية و الأوروبية وضع من خلالها خمسة أنواع من تهديدات الأمن الناعم هي :

---

[1]- عبد النورين عنتر: مرجع سابق،ص20.

[2] - Peter Hough : Op.Cit,p1.

[3]- سليمان عبد الله الحربي: مرجع سابق ،ص11.

[4] -Peter Hough : Op.Cit,p1.

*المخاطر الفردية: Individual Risks مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم و الأمراض.

*المخاطر المجتمعية: Community Risks مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد ،مثل انتشار الأوبئة و المشاكل البيئية في الدولة ذاتها.

*تهديدات عابرة للحدود: Cross-Borderthreats كمشكلات الهجرة غير الشرعية و اللاجئين.

*الأزمات الزاحفة: Creeping Crises اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول ،مثل انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.

*الكوارث المحتملة: Potential Catastrophes أي تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم ،كالأعاصير و الكوارث النووية ، المشاكل البيئية الكبرى[1] .

أما من حيث أبعاد أو قطاعات الأمن الأساسية فقد حصرها بوزان فيمايلي :

1-الأمن العسكري :يهتم بالقدرات الدفاعية و الهجومية ونوايا الدول اتجاه بعضها البعض .
2-الأمن السياسي :يعني الاستقرار التنظيمي للدول الشيء الذي يكسبها الشرعية .
3-الأمن الاقتصادي:هو ضمان الوصول للموارد المالية ،و الأسواق للحفاظ على الرفاه و قوة الدولة .
4-الأمن الاجتماعي :هو قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها .
5-الأمن البيئي :يشير إلى المحافظة على المحيط الحيوي المحلي و العالمي .

هذه الأبعاد لا تعمل بصورة منفصلة عن بعضها البعض،و إنما تترابط فيما بينها و تزداد أهمية بعد عن آخر حسب طبيعة الأمن،فمثلا الأمن القومي يرتبط بشكل قوي بالبعدين الاقتصادي و الأمني[2].

يتضح هذا من خلال تعريف روبرت مكنمارا R.McNamara للأمن من خلال كتابه جوهر الأمن The essence security ،أين ربط بين الأمن و التنمية إذ يقول: "إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية ،و إن كان يتضمنها ،و الأمن ليس القوة العسكرية و إن كان يشملها،و الأمن ليس النشاط العسكري التقليدي ،وإن كان ينطوي عليه،إن الأمن هو التنمية ،ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن و الدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"[3] .

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي: مرجع سابق،ص13.

[2]- عبد النورين عنتر:مرجع سابق،ص16.

[3]- سليمان عبد الله الحربي:مرجع سابق ،ص17.

*للمزيد من المعلومات حول تحليل أطروحة صراع الحضارات اطلع على كتاب محمد سعدي:مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام.

هناك من يضيف الأمن المائي و الغذائي ،إضافة إلى البعد السكاني أمثال هنتغتون و بول كيندي على أساس أن النمو السكاني في دول أخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي خاصة مع تفاقم ظاهرة الهجرة ،وهذا ما تجسد في أطروحة هنتغتون حول صراع الحضارات* .

يمكن رصد مجموعة من التحديات الاستراتيجية للقرن الواحد والعشرين تتمثل في :

1- التحديات البيئية : متمثلة في تزايد مصادر التلوث و الضرر البيئي .

2-الجريمة : سواء المحلية الغير منظمة ،أو الشبكات العالمية المنظمة .

3-الإرهاب : يختلف عن الجريمة في الجذور و الدوافع و السلوكيات .

إضافة إلى الأمراض،التفاوت الاقتصادي بين الدول و داخل المجتمعات ،والأزمات المالية وكذا محو الثقافات...الخ[1] ،كما انه هناك العديد من مصادر الاضطراب على المستوى العالمي من بينها ،تزايد عدد الفواعل الأمرالذي ساهم في نشوء عالم متعدد المراكزMulti-centric world وعلاقات تشابكية تجاوزت حدود الدولة الواحدة في قضايا عديدة ،و هو ما عبر عليه جون بورتن J.Burtan بالمجتمع العالمي World society .

إن تزايد عدد الفواعل أدى إلى بروز أنماط سلوكية مختلفة عن تلك التي تميز بها النظام الدولي سابقا،كما أن الثورة التكنولوجية زادت من نسبة الاعتماد المتبادل،و قلصت من حجم المسافات ،و هذا التطور له وجهين أحدهما سلبي ،تمثل في تأثير التكنولوجية على الحياة البشرية،و البيئة،و سهولة الاتصال بين جماعات الجريمة المنظمة و تجار المخدرات و الجماعات الإرهابية، أما الوجه الايجابي فهو الترابط الاقتصادي بين مختلف الاقتصاديات العالمية ،إضافة إلى بروز مشاكل عبر وطنية[2] .

كما أن الثورة المعلوماتية التي يعرفها العالم حاليا تشكل تهديدا لقيم المجتمعات ،وهو ما يعتبر بمثابة تهديد للأمن خاصة مع تطور تكنولوجيات الاتصال، ما أدى لبروز مفاهيم كحرب المعلومات تأمين المعلومات ،جرائم الانترنيت ،خاصة تلك الموجهة ضد الرموز و القيم ،إرهاب الانترنيت Cyber-terrorism .

في دراسة قام بها مركز البحث القومي بالولايات المتحدة الأمريكية تبين أن :"إرهابي الغد قد يكون قادرا على التعامل أكثر مع لوحة المفاتيح Keyboard من التعامل مع قنبلة" ،و يرى توم ريدج Tom

[1]-مارك هاينز دانيال :عالم محفوف بالمخاطر ،ترجمة ادهم شاكر عضيمة ،(السعودية،مكتبة العبيكان،ط1 ،2002)،ص45 .

[2] -James Rosenau : The united nations in a turbulent world , London , international peace academy ,1992 , p23-28 .

Ridge* أن الإرهابيين لن يحتاجوا للقنابل لشل القطاع الاقتصادي ،أو إغلاق شبكة كهرباء،فبحسوب واحد يمكن خلق خراب عالمي World havoc [1] .

من خلال هذه الأقوال يتبين أن مفهوم التهديد بعد الحرب الباردة أخذ أبعاد متميزة عن التهديدات العسكرية ،فبالإضافة إلى البعد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للتهديد برز البعد التكنولوجي الذي يمكن أن يصنف كأخطر التهديدات نتيجة الترابط الشديد بين هذا القطاع و القطاعات السابقة ،و هو ما تجسد في تأكيد الأكاديميين و صناع القرار خاصة في الدول المتقدمة أين ينتشر استعمال مثل هذه التقنيات ،على الأمن المعلوماتي و مواجهة تهديدات الانترنيت Cyber-threats ، خاصة و أن أقدم قطاع أمني –العسكري– صار يعتمد بشكل كبير على الحاسوب و الانترنيت،من هنا نستنتج أن طبيعة الأمن و أطره تتحدد وفقا لطبيعة التهديد الذي تواجه أي وحدة ضمن النظام العالمي،انطلاقا من الفرد وصولا إلى النظام الدولي.

بلورت التحديات و الأخطار و التهديدات الجديدة مفاهيم أمنية منها :

***الأمن المجتمعي:** صاغه باري بوزانB.Buzan،إذ يعتبر أن الدولة هي المصدر الأساسي للأمن الأفراد خاصة في دول العالم الثالث،ثم طور المفهوم من قبل أعضاء مدرسة كوبنهاغن،فحسب أول ويفرOle Waever المجتمع صار مهدد أكثر من الدولة ،وهذا راجع لجملة من الظواهر أفرزتها العولمة ،ما أدى إلى تهديد هوية المجتمعات ،و التي تعتبر تهديدات ذاتية أكثر منها موضوعية،وبهذا يشكل الفرد موضوع مرجعي للأمن ،و هو ما نقل مفهوم الأمن من بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد و الشعوب [2] .

قد يصل اللاأمن إلى حدوث ما أسماه بوزانBuzan بالمأزق الأمني المجتمعي،الذي يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الوطنية و الدولية،قد تصل إلى درجة الصدام المسلح بين الدولة المعنية و دول الجوار ،بسبب تدفق اللاجئين أو انقسام المجموعات الاثنية،و قد يزيد الأمر سوءا بوجود مخاطر ما يسمى بفعل ماتروزكا Matrozka effect* [3].

---

[1] - Johan Eriksson and Giampiero Giacomello,Op.Cit,p225.

[*] Tom Ridge:مدير الأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية سابقا.

1 - عبد النورين عنتر:مرجع سابق،ص.ص،25–26.

*فعل ماتروزكا يقصد به تجزئة الدول إلى مجموع وحدات سياسية صغيرة ليس لها القدرة على البقاء و الاستمرار، إضافة إلى الخوف من العودة إلى زمن الغزو.

[3]- إعادة صياغة مفهوم الأمن–برنامج البحث في الأمن المجتمعي–
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recom1.html.

***الأمن الإنساني** : لا يوجد تعريف محدد و جامع لهذا المفهوم فهو غامض Vague،مرن أو مطاطيÈlastique ،وله عدة معانيMulti sens، و قد ساهمت عوامل عديدة في زيادة الاهتمام بمفهوم الأمن الإنساني من قبل الجماعة الدولية تتمثل في مايلي :

1- تطور مزيدا من المبادئ و المعايير التي تدعم أنظمة حقوق الفرد .

2- الانتشار المتسارع مند نهاية الحرب الباردة للقيم الديمقراطية .

3- التأثير المتزايد الأهمية للمنظمات غير حكومية O.N.G.

4- الأثر الغير مباشر على الحقوق الخاصة بالفرد خاصة في الأزمات الإنسانية Crises humanitaires و الانتهاكات الجماعية Violations collectives.

5 –القوة الناعمة La puissance souple الممارسة من قبل بعض الدول مثل كندا ، من أجل إعادة تعريف الأجندة الأمنية في السُلم الدولي.

6 –التغيرات في الاقتصاد العالمي ، التي أنقصت من السلطة الدولاتية L'autorité étatique

7- انزلاق الحرب مابين الدول نحو الحرب ما تحت دولاتية Infraètatique،فالنسبة المئوية للقتلى المدنيين في النزاعات المسلحة تجاوز بين بداية و نهاية القرن العشرين في حدود من 10/1 إلى 10/9 .[1]

وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار UN من قبل محبوبة الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق ،و بدعم من الاقتصادي أماريتا صون[2].

بداية الطرح الأكاديمي لمفهوم الأمن الإنساني لم تكن في التسعينيات 90، ففي سنة 1966طرحW.E.Blatz رؤيته حول الأمن الفردي Individual Securityوذلك في كتاب له بعنوان الأمن الإنساني : بعض التأملات Human Security: Some Reflections، أكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أن الأفراد امنين، كما برز المفهوم في السبعينيات 70 في تقارير من لجان، مثل جماعة نادي روما و اللجنة المستقلة للتنمية الدولية و اللجنة المستقلة لنزع السلاح و القضايا الأمنية، أين أكدت على حقوق الفرد في الأمن كما نجد جذور المفهوم في اتفاقيات حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 و كذا اتفاقيات الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية لسنتي 1967، 1969 .

وقد برز المعنى الحقيقي للمفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة في 1994 و جوهره هو الفرد، إذ يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ،من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، و ذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، و إنشاء مؤسسات

[1] - Charles Philippe David et Jean. Jacques Roche, OP. Cit,p P114.

[2] - عبد الرحمن عبد الله الصبيحي :مفهوم الأمن الإنساني الجديد..يحل محل حقوق الإنسان عالميا، http://www.amanjordan.org/28/05/07.

تأمينية جديدة على المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية، مع البحث عن سبل تنفيذها ،وهو قائم من تعهدات دولية تهدف لتحقيق أمن الأفراد و هو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة.[1]

كما يقصد بالأمن الإنساني صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية و المعنوية في مختلف المجالات ،و ليس دفاعيا إذ يتحقق بوسائل غير عسكرية ،بمعنى الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة [2]، ويتكون مفهوم الأمن الإنساني من أبعاد متنوعة تشمل مختلف المجالات،فهناك الأمن الاقتصاديSécurité économique،الأمن الغذائي Sécurité alimentaire،الأمن الصحي Sécurité sanitaire،الأمن البيئي Sécurité environnemental،الأمن الشخصي Sécurité personnelle ،الأمن الجماعي Sécurité communautaire،الأمن السياسي [3] Sécurité politique ، وقد حددت هذه الأبعاد من قبل تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدةUNDP ،فالبعد الاقتصادي للأمن يهدده الفقر،أما الغذائي فتهدده المجاعة،و البعد الصحي للأمن يهدده الأمراض ،أما البعد البيئي فيتمثل في التدهور البيئي و نضوب الموارد ،و تهدد الأشكال المختلفة من العنف البعد الشخصي للأمن، أما الأمن الجماعي يهدده الاضطراب الاجتماعي و اللااستقرار[4] .

فحسب J.Wolfenshon عندما نفكر بالأمن ،علينا أن نفكر بربح حرب جديدة ، الحرب ضد الفقر،ووفقا ل Heinbecker فإن الأمن الإنساني هو القدرة على حماية الناس كما انه القدرة على تحصين الدول ،فمفهوم الأمن الإنساني يشتمل على نزعة جديدة ،تبعده عن النزعة التقليدية المتعلقة بتحليل الأمن الإنساني العالمي ،و التي تعطي الدولة الجهة الوحيدة و المرجعية المطلقة في المحافظة على الأمن الإنساني[5] .

تم الإعلان عن الالتزام بمفهوم الأمن الإنساني كأساس لسياسات الداخلية أو الخارجية من قبل بعض الوحدات الدولية مثل الإتحاد الأوروبي ،وكذا تبنيه من طرف وحدات سياسية وطنية كاليابان و كندا .

***الأمن الشامل** :Global Security

[1] خديجة عرفة محمد : مفهوم الأمن الإنساني و الاستخدامات المتناقضة للمفاهيم WWW.arabremewal .http:// .org /16/01/08

[2]- عبد النورين عنتر:مرجع سابق،ص28 .

[3] - Dario Battistela: théories des relations internationales ,5eme ed ,Paris, Montchrestien,2004, P456.

– رضا دمدوم:قراءة في مفهوم الأمن الإنساني،ملتقى حول الجزائر و الأمن في المتوسط:واقع وآفاق،الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2008 .

[5]-علي أحمد الطراح و غسان منير حمزة سنو:الهيمنة الاقتصادية العالمية و التنمية و الأمن الإنساني،مجلة العلوم الإنسانية، ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر، العدد 04، ماي 2003 ،ص 14 .

مع تصاعد حدة التهديدات بعد الحرب الباردة ،تطلب إيجاد مفهوم آخر يعبر عنها بصورة جماعية فكان مفهوم الأمن الشامل الذي يشير إلى كل الأبعاد الأمنية ،إذ لابد من التصدي لكل التهديدات التي من شأنها أن تؤثر على تحرر الإنسان و إنعتاقه،فهو ذو طبيعة تعاضدية Synergétique .

وقد برز مفهوم الأمن الشامل بعد صدور العديد من الدراسات من بينها :

* تقرير لجنة بالم Commission Palme سنة 1982، ركز مبدئيا على معايير نزع السلاح.

* لجنة برند La Commission Brandt حول التنمية الدولية بينت في سنة 1983، العلاقة الموجودة بين الأمن والتنمية، و اعتبرت أن الاختلافات بين الدول الفقيرة والدول الغنية المتنامي، من شأنه أن يؤدي إلى تهديدات كاللاعدالة و المجاعات الخطيرة .

* لجنة برندتلند La Commission Brundtland حول البيئة والتنمية، سنة 1987 يدور هدا التقرير حول التنمية المستدامة، و التهديدات البيئية المؤثرة على الأمن البيئي ، الاقتصادي ،و الاجتماعي.

* تقرير PNUD لسنة 1994 أهم التقارير التي بلورت هذا المفهوم، من خلال التطرق لمجمل التحديات الاقتصادية ،الاجتماعية،البيئية،...الخ .

* لجنة رمفال Ramphal حول "الحكم العالمي" سنة 1995 بينت العلاقة بين الديمقراطية والأمن على مستوى السلم العالمي[1] .

حسب ريتشارد ألمان Richard Ullman "يكون الأمن عرضة للتهديد عندما يؤدي حادث ما إلى خلق الأخطار خلال مدة زمنية قصيرة، بمعنى حدوث انخفاض في مستوى نوعية معيشة سكان دولة ما ويكون هذا الانخفاض بشكل يعكس مجمل الخيارات المطروحة وهامش القيادة لدى الحكومات والهيئات غير الحكومية، من الأفراد، الجماعات والمؤسسات داخل الدولة ذاتها" ، من خلال هذا المفهوم تتضح النظرة التوسعية لمضمون الأمن، فهي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأخرى غير العسكرية التي تواجه الأمن الوطني، كما أنها تدرج فواعل أخرى على غرار الدول .

فالأمن العالمي يرتبط بوجود تهديدات غير عسكرية ضد الأمن، تلخص في الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والتي بإمكانها تهديد بقاء الدول، إلى جانب تهديد بقاء الأفراد من خلال النزاعات التي تثيرها. مما يعني ضرورة العمل الجماعي العالمي بين مختلف الفواعل على المستوى الدولي لمواجهة هذه التحديات الجديدة [2].

إن التهديدات الأمنية الجديدة امتدت لتشمل كل المستويات ،انطلاقا بالفرد كأصغر وحدة تحليل وصولا إلى النظام العالمي كأعلى مستوى تحليل،و يعد المستوى الإقليمي أحد أهم المستويات التحليلية للظاهرة الأمنية، خاصة بعد دراسة باري بوزان للأمن ، إذ عمق من البحث في هذا المجال بإدخال مستويات تحليلية أخرى غير الدولة و النظام الدولي ،كما قدم نموذج عن التعاون الأمني الإقليمي من

[1] - Charles Philippe David et Jean. Jacques Roche, OP. Cit,p P116-117.

[2]- ويفي خيرة:مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة،ملتقى حول الجزائر و الأمن في المتوسط:واقع وآفاق،الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2008.

خلال مفهوم المركبات الأمنية ، إضافة إلى مواضيع مختلفة عن التهديد العسكري المباشر ،دون التفريط الكامل له،و ما زاد من أهمية الدراسات الأمنية على المستوى الإقليمي تطور البنى الإقليمية في مختلف مناطق العالم هيكليا ووظيفيا .

المطلب الثاني : ماهية الأمن الإقليمي

بعد فشل المنظورات التقليدية في التوقع و تفسير نهاية الحرب الباردة و الأحداث التي تلتها ،أدى هذا إلى ظهور موجة جديدة من الكتابات،برزت معها الدراسات الإقليمية و أنظمة الأمن الإقليمي مثل كتابات Dase 1993، Fawcett وHurrell 1995، Sorensen وHolm 1995، Morgan وLake 1997 Schulz 2001.

فقد سمحت نهاية الحرب الباردة باستقلالية ديناميكيات الأمن خاصة على المستوى الإقليمي،إذ أفرزت ثلاثة تأثيرات رئيسية على مفهوم الأمن الإقليمي :

1*أدت إلى تغير في طبيعة الأجندة الأمنية إذ صارت تتضمن قضايا و فواعل غير عسكرية .

2*رفع غطاء القوى العظمى على بعض الأقاليم .

3*حدوث تغير في طبيعة و كثافة اختراق القوة العالمية لمركبات الأمن الإقليمي في دول العالم الثالث.

كما أنه بنهاية الحرب الباردة برزت فكرة مفادها أن النظام الدولي فصل إلى عالمين ،منطقة سلام Zone of peace و منطقة نزاع Zone of conflict[1] .

إن التحليل الإقليمي للظاهرة الأمنية تكمن أهميته فيمايلي :

1/- يتعامل المدخل الإقليمي مع المشكلات الأمنية بصفة دقيقة ،إذ يركز على منطقة معينة و بالتالي تكون الإحاطة بجميع المتغيرات الأمنية ،دون إهمال البعد الدولي بفعل تدخل القوى الكبرى في تفاعلات معظم أقاليم العالم.

2/- نهاية الحرب الباردة ،أدت إلى انفجار العديد من الصراعات المسلحة الإقليمية و المحلية، ما أدى لخلق مشكلات أمنية إقليمية في مناطق متعددة ،وهو ما ساهم في تزايد أهمية الدراسات التي تعرف ب الحلول الإقليمية لمشكلات الأمن الإقليمي.

[1] - Barry Buzan and Ole Weaver: Regions and Powers The Structure of International Security, cambridge university press,2003,p.18 http://www.cambridge.org .

3/-هذا المدخل يراعي اختلاف الأوضاع بين مناطق العالم ،خاصة فيما يتعلق بمشكلات انتشار التسلح .

فالمدخل العالمي لن يكون ناجحا في التعامل مع كل المناطق و العوامل،فحسب منظمة الأمم المتحدة تناول مسائل نزع السلاح في إطار إقليمي أسهل من تطبيق نهج عالمي على حالات متباينة . وحسب محمد السيد سعيد في تحليله لأهمية الوظيفة الأمنية في التعاون الإقليمي ، أنه في كل الأحوال فإن مبدأ الأمن الإقليمي هو الذي يجسد صفات أو وجود النظام الإقليمي على الأقل على الصعيد السياسي[1] .

فتحقيق التكامل الكلي و الوصول إلى الاندماج الذي تنشده النظرية الوظيفية الجديدة يكون من خلال المرور بالتعاون الأمني ،باعتباره قطاع جد هام و حساس في نفس الوقت بالنسبة لكل الوحدات السياسية ، فتحقيق التكامل على هذا المستوى يسمح للعملية التكاملية بالانتشار إلى مستويات عليا من الارتباط و التوحد .

كما أن الاعتماد على المستوى الإقليمي لتحليل الأمن يساعد على القيام بالدراسات الأمنية المقارنة بين الأقاليم ،فهذا المستوى أصبح قادرا على موازنة الاتجاه القائل بالتقليل من دور المستوى الإقليمي في العلاقات الدولية ،فديناميكيات الأمن يمكن أن تحلل بواسطة تدرج مستويات التحليل ضمن النظام العالمي ،إذ نميز المستوى الوطني ،المستوى الإقليمي، مستوى النظام الدولي[2] .

يعتقد كل من شا Cha وغوهينو Guehenno أن العولمة تزيد من حوافز الدول لمتابعة سياسات أمن أكثر تعاونية ،خصوصا على المستوى الإقليمي،و حسب لاك Lake و مورغان Morgan في عالم ما بعد الحرب الباردة، المستوى الإقليمي صار أكثر وضوحا في فهم نزاع و تعاون الدول و هو كمستوى يستعمله الباحثين لاستكشاف شؤون الأمن المعاصر[3].

يعرف الأمن الإقليمي على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف ،وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها" .

في حين يراه آخرون على أنه "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم" .

---

[1]-محمد عبد السلام :مرجع سابق ،ص3 .

[2] -Dragos Banescu : Regional security dynamics in the post cold war era,SAFE ,paper n.1/07,p1. http://www.ispaim.ro/acreditare/Anexa%205.1.pdf.

[3] - Barry Buzan and Ole Weaver: Op.Cit,p8.10 .

فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ،و دفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب ،وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة و المصالح المشتركة بين مجموع دول النظام[1].

كما يقصد بالأمن الإقليمي ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض ،و الذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي .

إلا أن هذا المفهوم لا يتوافق و طبيعة العلاقات التي تجمع وحدات النظام الإقليمي في كل الأنظمة،فمثلا في الشرق الأوسط أمن دول هذا الإقليم ليس مرتبط ببعضه البعض، بل بالعكس هناك العديد من النزاعات القائمة بين دول هذا الإقليم كالصراع العربي الإسرائيلي ،إيران و دول الخليج حول الجزر الثلاث ، وهناك من يضيف المغرب العربي إلى هذا الإقليم، و هنا يبرز النزاع بين المغرب و الجزائر .

فالأمن الإقليمي يتعلق بإقليم تكون بين وحداته تعاون ،تبادل ثقة وتجانس ،فتحقيق أمن إقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي ،وهو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي .

و لهذا فالأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم ،فهو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي، و التي لها مصالح متبادلة و مستمرة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق و مصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة و متوازنة .

من خلال ما تقدم يمكن أن نميز ثلاثة خصائص للأمن الإقليمي:

1*أنه مرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.
2*يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنها لابد و أن تكون لها صفة الاستمرار.
3*يلزم الحلول المشتركة أن تضمن و أن تصون حقوق جميع الأطراف ،فلا يمكن لأي طرف أن يفرد إرادته[2].

[1]- سليمان عبد الله الحربي: مرجع سابق ،ص19.

[2]-مصطفى كامل محمد :"الأمن الإقليمي و استقرار الشرق الأوسط:المخاطر و الفرص"مجلة السياسة الدولية، (العدد 126،أكتوبر 1996)،ص203 .

هناك من يعتبر أن الأمن الإقليمي هو مفهوم سياسي، يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم ،ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي لإشتراكهما في نفس الوحدات[1] .

يسعى الأمن الإقليمي لتحقيق مجموعة من الأهداف ،إذ يعمل على الدفاع عن الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر ،بناء الذات و تنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين و حدات النظام الإقليمي .

و يتمثل هدف حفظ السلام الإقليمي في منع انتشار النزاعات المحلية Local conflicts[2]،فالدول حسب محمد السيد سعيد تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها ،عندما تتوقع أن تحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون الإقليمي،فالهدف من إقامة أنظمة أمنية إقليمية هو استقرار العلاقات الاستراتيجية بين الفرقاء للحد من احتمالات حدوث مواجهة مسلحة [3].

حدد Benjamin Miller في دراسته " متى و كيف تصبح الأقاليم سلمية" ثلاثة مستويات للسلم الإقليمي:

*السلم البارد Cold Peace: يتمثل في غياب الحرب وغياب التهديد باستعمال القوة بين دول الإقليم، وهنا القضايا الرئيسية للنزاع الإقليمي تكون في حالة هدوء رغم أنها لم تحل بشكل نهائي،أما العلاقات فتكون أساسا على المستوى الحكومي وليس على المستوى العبر وطني أو الغير حكومي.

* السلم العادي Normal peace: من خلاله معظم إن لم يكن كل القضايا الجوهرية للنزاع تم حلها، إلا أن هذا لا ينفي احتمال قيام حرب ،فهي ليست بعيدة تماما عن الواجهة، وهنا تبدأ العلاقات بين الدول في التطور بعيدا عن المستوى البين حكومي.

*السلم الدافئ –المعتدل– Warm peace:وفقا لهذا المستوى استعمال القوة هو شيء بعيد تماما كخيار،أما طبيعة العلاقات فهي علاقات عبر وطنية واسعة و ذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل الإقليمي[4] .

يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم النظام ، ما ينتج عنه نظام أمن إقليمي ،الذي يجمع بين خصائص النظام من جهة خاصة على المستوى الإقليمي ،إلى جانب خصائص التعاون الأمني من جهة أخرى ، فالنظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن فهو يتغير بتغير و تطور الأمن ،إذ أن كل تنظيم إقليمي لابد من فهم فلسفته الأمنية و مفهومه للتهديدات و التحديات و الأخطار، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة .

---

[1]-ناظم عبد الواحد الجاسور :موسوعة علم السياسة،(الأردن،دار مجد لاوي للنشر و التوزيع،ط1 ،2004)،ص79 .

[2] -Bjorn Hettne :security regionalism in theory and practice .

[3]-محمد عبد السلام:مرجع سابق،ص7 .

[4]-ربيعي سامية: مرجع سابق ،ص93 .

إن فعالية النظام الأمني الإقليمي واستقراره تتوقف على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام ،ومدى استعداد الدول المؤثرة داخله لتقديم صلاحيات قانونية-إجرائية،و موارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية، فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة ،أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليما و ترتبط فيما بينها بروابط معينة ،و تتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية ،و تعمل على حفظ الأمن في الإقليم.

أما شروط الحصول على تعاون أمني إقليمي فهي ذاتها شروط التعاون الإقليمي ،إضافة إلى ثلاث شروط أخرى تتمثل في وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني ،وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق ،و أيضا وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون ،و وجود تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام و استمرار هذا التعاون الأمني ،و هو ما أكد عليه وليام لويس William Lewis حيث يشترط لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع القوى كبرى خارجية .

إلا أن هذا الرأي هناك من يخالفه حيث استبعد كل من فولكFolk و مند لوفيتر Mand Louvitter عضوية أي من القوى الكبرى في النظام ،لكونها تحدث خللا في توازن القوى للنظم الأمنية ،التي يجب أن يوجد فيها توازن إقليمي للقوة العسكرية كأحد شروط قيامها ، وهذا ما تم ملاحظته من خلال شروط النظام الإقليمي أين استبعد وجود القوتين العظيمتين ضمنه.

هناك مجموعة من العوامل المساعدة وأخرى معيقة لعملية التعاون الأمني الإقليمي تتمثل فيمايلي:

1*حجم الدولة وتوازن القوى : إن المجموعات التي تضم دولا كبرى يصعب عليها أن تكون ذات طابع تكاملي، فالدول الكبرى لا تقبل أن تصدر الأوامر على أراضيها فهي تميل للهيمنة.

2*العلاقات مابين دول الإقليم : يكون التعاون في أسهل صوره ،في حال وجود أقل قدر من التوتر و أكبر قدر من المصالح الأمنية المشتركة بين الدول المتجاورة .

3* التجانس التاريخي و الثقافي عامل مساعد للتعاون الأمني الإقليمي[1] .

إن شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية تختلف عن شروط الاستمرار و النجاح، فالأولى تتصل بمجال التعاون الإقليمي في جزء منها، و شروط محددة ذات طبيعة خاصة تتصل بمجال التعاون ،أما شروط استمرار تلك النظم وفاعليتها ،ترتبط مع أنماط التأثير في علاقاتها من حيث نشأتها أو استمرارها بالسمات النظامية التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة .

[1]- أليسون .ج.ك.بيلز و أندرو كوتي:التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن 21 ، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي،ترجمة حسن حسن و آخرون،(لبنان،مركز الوحدة العربية،2006)،ص 351 .

ولهذا فان عملية إقامة و إدارة النظام الأمني الإقليمي، تختلف بمضامينها و أوزانها من منطقة إقليمية لأخرى ،و من شكل ترتيب أمني لآخر ،ووفقا لشروط قيام هذا النظام و فعاليته، و أوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم ،و نمط التفاعلات السائدة بين أطرافه ،و تأثير القوى الإقليمية و الدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي .

يقوم النظام الأمني الإقليمي على مجموعة من الركائز أو المقومات التي منها :

1- وضع حلول عملية و حاسمة للصراعات و النزاعات في الإقليم ،و عدم إثارة القضايا الخلافية ، و حلها بالطرق السلمية و التفاهم المشترك ،لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم ،منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن و سيادة الإقليم .

2- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، و الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية ،و نبذ استخدام القوة أو التهديد بها .

3- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية ،عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي .

4- سيادة الاعتماد المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول،بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية،بدلا من الاعتماد على الموازنة الغير منظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.
5- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة ،من خلال تشجيع التعاون و التكامل .

6 -احترام حقوق الإنسان و الحريات العامة ،و إشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية بما في دلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي .

7- اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح .

8- اعتبار الأمن الإقليمي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي[1] .

هذه الركائز يجب توافرها على معايير من أجل قياس فعالية النظام ،كوجود ارتباط بين المصالح الاقتصادية و الأمنية لتلك الدول ،وتوافر حد أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح ،إضافة إلى وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة ، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات ،وضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مستوى هذه التهديدات و الالتزامات و القدرات

[1]- سليمان عبد الله الحربي : مرجع سابق ، ص22.

التي تمتلكها دول الإقليم،و مدى استطاعة تلك الدول توظيف قدراتها ، و إقامة تحالفات و توازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من هذه التهديدات .

يتخذ التعاون الأمني الإقليمي صورا و أشكالا متعددة من الترتيبات* الأمنية، التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها و أغراضها وآلياتها ،و نوعية التهديدات التي تواجهها و لذا هناك العديد من الترتيبات أهمها:

*الدفاع الجماعي:Collective defence هو العلاج التقليدي لمعضلة الأمن ،من خلال تشكيل تحالفات تتعهد فيها الدول بالدفاع عن بعضهم البعض في حال تعرض أي عضو لتهديد محسوس [1] وتختار الوحدات السياسية حلفاءها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل ،وذلك عبر اتفاقيات أمنية رسمية ،فالعلاقات الأمنية الإقليمية التي تتم في سياق تفاعلات صراعية في منطقة ما تستند على مفاهيم الدفاع المشترك .

*الأمن المتحد:Union security هو إجراءات أمنية جماعية ،تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون في ما بينها لصد أي اعتداء على تلك المجموعة، و يكون ذلك بشكل غير رسمي.

*الأمن الجماعي :Collective securityهو نظام يهدف إلى حفظ الأمن و السلام ،من خلال تنظيم يضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم[2]، و هو يستلزم أن " الكل لواحد " All for one[3] .

*الأمن المشترك : Common securityيهتم بالبعد العسكري للأمن و يركز على القوات الدفاعية و يؤكد على الارتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح ، على افتراض وجود مصلحة مشتركة بين دول الإقليم في تجنب الحرب .

*الأمن الشامل :Global securityهو أحد الترتيبات المعتمدة في بناء نظام امني إقليمي .

*الأمن التنسيقي:يتم اللجوء إلى هذا النظام في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسيطة ،لا تتضمن تعاونا واضحا ،ولا صراعا مكشوفا ،فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته و تقليل حالة الصراع بين أطرافه.

*الأمن التعاوني : Cooperative securityمن خلاله يتم تطوير و تطبيق مجموعة من مبادئ

*الترتيبات الأمنية تعني و جود أنظمة أمنية Security regimes ،إضافة إلى إقامة مؤسسات تجسد التعاون الأمني.

[1] - Brian L. Job: 'Alliances' and Regional Security Developments: The Role of Regional Arrangements in the UN's Promotion of Peace and Stability.

[2]- سليمان عبد الله الحربي :مرجع سابق ، ص24.

[3] - Brian L. Job,Op.Cit.

السلوك الإقليمي المتفق عليها ،مرتكزا على الأمن المتبادل أكثر من الانفرادية الأمنية، يشمل قضايا الأمن الناعم و الصلب[1] ،و لحدوث هذا التعاون الأمني لابد من توفر التقدير المشترك لفكرة الأمن المتبادل،وكذا الاتفاق على معايير مشتركة حول قيمة و عملية الحوار،إضافة إلى غياب الانشقاقات الإيديولوجية أو الدينية ،و قد يكون ترتيب الأمن التعاوني رسمي يتضمن ممثلين حكوميين،و قد يتم وفق مستويات غير رسمية تتضمن مدنيين كالأكاديميين و خبراء الأمن[2].

و المخطط التالي يوضح هيكل ترتيبات الأمنية الإقليمية.

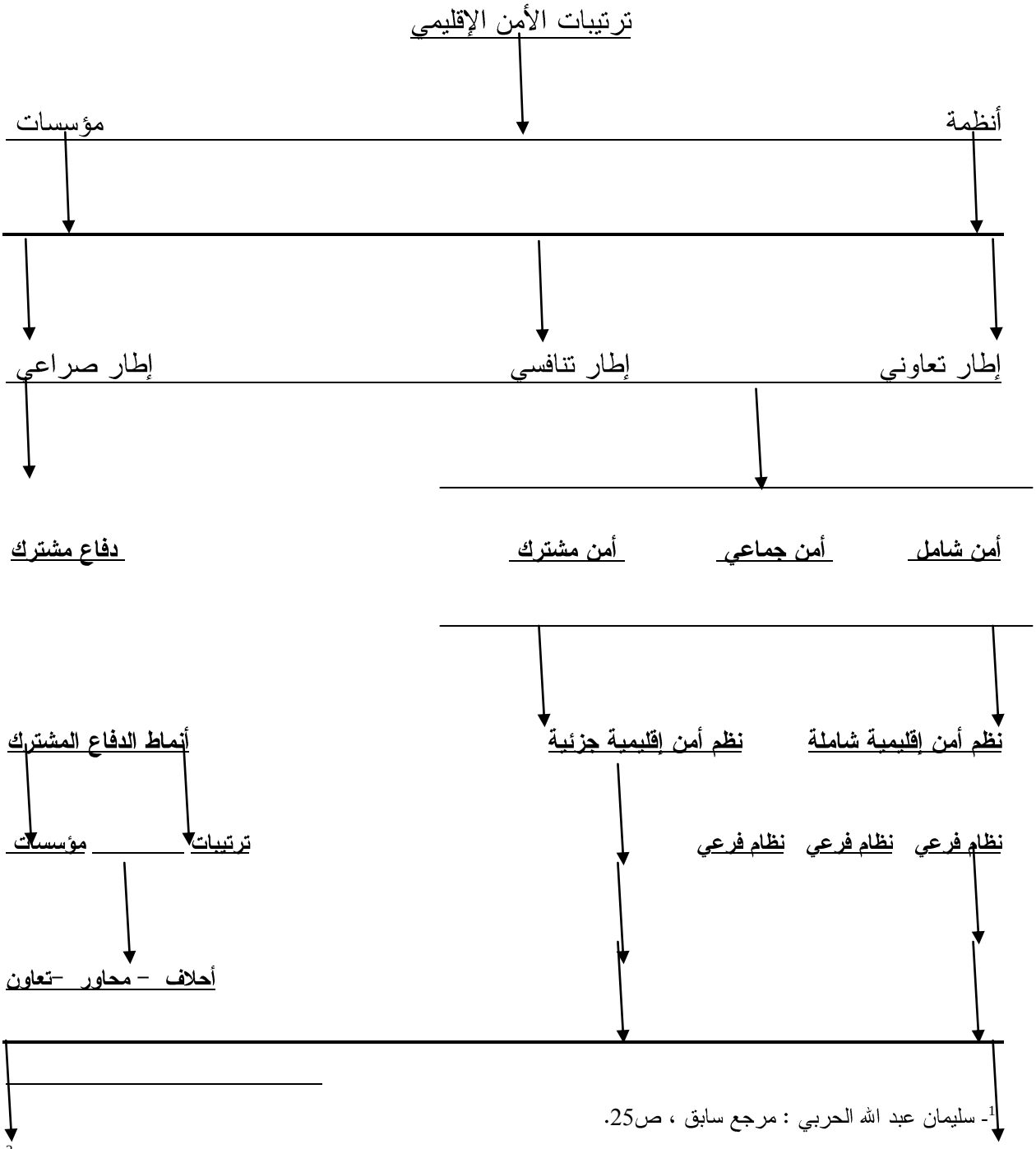

[1]- سليمان عبد الله الحربي : مرجع سابق ، ص25.

[2] - Brian L. Job:Op.Cit.

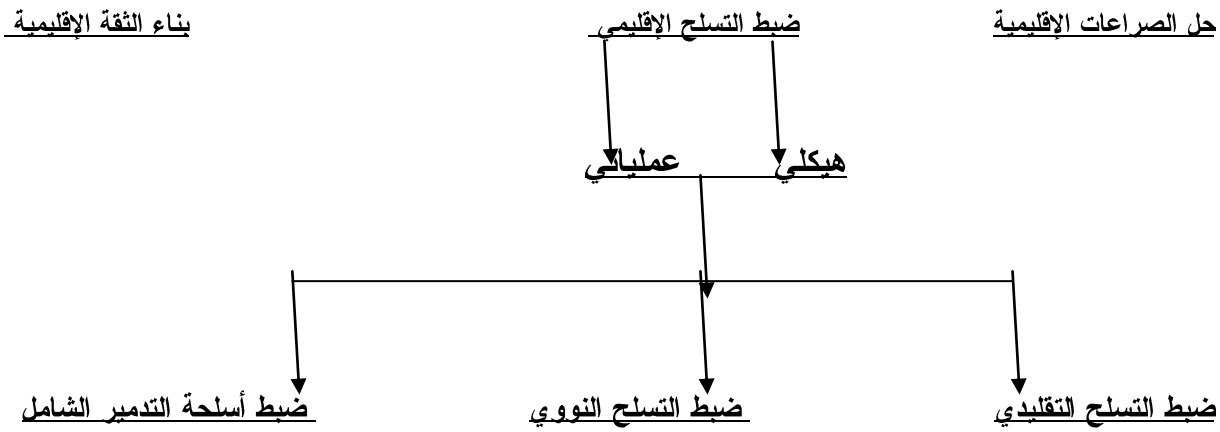

المصدر: محمد عبد السلام،ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 2001/09/11،مصر،مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،عدد 167، 2003 ،ص6.

حسب جيفري كيمب Geoffrey Kemp هذه الترتيبات هي صيغ مركبة، تختلف في أشكالها الأمنية (أمن مشترك ،أمن جماعي،أمن شامل،أمن تعاوني،أو مزيج من هده الصيغ)،و أطرافها(القوى الإقليمية أو بعضها، قوى إقليمية مع قوى خارجية،بعض القوى الإقليمية مع قوى خارجية)،وأطرها (رسمية و غير رسمية)،و تبعا لتوافق دول الإقليم[1] .

كما أنه نتيجة التباين بين الأقاليم ،فإنه لا يوجد كما يقول جان بريست نماذج محددة أو قاطعة للتدابير التي تتأسس وفقا لها أنماط أو مستويات التعاون الأمني الإقليمي ،فدول كل منطقة في ضوء ظروفها الإقليمية و المحلية هي التي تحدد أنماط أو مستويات أنظمتها الأمنية الإقليمية بطريقة تسمح لها بتحقيق أهدافها .

هناك سمات أساسية تتمتع بها الترتيبات الأمنية الإقليمية تتمثل فيمايلي :

1/-الترتيبات الأمنية الإقليمية قد تكون عامة تأخذ شكل نظام أمن إقليمي، قائم على مفاهيم الأمن الشامل أو الجماعي ،ويتضمن نظم فرعية متعددة تتعامل مع كل القضايا المطروحة على الأجندة الأمنية الإقليمية،وقد تكون أضيق نطاقا أين يتم إقامة نظام أمني محدد للتعامل مع مشكلة محددة بالاستناد غالبا على مفهوم الأمن المشترك.

2/-ترتبط أنماط هذه الترتيبات بالظروف السائدة في مناطقها ،و التي تؤثر في تصميمها .
3/-قد يشهد الإقليم أكثر من ترتيب أمني،فالتعامل مع المشاكل الأمنية يتطلب حزمة من ترتيبات الأمنية الإقليمية، خاصة إذا كانت المشاكل معقدة و هذا ما أشار إليه جون سيمبسون و داريل هولت.

[1]- سليمان عبد الله الحربي : مرجع سابق ، ص26.

كما أن ترتيبات الأمن الإقليمية تشمل على نظم و أطر ترتبط بمجالات رئيسية ثلاث ممثلة في حل الصراعات بمفهومه الشامل،أي احتواء الصراع ،تسويته،الوصول لحل نهائي له ،ضبط التسلح ،بناء الثقة، فإذا كان هدف دول أي إقليم هو إقامة نظام أمن إقليمي استنادا لمفهوم الأمن الجماعي أو الأمن المشترك ،فإنها ستعمل على بلورة تدابير ترتبط بالمجالات الثلاثة ،كما يمكن إنشاء نظم جزئية وفقا لظروف كل إقليم[1] .

هناك من يحدد نماذج التعاون الأمني الإقليمي ذات الصلة الوثيقة بالقرن الواحد و العشرين في أربعة نماذج تتمثل في التحالفات، الأمن الجماعي، النظام الأمني، الجماعة الأمنية،أما الأنماط الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي فتتمثل فيمايلي:

1*الحوار الأمني و إدارة الصراعات : من خلال توفر المؤسسات الأمنية الإقليمية على أطرا للتواصل و الحوار بين الدول الأعضاء، فمثلا الآسيان عملت في سنة1995 إلى ضم دول صنفت سابقا كدول معادية لهذا التكتل ،وقبل هذا في سنة1993 أسست المنتدى الإقليمي للآسيان لتعزيز الحوار و حل المشاكل العالقة .

2*وضع أشكال جديدة للتعاون العسكري: مند التسعينيات من القرن العشرين20 برزت أشكال جديدة من التعاون العسكري الإقليمي ،كالشراكة من أجل السلام التابعة للناتو ،تتبع الدبلوماسية الدفاعية .

3*الديمقراطية وحقوق الإنسان :تزداد الصلة بين الأمن و الحكم الراشد ، إذ يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقوم بدور بارز في تعزيز و حماية الحكم الراشد، خاصة في ظل انتشار المفاهيم الجديدة للأمن كالأمن الإنساني.

4*التكامل الاقتصادي و جدول الأعمال الأمني الأوسع : يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي أنه له أبعاد أمنية،فيمكن أن يدفع التعاون و التكامل الاقتصادي بالرغبة في الحد من احتمال وقوع نزاعات سياسية أو عسكرية ،بين الدول المشاركة،فهو يزيد من تكاليف استخدام القوة و يخلق مصالح مشتركة ،و هذا المنطق هو أحد القوى الدافعة وراء التكامل الأوروبي و الاباك و الآسيان.

يمكن اعتبار العديد من أعمال الإقليمية الاقتصادية على مدار العقدين الماضيين ،كاستجابات دفاعية ذات معان أمنية ضمنية ضد العولمة الاقتصادية، فمن خلال العمل معا في مجموعات إقليمية تتمكن الدول من المساعدة في حماية الأسواق و الصناعات في إقليمها، وزيادة قدراتها التنافسية في

[1]–محمد عبد السلام :مرجع سابق،ص5

الاقتصاد العالمي، فالمنظمات الإقليمية هي أحد أطر العمل المؤسسية التي تم فيها السعي وراء جدول أعمال أمني أشمل ،خاصة من خلال مفهوم الأمن الشامل[1].

إلا أن فعالية النظام الأمني الإقليمي قد تحدها مجموعة من المعوقات من بينها :

1- كثرة الخلافات و التناقضات بين مصالح وحدات النظام و منها قضايا الأمن و الدفاع .

2- التنافس و أحيانا الصراع حول قيادة النظام الأمني و محاولة السيطرة و الهيمنة على قراراته و التحكم في تفاعلاته .

3- التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم ،و اختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصورتها الذاتية .

4- تباين درجة التفاعل و الاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات .

5- وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم ،و تأثير ذلك على استقلالية صنع القرار الأمني و العسكري .

6- غياب مبادئ الديمقراطية و انعدام التعددية السياسية ،و استبعاد مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات ،الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية و المساواة و العدالة الاجتماعية و حقوق الإنسان [2].

يتعلق الأمن الإقليمي بتعاون مجموعة من الوحدات، تتواجد ضمن إقليم جغرافي واحد ،من أجل صد التهديدات التي يحتمل أن تواجه الإقليم،و هذا بناءا على الإدراك المشترك لمفهوم التهديد و طبيعته و لا يمكن تحقيق هذا المستوى من التعاون، دونما توفر مسبق لقاعدة تُفسح المجال أمام تبادل الثقة بين مختلف فواعل الإقليم، و توفر قناة للاتصال و الحوار الذي من خلاله يمكن تجاوز الخلافات البينية ،أو مصادر الصراع الداخلي ،و التفرغ بذلك للتهديدات ذات المصدر الخارجي .

[1]-أليسون .ج.ك.بيلز و أندرو كوتي:مرجع سابق،ص.ص،326. 341.

[2]- سليمان عبد الله الحربي : مرجع سابق ، ص23.

المطلب الثالث: نظرية مركب الأمن الإقليمي : (RSCT) Regional Security Complex Theory

تهدف هذه النظرية إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي ،التي تملك القدرة على تجاوز المسافة،و بين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي ،و التي تمثل منطقتهم المحلية بيئة أمنهم الرئيسية ،وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من القواعد أهمها :

1- إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة،فحسب وولتS.Walt الجوار أو التقارب الجغرافي عامل فعال في الأمن، لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة منها عبر المسافات البعيدة .

2- تعتبر أن قدرات و نوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها ،لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرين خارجه .

3- تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية ،إذا كان على نطاق واسع .

4- الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية[1].

5- أن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي .

6- إن استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكييف و إعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي .

[1] - Barry Buzan and Ole Weaver: Op.Cit,p4.

7- تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البنية الفوضوية و نتائج ميزان القوة من جهة،و بفعل ضغوط التقارب الجغرافي المحلي من جهة أخرى [1] .

كما أن أحد أهداف وضع مفهوم مركبات الأمن الإقليمي ،هو التأكيد على أهمية المستوى الإقليمي في تحليل الأمن فعادة ما يتم التركيز على الأمن الوطني أو الأمن العالمي ،فكل من أمن الوحدات السياسية وعمليات تدخل القوة العالمية، يمكن إدراكها فقط من خلال فهم ديناميكيات الأمن الإقليمي .

يعد باري بوزان أول من استخدم مصطلح المجمع الأمني أو المركب الأمني SECURITY COMPLEX من أجل تسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي، فهو بمثابة اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية، فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية و ليست عالمية ،حتى و إن تعاملت مع القضايا العالمية فهي تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم يسيطر على منظور الأمن ،دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة، و مختلف القوى في التأثير على المركب الأمني[2].

يقصد بالمركب الأمني Security Complex :" مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة ،بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمنأى عن بعضها البعض"[3].

تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من الشروط ،من خلالها لا نستطيع استعمال تعبير مركب أمن إقليمي لوصف أي مجموعة من الدول ،فلإطلاق هذا المفهوم على مجموعة دول يجب أن تمتلك هذه الوحدات السياسية درجة من الاعتماد الأمني، تكفي لتأسيسهم مجموعة مترابطة و متميزة عن الأقاليم الأمنية المحيطة بها .

تُعرف هذه النظرية مركبات الأمن الإقليمي على أنها بنيات فرعية للنظام الدولي[4] ،فبمقارنة تعريف باري بوزان للمركب الأمني مع مفهوم النظام الإقليمي،نجد هذا الأخير يشكل هو الآخر بنية فرعية من النظام الدولي ،كما أن وحداته تدخل في علاقات تفاعلية،على مستويات مختلفة ،قد تصل بالتنظيم الإقليمي إلى مستويات عالية من التكامل،و التي يشكل البعد الأمني أهم مستوياتها .

إن وجود نظام إقليمي متجانس الوحدات يفسح المجال بشكل كبير لتشكيل مركب أمني إقليمي،وكما هو الحال في النظام الإقليمي الذي تدرك سلوكيات وحداته وفقا لمجموعة من المتغيرات ، كتوزيع

[1] - Dragos Banescu : Op.Cit,p2.

[2]- سليمان عبد الله الحربي:مرجع سابق ، ص20.

[3]- المرجع السابق ، ص43.

[4]-المرجع السابق،ص 47 .

القوى ،و بنية النظام في حد ذاته ،فكذلك العلاقات ضمن مركبات الأمن الإقليمي تحلل وفق نوعين من العلاقات :

1*علاقات القوة: فالقوة عامل مؤثر في أي إقليم ، فهي التي تحدد بشكل واضح توازن القوى ضمن الإقليم،فالمركبات الأمنية الإقليمية باعتبارها بنية فرعية من النظام الدولي، يمكن إذا الاعتماد على مفهوم القطبية في تحليل العلاقات الإقليمية ،فنميز بداخلها النمط الأحادي ،و الثنائي و التعددي .

2*أنماط الصداقة و العداوة : لم تتعرض هذه النظرية بشكل واضح لهذه الأنماط، إلا أنه يمكن أن يتوضح من خلال النظرية الاجتماعية للمفكرألكسندروندت A.Wendt ،ففكرة هذا الأخير عن البنيات الاجتماعية للفوضى تركز على نوع الأدوار التي يؤدها كل من ،العدو Enemy المنافسRival، الصديق Friend ،و التي تساهم في السيطرة على النظام [1] .

حدد وندت A.Wendt ثلاث نماذج من الفوضى و هي الهوبزية Hobbesian (هوبزHobbes) واللوكينية Lockean (لوك Lock) إضافة إلى الكانطية Kantia (كانط Kant)*وهي موضحة في الجدول التالي: **<u>أنواع الفوضى حسب ألكسندر وندت</u>**

hobbesian (هوبزية) " هوبز" Pre-westphalia قبل وستفاليا	- War is all against all - Self – Help - Enmity	- الحرب هي الكل ضد الكل - مساعدة الذات - العداوة
Lockean (لوكينية) Since westphalian منذ وستفاليا	-Inter-sovereign relations - Other-Help :fight against anoutsider - Rivalry	- علاقات ما بين الدول ذات السيادة - مساعدة الآخرين : القتال ضد طرف خارجي - المنافسة
Kantian الكانطية	- International society - Harmony	- مجتمع دولي - الانسجام

[1]- Barry Buzan and Ole Weaver :Op.Cit ,p49-50.

- Friend ship (collective identity) : self and other are united into a cognitive region - الصداقة : (هوية جماعية):الذات و الآخرين موحدين في أقاليم معرفية	Since world war II منذ الحرب العالمية الثانية.

المصدر : Toru oga: from constructivism to deconstructivism: theorising the construction and culmination of identities.

فالاعتماد الأمني المتبادل بين الدول يشير إلى خاصيتين :

-الخاصية الأولى : تتواجد في العلاقات بين الدول المستندة على التوازن بين الصداقة و العداوة.

-الخاصية الثانية : تتواجد في الفرص و التهديدات الأمنية المشتركة ،لكن ليست المماثلة[1].

كما تحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي RSCT أربعة مستويات للتحليل وهي :

-المستوى المحلي أو الداخلي : يُعنى بدول الإقليم من الداخل ،بالتركيز على نقاط الضعف المتولدة بالداخل .

-مستوى العلاقات دولة -دولة : تحدد ملامح الإقليم في حد ذاته .

-تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة .

-دور القوى العالمية في الإقليم ،أي التفاعل بين بنيات الأمن العالمية والإقليمية.

وتجسد بنية المركب الأمني الإقليمي أربعة متغيرات:

1- الحد Boundary و هو ما يميز مركب الأمن الإقليمي عن جيرانه.

2-البنية الفوضوية Anarchic structure تعني أن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين ذاتيا أو أكثر،وهذا أحد شروط تكوين نظاما إقليميا .

3-القطبية Polarity الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات .

4-البناء الاجتماعي Social constructionالذي يوضح أنماط الصداقة و العداوة بين الوحدات[2] .

*لمزيد من المعلومات حول نماذج الفوضى الثلاث اطلع على كتاب :ألكسندر وندت :النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية.

[1] - Dragos Banescu : Op.Cit,p3.

[2] - Barry Buzan and Ole Weaver :Op.Cit ,p53.

يمكن أن نجد ضمن المركب الأمني الإقليمي ،مركبات فرعية Subcomplexes ،هذه الأخيرة تتواجد ضمن مركب أمني إقليمي أكبر، و هي تمثل أنماط متميزة من الاعتماد الأمني ،يمكن ملاحظة ذلك في منطقة الشرق الأوسط حيث نميز في المشرق(مصر،إسرائيل،الأردن،لبنان،سوريا)،وفي الخليج (إيران،العراق،مجلس التعاون الخليجي) ،فمن خلال مثل هذه المركبات الفرعية يتم إزالة التداخل بين مركبات الأمن الإقليمي[1] .

نتيجة تباين الأقاليم على المستوى الدولي من حيث البنية و من حيث التفاعلات ،أدى هذا لتشكل أنواع متعددة من مركبات الأمن ،فالبنية الإقليمية للأمن الدولي قائمة بالأساس على توزيع القوة ، ففي المستوى الأعلى توجد الولايات المتحدة الأمريكية،متبوعة بالاتحاد الأوروبي،اليابان،الصين ،روسيا، و البقية في قاع أو أسفل الترتيب[2].

يمكن تقسيم هذه البنية إلى ثلاثة أقسام من الفضاءات الإقليميةregional space:

*الأول عبارة عن ستار Overlay :حيث ترتسم فيه قوى خارجية ،مثل الاستعمار ،و القوى العظمى المتنافسة أثناء الحرب الباردة، مثل هذه الفضاءات الإقليمية تقريبا اختفت مند نهاية الحرب الباردة.

*ثاني قسم يعرف ب الأقاليم الغير مهيكلةUnstructured Regions:هنا التفاعلات الإقليمية لا تكفي لتشكيل بنية قائمة على اعتماد متبادل يمكن ملاحظته،و يمكن أن نجد مثل هذه الأقاليم في أماكن الفراغ الذي خلفته المركبات الأمنية، مثل جنوب الباسفيك .

*القسم الثالث يعتبرأهم فضاء،و يعرف بمركبات الأمن الإقليمي: Regional Security Complexes يشير إلى مستوى تكون فيه الدول أو أي وحدات أخرى مرتبطة ببعضها البعض بصفة كافية و متقاربة بحيث لا يمكن فصل أمن أحدهم عن الآخر .

كما يمكن تمييز إحدىعشر نوع من مركبات الأمن الإقليميRSCs في العالم مقسمة إلى ثلاثة فئات ، قائمة على أساس عدد القوى العظمى المتموقعة داخلهم :

*ثلاثة منهم تسمى المركبات المركزة Centered(ممثلة في شمال أمريكا ، الاتحاد الأوروبي، CIS)و هي مركبات مشكلة إما من خلال **قوة عالمية**Global-level power،أو من خلال بعض المؤسسات الجماعيةCollective Institution،و هذا ما يسمح لمركب الأمن الإقليمي من العمل الجماعي على المستوى الشامل[3] .

في حال تشكل مركب الأمن من قوة عالمية فإنها ستهيمن على الإقليم ،فلن تكون لأي من القوى الإقليمية الوزن الكافي لتكون قطب إقليمي آخر،وهذا ما ينجر عنه مركب أمن إقليمي أحادي

[1] - Ibid , p 51 .

[2] - Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics , Op.Cit,p630.

[3] - Ibid,p631

القطبية،أما الشكل الثاني لهذا التمركز القائم على الوجود المؤسساتي فهو يتضمن إقليم متكامل من خلال مؤسسات بدلا من تشكله من قوة وحيدة Single power[1] .

*من بين المركبات الإحدى عشر نجد أيضا مركب القوة العظمىGreat Power Complexمثل شرق آسيا ، و سميت كذلك بسبب وجود **أكثر من قوة على مستوى عالمي**، إذ تتواجد كل من الصين اليابان اللتين يشكلان قلب هذا المركب ،فهو مركب أمن إقليمي مزدوج .

*الفئة الثالثة مشكلة من السبع المركبات المتبقية وهي معيارية أو نموذجية Standardممثلة في جنوب أمريكا ،جنوب آسيا ،الشرق الأوسط ،القرن الإفريقي ،غرب إفريقيا ، إفريقيا الوسطى ،إفريقيا الجنوبية تتميز هذه المركبات **بغياب لأي قوة عالمية** داخل المركب ، و هو ما يسمح بتشكيل، قطبية محلية [2] Local Polarity يمكن تعريفها بصفة استثنائية من خلال قوى إقليمية مثل إيران و العراق و العربية السعودية في الخليج،الهند و باكستان في جنوب آسيا .

من هنا يتبين الاختلاف بين هذا المركب وبين المركب المركز ،فديناميكيات الأمن في الإقليم لا يتم الهيمنة عليها من قبل قوة أحادية تشكل المركز،فنتيجة لغياب القوة العالمية عن هذا المركب تصبح الديناميكيات التي تتم داخل المستوى الإقليمي متباينة عن تلك التي تحدث خارجه،وتُشكل العلاقة بين القوى الإقليمية داخل الإقليم ،واختراق المركب من قبل القوى العالمية ،العامل الأساسي في سياسات الأمن .

يمكن أن يتضمن هذا المركب القطبية الأحادية، و التي تعني أن الإقليم يحتوي على قوة إقليمية واحدة مثل جنوب إفريقيا في إفريقيا الجنوبية فهي تعد عملاق مقارنة بجيرانها[3].

ومنه نستنتج أن القوة هي متغير مركزي في إطار تمييز الأقاليم التي يمكن تصورها على أساس مركبات أمنية ،إذ أن قوة واحدة كبرى تشكل مركب أمني إقليمي مركز ،أكبر من قوة أخرى تشكل بغرض مركب أمني إقليمي يملك قوة كبرى ،و في حالة عدم امتلاكها لقوة عظمى ،يؤدي ذلك إلى خلق مركب أمني إقليمي معياري ،على الرغم من أن الفئة الأخيرة يمكن أن تحتوي قوى على المستوى الإقليمي.

ففي عالم Katzenstein’s Worldالأقاليم تسيطر عليها قوة واحدة ، و هي الولايات المتحدة الأمريكية ذات الحضور العالمي كهيئة و كوظيفة في كل الأقاليم ،إلا أن الدور كتزنشتاين القوي في نظام الهيمنة هذا يشخص من خلال دول القلب ،ألمانيا و اليابان، فهذه الدول مُدعمة بشكل دائم للأهداف الأمريكية ، كما تلعب القوة دور مهم في شؤون الأقاليم .

---

[2]- Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p631

[3] - Barry Buzan and Ole Weaver: ,Op.Cit,p54.

عالم الأقاليم حسب كتزنشتاين تأسس على هراركية ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول القلب،(ألمانيا في أوروبا و اليابان في آسيا)و بين آخرين ضمن أقاليمهم كل على حدى[1] .

وقد طرح Schulz فكرة قريبة من مركبات الأمن الإقليمي ،إذ يعتبر أن درجة التأقلم تتوضح وفق نوعين من العوامل هما الاقتصاد و الأمن،فاعتمد على مفهوم مركب الأمن الإقليمي كنظرية للأمن ، وعلى العولمة في تفسير تفاعلات الاقتصاد[2] .

و يرى كل من باري بوزانB.BuzanوويفرWaever أن مركبات الأمن الإقليمي مبنية اجتماعيا من خلال أعضائها سواء كان عمداConsciously أو من غير عمدUnconsciously،فالهوية الإقليمية البارزةRegional identity لا تحتاج إلى استخلاف الهويات الشبه الوطنية ، أو الوطنية،أو المحلية فكل واحدة تتعايش مع الأخرى ، و كل واحدة تتكامل مع الأخرى، و من ثم يمكن أن يصبح أعدائنا ، في الماضيEnemies أصدقاء لناFriends وتستبدل الجماعات الأمنية Security Communities مكان الأنماط الفوضوية و الغير نظامية التاريخية[3].

من خلال كتابRegions and powers لبوزان لم يتم وضع تعريف شامل للنظام الأمني الإقليمي، فالتعريف الوحيد احتوى على أنواع لأنظمة أمن إقليمية تمثلت في الأمن الجماعي **Collective securit** الأحلاف Alliances ،اتفاق Concert ،نظام Regime ،الجماعة الأمنية **Security community**. و هي تتواجد على شكل أنظمة هيراركية تبنى حول القوى العظمى.

بعد التعرف على مفهوم وخصائص كل من مركب الأمن الإقليمي و نظام الأمن الإقليمي يمكن طرح التساؤل التالي :

*هل هناك علاقة سببية بين نوع خاص من مركب الأمن الإقليمي و نوع آخر من نظام الأمن الإقليمي؟

هناك علاقة وطيدة بين طبيعة المركب الأمني و نوع النظام الأمني الإقليمي المنتهج ،فمثلا مركبات الأمن الإقليمي المركزة يمكن أن تنتج جماعات أمنية ،فجنوب أمريكا هي مركب أمني إقليمي معياري و جماعة أمنية ،أما جنوب شرق آسيا فهي مركب أمني إقليمي معياري، في حين يشكل إقليم شرق آسيا مركب أمني إقليمي مركز[4].

إن نظرية مركب الأمن الإقليمي تلعب دورا بارزا في تحليل الظاهرة الأمنية على المستوى الإقليمي ،إذ توفر نماذج لمركبات أمنية تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي، و هو ما يسمح بإمكانية وضع أطر نظرية تبرز احتمالات تحقيق سياسات أمنية مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين ،و هذا بناءا على تحليل العلاقات التفاعلية الداخلية ،وكذا مابين إقليمية ،و تأثير الفواعل

[1] - Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p632
[2] - Barry Buzan and Ole Weaver: ,Op.Cit,p78.
[3] - Amitav Acharya : The emerging regional architecture of world politics ,Op.Cit,p636
[4] - Ibid , p638.

الخارجة عن الإقليم،إضافة إلى إمكانية قياس قدرة التكتل الإقليمي على مواجهة التهديدات التي تواجهه سوءا داخليا أو خارجيا .

فمثلا في حال دراسة الأنماط التفاعلية ضمن إقليم ما ، و التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك قوة عظمى تدور حولها مجمل التفاعلات و هي المحرك الرئيسي لديناميكيات النظام ، هذا يفسح المجال أمام وجود مركب قوة عظمى،و بالتالي تتبين صعوبة تكوين وحدة أمنية إقليمية متعادلة بين مختلف الأطراف،مهما توفر تكتل إقليمي يعكس العلاقات التفاعلية بين مختلف وحدات الإقليم ،لأن القوة العظمى لن تسمح أبدا ببروز قوة موازنة و إنما تعمل دائما على الهيمنة .

فنظرية مركب الأمن الإقليمي تساعد الباحثين على التنبؤ باحتمالات قيام اتحادات أمنية إقليمية على درجة عالية من التعاون،و هذا من خلال إدراك طبيعة المركب الأمني المتواجد على مستوى الإقليم المعني بالدراسة .

المبحث الثالث : علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي

إن استقراء تاريخ ظاهرتي التعاون و الصراع و تفاعلهما ضمن النسق الدولي يثبت حجم الترابط الوثيق بينهما ،سواء على مستوى الواقع العملي أو على مستوى أدبيات العلاقات الدولية .

غالبا ما اتصل نمط الصراع بتحقيق الأمن ،فوفقا للمنظور الواقعي ، الدول في سعيها الدائم لضمان أمنها تعمل على امتلاك أكبر قدر من القوة بمختلف أنواعها ،و هو ما يجعل الطابع الصراعي يسود العلاقات الدولية خاصة في ظل نظام فوضوي تسوده عدم الثقة، في حين أن النمط التعاوني ارتبط بتزايد الارتباطات الاقتصادية، و نمو النسق المؤسساتي المعبر عن علاقات الاعتماد المتبادل وتقريب الرؤى بين الوحدات السياسية ،وهو ما يسمح ببلورت علاقات تعاونية يسودها جو من الثقة و الحوار الدائم ،ما يؤدي إلى التخفيف من حدة الصراعات و يفتح المجال لتحقيق الأمن و الاستقرار خاصة في ظل تشابك العلاقات لدرجة تكوين ما يسميه جون بورتن شبكة العنكبوت ،أين يصبح من الصعب الانفصال و التنصل من العلاقات بطريقة سهلة لأن الخسائر و المضار تكون أسوأ و أعظم .

من خلال تتبع ظاهرتي التكتلات الإقليمية و الأمن نجدهما يعكسان بشكل واضح ثنائية تعاون/صراع، فوجود تكتلات إقليمية ذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين فواعلها،يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن في الإقليم،كما أن توفر عامل الأمن ضمن إقليم ما يفسح المجال واسعا أمام تطور التكتلات الإقليمية هيكليا ووظيفيا ،أين تصبح الوحدات مطمئنة على أمنها و تواجدها ،ما يدفعها إلى البحث عن رفاهها من خلال إقامة مشاريع تنموية .

فالعلاقة هي علاقة طردية ،و مثال ذلك فرنسا و ألمانيا اللتين استطعتا أن يتجاوزا الحساسيات التاريخية و سنين من الحروب، من خلال إقامة الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب ،التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي ،وهو يعمل حاليا على بناء هوية أمنية و سياسة خارجية مشتركة.

تاريخيا بروز الإقليمية التقليدية القائمة على أساس التقارب الجغرافي ،توافق ومفهوم الأمن الجماعي الذي تجسد مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة ،و الذي أشار إلى الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الإقليمية، وخاصة مع تراجع التحالفات العسكرية بعد الحرب الباردة ،وبروز تهديدات ذات أبعاد مختلفة عن البعد العسكري،الذي ساد قبل و أثناء الحرب الباردة،وهو ما فسح المجال أما بروز سياسات أمنية جديدة على المستوى الإقليمي تنطلق من التكتلات الإقليمية،خاصة مع تطور هذه الأخيرة بظهور موجة الإقليمية الجديدة.

المطلب الأول : التكتلات الإقليمية كدافع نحو تحقيق الأمن الإقليمي

اعتبر الكثير من الباحثين أن التوسع في إنشاء المنظمات الإقليمية ،هو مؤشر على أهمية الدور تؤديه هذه المنظمات في دعم السلم و الأمن و التعاون ،وفي هذا المجال تحدث Russettالذي عن روسيت

فكرة السلام على أجزاء Peace by pieces للدلالة على ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلام العالمي ،من خلال دعم بل وتحقيق السلام الإقليمي .

نفس الشيء أشار إليه جوزيف ناي J.Nye من خلال مؤلفهPeace in parts فأيد بذلك فكرة ارتباط المنظمات الإقليمية بتحقيق السلام ،وذلك لقدرتها على تسريع التكامل و تغيير أو تعديل قواعد العلاقات بين الدول، وخلق جزر سلام في النظام الدولي، كما أنها تساهم في إحياء و تجديد القطبية المتعددة ،التي تعتبر أكفأ نمط في تحقيق الاستقرار و السلام العالمي ،إضافة إلى ذلك فهي تعمل على خلق منظومة علاقات جديدة .

فمن خلال التعاون الإقليمي الوظيفي ستكون الدول أقل ميلا أو أقل استعدادا لاستخدام قوتها السيادية في صرا عات عنيفة ،فمثل هذه العلاقات ترفع تكلفة الصراع ،لذا فالتكتلات الإقليمية لها دور بارز في ضبط الصراعات و الحد من تأثرها بالصراعات الدولية ،كما أن هذه المنظمات تكون على دراية بشؤون الإقليم و خلفيات الصراع فهي الأقدر على التعامل مع النزاعات من المنظمات الدولية [1].

كما أن الرؤى حول تأثير علاقة الجوار على ثنائية التعاون و الصراع بين الدول تباينت، فالبعض يرى أن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافعا للصراع ، فالواقعيون الجدد يعتقدون أن المؤسسات الدولية لا تلعب دورا هاما في منع نشوب الحرب ، فالمؤسسات تعتبر نتاجا لمصالح الدول و القيود التي يفرضها النظام الدولي نفسه،فهذه المصالح و القيود هي التي تتحكم بالقرارات المتعلقة فيما إذا كانت الدول ستتعاون أو تتنافس[2] .

---

[1]– محمد السعيد إدريس:مرجع سابق ،ص.ص،33، 34 .

[2]- جون بيليس و ستيف سميث:مرجع سابق،ص426 .

في حين يرى آخرون أن استغلال التقارب الجغرافي في إقامة صلات وثيقة بين دول الإقليم، يمكن من خلالها تجاوز الصراعات خاصة الحدودية منها ،فالتكتل الإقليمي من شأنه أن يحد من النزاعات بحكم أن حدود دول التكتل تذوب فيما بينها ،و تصبح المصالح متوافقة و أي تهديد لأحد دول الإقليم سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو حتى عسكري ،هو تهديد لكل دول الإقليم ،فضعف التماسك بين دولتين متجاورتين يرفع معدل الصراع و العكس صحيح[1] .

البريطاني دوغلاس D.Hurd هذا ما أكد عليه وزير الخارجية سنة 1992 بقوله أن المؤسسات هيرد

لعبت و لا تزال تلعب دورا حاسما في تعزيز الأمن خاصة في أوروبا و التحدي بعد الحرب الباردة هو تكييف هذه المؤسسات لمعالجة الظروف الجديدة التي أصبحت سائدة .

هناك اعتقاد واسع بإمكانية تطوير المؤسسات الحالية لتعزيز الأنظمة الأمنية ،و يستشهد البعض بالآسيان ASEANبوصفها مؤسسة لها دور هام في المحافظة على الاستقرار في جنوب شرق آسيا[2]، وتزامن هذا مع الموجة الثانية و الثالثة للإقليمية ،ففي الموجة الثانية المؤسسات التي تشكلت في الحقيقة هي تجمعات أمنية ،بنيت ضد تهديد محلي حسب فلسفة كل مؤسسة،فالآسيان و جهت ضد الفيتنام،أما مجلس التعاون الخليجيCCGفقد شكل في مواجهة التهديد الإيراني[3] .

فإنشاء نظم أمنية إقليمية يتم بعد المرور بمراحل عديدة بداية بإجراءات بناء الثقة ،مرورا بالتعاون الأمني،وصولا إلى التكامل الأمني الذي يعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي[4]،إضافة إلى ذلك فإن حل المنازعات بالطرق السلمية يتم من خلال التكتلات الإقليمية ،فالدول ضمن هذه التكتلات تسعى للحفاظ على مصالحها المشتركة ،فكلما زادت المصالح و تعمق التماسك كلما كانت هناك فرص أفضل للأخذ بهذا التوجه، أي النهج السلمي بدلا من الوسائل العسكرية ،كذلك فإن وجود تنظيم إقليمي يلعب دورا كبيرا في نجاح التوجه السلمي لحل المنازعات ، و في هذا المجال عرض هامبسون أكثر من خطة أو برنامج تحت مسمى نظام الأمن الجزئي ،وأبرز هذه الأنظمة هي :

-أنظمة بناء الثقة .

-أنظمة الاعتماد الذاتي لتنظيم الصراع .

-ضبط التسلح المتعدد الأطراف.

من خلال النوع الثاني فهو يركز على تسوية المنازعات الإقليمية بالاعتماد على الذات الإقليمية ، من خلال إقامة ترتيبات أمن تعاوني داخل النظم الإقليمية [5] .

---

[1]-- محمد السعيد إدريس: مرجع سابق،ص 67 .

[2]- جون بيليس و ستيف سميث:مرجع سابق،ص426

[3] -Louise Fawcett : Op.Cit,p8.

[4]- سليمان عبد الله الحربي : مرجع سابق ، ص26.

[5]- محمد السعيد إدريس: مرجع سابق، ص101 .

فالتكتلات الإقليمية من شأنها أن تكون إطار فعال لإقامة مثل هذه الترتيبات، بحكم المصالح التي تخلقها بين الوحدات المشكلة لها ،فالمنطقة التي يتواجد بها تنظيم إقليمي يساعد ذلك على إبعاد تلك المنطقة عن الصراعات الدولية الكبرى ،إذ يساعد على عزل القضايا الإقليمية عن القضايا الدولية العالمية .

كما أن مثل هذه التكتلات تساهم في تفعيل مسار الدبلوماسية الوقائية ،إذ تكون منبرا هاما لها فلابد من تبني نظرة شاملة و إدراك الترابطات بين القضايا [1]،فليس صحيحا الفصل بين دراسات الأمن و الشؤون الاقتصادية و القضايا الإقليمية و المشاكل الدولية ،فكثيرا من قضايا الأمن مثل تحديد مصادر التهديد ،وطبيعة التهديد ،و أساليب مواجهته عرفت تغيرا كبيرا يتطلب آليات جديدة لمعالجتها، فالتهديدات الأمنية لا تشمل التهديدات العسكرية فحسب،وإنما أيضا عددا من الظواهر الإضافية التي أضفى عليها الطابع الأمني ومنها التهديدات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية،كما أن عوامل الخطر عديدة فهناك الجوع ،الأخطار البيئية، الفقر ،العنف، ولهذا فإن معظم المخاطر على الحياة الإنسانية لا يمكن خفضها باستخدام الأسلحة أو الإنفاق العسكري على العموم و إنما تتطلب تدخلات وقائية غير عسكرية[2] .

هذه التدخلات لو تتم من طرف دولة واحدة، قد يعتبر تدخل في الشؤون الداخلية ،لكن إذا تم على مستوى جماعي و بإشراك كل الأطراف بما فيها دول الخطر، هنا تكون هناك نتيجة ترضي كل الأطراف و تقضي على الخطر،فيجب عدم النظر إلى التهديد الذي يلحق بدول الجوار على أنه تهديد خاص بها ففي ظل سرعة انتشار كل شيء ،حتى التهديد قابل للانتشار و بصورة فائقة ما يتطلب ضرورة العمل الجماعي الذي ينعكس من خلال عمل التكتلات الإقليمية التي تجسد معنى الاتحاد .

ولهذا أثناء مناقشة معالجة إدارة الأزمات الإقليمية ، كان لابد من ربط الأمن الإقليمي بالتنمية الإقليمية ،و لهذا عنت الجهود المشتركة لمجموعة من البلدان ضمن منطقة جغرافية بتحسين الترابطات الاقتصادية للوحدات السياسية و كذا القدرة الكلية للاقتصاد الإقليمي .

هناك علاقة سببية بين الأمن ، الإنفاق العسكري و التنمية ،فكلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمنا و أدنى تنمية[3] ،كما أنه من خلال التكتلات الإقليمية يمكن تجاوز المعضلة الأمنية ،لأنها توفر إطار للحوار و الثقة بين الأعضاء ،أين تصبح الدول منكشفة على بعضها ما يؤدي لتقلص حالات الشك ،فزيادة ارتباطات دول الإقليم عبر تفاعلات ايجابية ،يزيد من توافق مصالحها ما يؤدي لرسوخ البنى الأمنية و ثباتها .

---

[1]- أحمد الراشدي، ناصيف حتى :مرجع سابق ،ص291 .

[2]-شارون و يهارتا و كريسن سودر: بعثات السلام المتعددة الأطراف ، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي،ترجمة حسن حسن و آخرون،(لبنان،مركز الوحدة العربية،2006)،ص 393 .

[3]- عبد النورين عنتر:مرجع سابق ،ص21 .

غالبا ما يتضمن تأسيس تكتلات إقليمية تحقيق الاستقرار و تجنب الصراع و دعم القدرة الجماعية لمجتمعاتها ،من خلال تشجيع التكامل بين أعضائها [1]،فمنذ نهاية الحرب الباردة ازداد استخدام المنظمات الإقليمية لأغراض التعاون الأمني في كل أنحاء العالم، و قد لاحظ صناع السياسة أن الأقاليم التي تثير أكثر المشكلات الأمنية حدة بما فيها أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل هي الأقاليم التي تفتقر إلى مثل هذه الهياكل التعاونية .

عموما هناك أربعة أدوار تستطيع المنظمات الإقليمية القيام بها في سياق الأمن هي :

1 -تفادي الصراع ضمن الإقليم و احتواءه و حله.

2 -السعي للتعاون العسكري و الأمني عمليا .

3 -تشجيع الحكم الصالح في ميدان الدفاع و الأمن .

4 -معالجة مسائل وظيفية بما فيها ما يسمى التهديدات الجديدة[2] .

فكيوهان R.Keohanو مارتنMartin بينا أن بوسع المؤسسات توفير المعلومات و خفض تكاليف العمليات، و جعل الالتزامات أكثر موثوقية ،و إقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق ،كما أنها تعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل[3] .

فتحول مفهوم التهديد أدى لضرورة تشكيل أو الاعتماد على تنظيمات غير تلك التي تقوم على العامل العسكري كالأحلاف العسكرية، خاصة مع تطور الإقليمية و بروز الإقليمية الجديدة ،التي يعد البعد الأمني أحد مجالاتها حسب تعريف بالمرNorman Palmer لمفهوم الإقليمية الجديدة،

كما أن تزايد الصلات التجارية والاستثمارية ساهم في خلق بيئة إقليمية أكثر سلما واستقرارا مثل جنوب شرق آسيا[4].

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة و تطور ظاهرة العولمة و بروز تهديدات عبر وطنية كبروز المسائل الطاقوية والبيئية، الهجرة، الجريمة المنظمة والإرهاب كشؤون أمنية كبرى ،بعمل الدول على تنظيم نفسها إقليميا بشكل متزايد وتقارب المسائل من منطلق إقليمي، فأصبحت الإقليمية بمثابة منهج للدول لتحمي مصالحها الوطنية .

فالدول ضمن إقليم معين تتقاسم كثيرا من الشؤون أو الاهتمامات الأمنية، كما أن سلوك دولة واحدة ضمن الإقليم سيؤثر بالتأكيد على الدول الجارة، فكثير من المسائل الهامة مثل التنمية الاقتصادية، التجارة والبيئة هي مسائل جدا واسعة ومعقدة بالنسبة لدول فردية، حيث يصعب عليها العثور على

---

[1]– أليسون .ج.ك.بيلز و أندرو كوتي:مرجع سابق ،ص320 .

[2]– شارون و يهارتا و كريسن سودر:مرجع سابق ، ص266 .

[3]- جون بيليس و ستيف سميث:مرجع سابق،ص427 .

[4]–ربيعي سامية :مرجع سابق،ص 70 .

حلول أو إستراتيجيات دائمة و ناجحة لمعالجة هذه المسائل ،وبالتالي يكون من المنطقي لهذه الدول أن تبحث عن إستراتيجيات إقليمية وأن تتبنى تعاون داخل–إقليمي للتعامل مع هذه القضايا[1] ،فالدول تدخل في اتفاقيات تجارية إقليمية في أغلب الأحيان لأسباب سياسية ،وهذا يتضمن تحسين الأمن ،تحسين مواضيع المفاوضات و المساومات الدولية [2].

يمكن رصد العلاقة بين وجود التكتلات الإقليمية و الاستقرار الأمني في الأقاليم، فمثلا في إفريقيا أين توجد نسبة ضئيلة من التعاون، أدى لعدم إمكانية خلق جماعة أمنية إقليمية ،و هذا راجع للتباين الشديد في أهداف الدول، وعدم وجود قنوات تسمح بخلق الثقة و مجالات تعاونية قابلة للانتشار للوصول إلى التعاون الأمني، ومن ثم الاستقرار الإقليمي ،فالعديد من أقاليم القارة عرضة للنزاعات مابين الدول Interstate conflicts،و داخل الدول Intrastate conflicts ،و هو ما خلق ضغط أدى للتدخل الخارجي خاصة في ما يعرف بالدول الفاشلة Failed states،التي تتسبب في أزمات أمن إقليمية كما هو الحال في غرب إفريقيا.

ولقد طرح هيتني Hettne في تحليله لإدارة النزاع الإقليمي، ستة عناصر لتحليل الارتباطات الخارجية في النزاعات* ،اعتمد لتحقيق العنصر الأول المتعلق بالمنع المبكر للنزاع The early prevention of conflict** على التنمية الإقليمية ،التي من خلالها تسعى الدول جاهدة لزيادة الترابطات فيما بينها ،و كذا تطوير قدرة الاقتصاد الإقليمي،كما يرى أن بروز الكتل الاقتصادية هو عامل ضروري للبلدان المهمشة Marginalized countries لتجنب وجودها الدولي المتقزم،و عامل مهم في منع تطور عمليات تولد النزاع، و إمكانية تجنبها نهائيا في مرحلة مبكرة ،كما أن التكتلات الإقليمية تعتبر وسيلة جد هامة لتفعيل الدبلوماسية الوقائية Preventive diplomacy ،من خلال بناء الثقة بين أعضاء التكتل الواحد ،إضافة إلى ذلك التنظيم الإقليمي يسمح بالتقليل من قيمة الحدود وهو ما يخفف من حدة التوترات الحدودية[3].

من زاوية أخرى اللاأمن هو دافع للتكتل ،و هو ما برز بوضوح في فترة الحرب الباردة ، و التطور الحالي للنماذج التكاملية يرجع في جانب منه إلى تطور مفهوم الأمن وأخذه أبعاد أخرى.

---

[1]–المرجع السابق ،ص109 .

[2] -John Ravenhill :Regionalism ,Op.Cit ,p126 .

*العناصر الستة تتمثل في :المنع المبكر للنزاع ،بناء مقاييس الثقة و الدبلوماسية الوقائية،أنماط التدخل الخارجي،مستوطنة سلام،قرار نزاع،إعادة بناء ما بعد النزاع .

**استعمل جون بورتن J.Burton مصطلح Provention وهي العملية التي يتم فيها دمج ترقية الشروط الباعثة على السلام ،وتجنب أو منع الشروط الباعثة على العنف.

1-Bjorn Hettne :security regionalism in theory and practice

المطلب الثاني : الآليات الإقليمية في تحقيق الأمن

إن وجود تهديدات خارجية ضد دول تشكل نظاما إقليميا، يمكن أن يكون حافزا لخلق توجهات تكاملية ،خاصة إذا كان هناك شعور عام داخل النظام الإقليمي بأن هذا التهديد يستهدف كل وحدات النظام ،وما يؤكد ذلك هي التجربة الأوروبية وكذا رابطة دول جنوب شرق آسيا ضد التهديد الخارجي الممثل في الخطر الشيوعي[1] ،و بانتهاء هذا الأخير سارت هذه التنظيمات نحو تحقيق مزيدا من التعاون في مجالات أخرى، و صلت بالأوروبيين إلى بناء اتحاد يعكس مصالح مختلف الوحدات السياسية الأوروبية .

ففي حال تحقيق الأمن الإقليمي ضمن تكتل إقليمي ما ،من شأنه فتح المجال أمام الوحدات المشكلة لهذا الأخير على تركيز قدراتها و طاقاتها و مواردها لرفاهية الإقليم، بدلا من التركيز على التدابير الأمنية ضد بعضهم البعض ،لأن التطور الاقتصادي و الرخاء يؤدي إلى السلام بين الأمم ،فلا يمكن حل المشكلات عبر الأمم بما فيها المشكلات الاقتصادية و البيئية و الإرهابية و الثقافية و الإجرامية، و التهديدات الأخرى للأمن بوسائل قومية فقط ،فهي تحتاج لحلول تعتمد على آليات إقليمية و عالمية من التعاون و التنسيق [2]. فالتعاون الإقليمي يساعد على مواجهة قضايا التهديدات الأمنية الجديدة ،و هذا ما شجع التعاون المتوسطي .

هناك مجموعة من الآليات يمكن اعتمادها على المستوى الإقليمي لتحقيق الأمن الإقليمي أهمها :

1* المنظومة الأمنية The security regime

قبل التطرق إلى مفهوم المنظومة الأمنية لابد من التطرق إلى مفهوم المنظومة الدولية باعتبارها مفهوم أشمل و أوسع من المنظومة الأمنية .

يقصد بالمنظومة الدولية شبكة أو مجموعة متراكبة من المنظومات الفرعية المترابطة و المعتمدة بعضها على بعض ،سواء كانت منظومات عالمية أو إقليمية أو محلية ،ويعرف هيدلي بول المنظومة الدولية على أنها: "منظومة تظهر للوجود حين يكون لدى دولتين أو أكثر من الاتصال فيما بينها

[1]- محمد السعيد إدريس : مرجع سابق ،ص 74 .

[2]-جوزيف ناي :الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ،ترجمة محمد شريف الطرح،(السعودية،مكتبة العبيكان،ط1 ،2002)،ص132.

و يكون لديها من التأثير إحداها في قرارات الأخرى،ما يكفي لكي يجعلها تتصرف كأجزاء من كل واحد " .

في حين رأى كل من تشارلز ماكليلاند و جون بورتن أن المنظومة الدولية تتكون من مجموعات من الروابط و العلاقات بصفتها شكلا موسعا لاثنين من الأطراف الفاعلة و المتفاعلة فيما بينها[1] ،هذه المنظومات تساهم في بناء أمن دولي على المستويين الإقليمي و العالمي ،إذ تساهم حسب كراسنر S.Krasner في تقليص الشك و انعدام الثقة و أخطار الصدام بين الدول .

أما المنظومة الأمنية فهي تشير إلى: " تلك المبادئ ،القواعد و المعايير التي تجعل الأمم مقيدة في سلوكها ،من خلال الاعتقاد بأن الآخرين –الدول–سوف يفعلون نفس الشيء ،هذا لا يتضمن فقط المعايير و الآمال التي تسهل التعاون ،بل يتضمن شكلا من التعاون الذي هو أكثر من السعي إلى المصلحة الذاتية القصيرة المدى "[2] .

في هذا الصدد يمكن التمييز بين مجتمع الأمن التعددي و منظومة الأمن الجماعي ،فالأول يتعلق بالنزاعات داخل الجماعة ،بينما منظومة الأمن الجماعي تتعلق بالنزاعات بين الجماعة وأولئك غير الأطراف فيها ،كما أنها مؤسسة على مبدأ المساعدة المتبادلة أو"الكل من أجل واحد ،واحد من أجل الكل"،فعندما يكون أمن أحد الأعضاء مهددا بعدوان فإنه يفترض أن يهب الجميع للدفاع عنه حتى و لو أمنهم الشخصي ليس مهددا ،كما أن تحقيق الأمن الجماعي يتم من خلال منظومات إقليمية مستقلة نسبيا أو مركبات أمنية و ليس مع أولئك الذين هم خارج الإقليم[3] .

أما الأنظمة الأمنية حسب روبرت جارفيس Robert Jervis فهي تتولد حين تتعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها،و تفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها و افتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء[4] .

*جماعات الأمن :Security communities

هي أحد الآليات المعتمدة من قبل التكتلات الإقليمية لتحقيق الأمن الإقليمي، فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين الجماعة الأمنية Security Community التي عرفها كارل دوتش K.Deutch على أنها "مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين، تولد لديها شعور جماعي

---

[1]-فواز جرجس : مرجع سابق،ص22 .

[2]- عمار حجار : السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة،2002)،ص 84.

[3]-ألكسندر وندت :النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية ،ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي،(السعودية،النشر العلمي و المطابع،2006)،ص412.

[4]– جون بيليس و ستيف سميث،مرجع سابق،ص424 .

بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلها،و يمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات و ممارسات على درجة من القوة و الاتساع تكفي للاعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها"[1].

ومنه فالجماعة يمكن أن توفر إطارا لإنشاء نظام أمني إقليمي ،إذ ينطلق دوتش في تصوره لبناء هذه الجماعات من فكرة تنامي التفاعلات التي تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي ،الذي ينتج بدوره المؤسسات المشتركة .

أما المنظرين ما بعد الحداثيون فإن العامل الأساسي في تقوية الترابط بين جماعات الأمن هو تكوين الهوية الاجتماعية ،التي تؤدي إلى عقد روابط الثقة و الآمان ،و هذا العامل الأخير يعد أهم السلوكيات التي تسعى مختلف التوجهات لتحقيقها بين مختلف الوحدات السياسية ،خاصة و أن الجماعة الأمنية لا تقتصر على أعضاء الإقليم الجغرافي بل تمتد إلى الجماعة الافتراضية بواسطة وسائل الإعلام و الاتصال [2].

كما يعتبر كارل دوتش أن الجماعة الأمنية هي مجموعة من الدول تعمل على تطوير الحس التكاملي في المجال الأمني ، بالمقارنة مع دول المركب الأمني الإقليمي، الذي يأخذ بعين الاعتبار تأثيرات عدم الأمان ، فإن الجماعة الأمنية وصلت لمستوى متطور نظريا من الثقة المتبادلة ، فهو يفترض بأن هذه الدول لم تخلق فقط نظام مستقر Stable order ،بل أكثر من ذلك خلقوا سلام مستقرStable peace.

و قد ميز دوتش بين نوعين من الجماعة الأمنية ،التعددية و المدمجة ،و الاختلاف بينهما يتحدد من خلال حضور أو غياب آلية مؤسساتية تكون قادرة على إقامة نظام بين مكونات النظام الإقليمي،كما تتميز هذه المجموعات بمجموعة من المميزات تتمثل فيما يلي :

1-داخل الجماعة الأمنية الدول قادرة على التدخل بواسطة الآليات الدبلوماسية لكي تمنع النزاعات بين الدول.

2- الدول ضمن الجماعة الأمنية لها القدرة على بناء جبهة مشتركة ضد أي تهديد خارجي محتمل .

3- إحدى المعايير الأساسية لوجود جماعة أمنية هي القدرة على تطوير آليات مؤسساتية قادرة على منع الأزمات و النزاعات المحتملة.

4- الفهم المشترك داخل الجماعة الأمنية للتهديدات الخارجية ،يستوجب أن تستعمل نفس أنماط التحليل في تصنيفهم للأخطار و نطاق اختراق الأمن الإقليمي .

5-الجماعة الأمنية تعتبر شكل من أشكال التعاون الإقليمي و الدولي[3] .

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي : مرجع سابق ، ص26.

[2]-عمار حجار: مرجع سابق ،ص 89 .

[3] - Dragos Banescu : Op.Cit,p7.

فالجماعة الأمنية هي مجموعة بشرية أصبحت مندمجة ،و المقصود بالاندماج تولد شعور بالجماعة ضمن أرض ما ،و انبثاق مؤسسات و ممارسات على درجة من القوة و الاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن التغيير السلمي بين سكانها .

و المقصود بالشعور بالجماعة هو الاعتقاد بأن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها ،وذلك عبر عمليات التغيير السلمي [1]،أما ألكسندر وندت فيعرف الجماعة الأمنية بأنها "بنية اجتماعية مختلفة نوعا ما ، تتألف من معرفة مشتركة تتفق فيها الدول بأن تحل منازعاتها فيما بينها من دون اللجوء إلى الحرب" .

حسب أنتوني غيدنزA.Giddensيمكن أن تتوسع الجماعات الأمنية الإقليمية القائمة حاليا لتصبح جماعة أمنية أوسع نطاقا[2] .

كما أن الجماعة الأمنية تعني أنّ مستوى الأقلمة المحقق يجعل من غير الممكن حل النزاعات بالوسائل العنيفة بين دول الإقليم أو داخل الدول المشكلة للإقليم[3]،و هذا ما تعمل عليه التكتلات الإقليمية فجماعات الأمن تعتبر من بين أهم المحاولات الرئيسية الأولى التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية للرفع من إمكانية تغيير العلاقات الدولية باتجاه السلوكات السلمية .

تختلف الجماعة الأمنية عن مفهوم النظام الأمني الذي أشار إليه بوزان ،على أنه عبارة عن تعاون مجموعة من الدول لإدارة نزاعاتهم و تفادي الحرب ،بالتخفيف من المعضلة الأمنية ،من خلال أعمالهم الخاصة و فرضياتهم حول سلوك الآخرين .

يعرف النظام الأمني على أنه الحالة التي تكون فيها مصالح الفواعل إما متوافقة كليا ،أو متنافسة تنافسا كليا ،كما أن هذا النظام يتطور عادة ضمن علاقة معادية ،يكون فيها استخدام القوة حساس ،بوجود توازن القوى ،أو حالة ردع متبادل ،في هذا السياق تعتبر المصلحة العامة للولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي ،فيما يتعلق بالأسلحة النووية و إجراءات عدم الانتشار النووي مثالا عن النظام الأمني ،كما أن أنظمة الأمن لا تشير إلى أن المشاركون بالضرورة مهتمون أو تربطهم من قبل علاقات ترابط وظيفي أو تعاون أو تكامل أو اعتماد متبادل .

في حين الجماعة الأمنية يجب أن تستند على تقارب واضح و أساسي ،و على المدى البعيد بين مصالح الفواعل المتعلقة بتجنب الحرب ،كما أن التكامل و الترابط الوظيفي ميزة ضرورية لتحقيق الجماعة الأمنية ،فكل عضو من الجماعة الأمنية يدرك منطقيا أن الأعضاء الآخرين في المجموعة يشركونه الاعتقاد نفسه في عدم الرغبة في الحرب ،على النقيض من ذلك في النظام الأمني يكون كل

[1]- جون بيليس و ستيف سميث،مرجع سابق،ص424 .

[2]- المرجع السابق ،ص 441 .

[3]–ربيعي سامية ،مرجع سابق ،ص80 .

عضو معتقدا بعدم الرغبة في الحرب ،دون أن يكون متأكد من أن الأعضاء الآخرين يشتركون معه في الاعتقاد نفسه [1].

*ترتيبات الشراكة الأمنية : Security partnership arrangements

أصبح تطوير ترتيبات الشراكة الأمنية بعد الحرب الباردة أمرا ضروريا بناءا على المنطلقات والمبادئ المعتمدة في عدة تجارب إقليمية كالمنتدى الإقليمي FRA .

للآسيان

يعتمد كثيرا على هذا المفهوم في بناء الأمن الإقليمي ضمن مجموعة من الدول التي تتميز بالانقسامات و الاختلافات ذات الطابع الصراعي ،و حجم ضئيل من التفاعلات و الاتصالات ،إلا أن هذه الدول تملك بالمقابل استعدادا لإدارة أزماتها و خلافاتها، بتبني خطوات نحو التقليص من خطر الصدام العنيف من خلال الدخول في إجراءات لتكثيف الاتصالات و التفاعلات فيما بينها .

في هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من الاتفاقيات لبناء مثل هذه الترتيبات ،فهناك الاتفاقيات الأساسية التي تقوم على المبادئ المشتركة حول العلاقات السلمية بين دول الترتيب ،و هناك الاتفاقيات الإجرائية التي تتعلق بالإجراءات الموجهة لإدارة المشاكل الدولية ضمن جهة معينة لغرض الوقاية من خطر أي نزاع محتمل قادر على تهديد الاستقرار على مستوى هذه الجهة[2] .

إن إقامة تكتل إقليمي قائم على التكامل بين أعضائه في العديد من المجالات، من شأنه أن يعيق و يمنع التوترات بين الدول و تحقيق ما يعرف بالأمن الشامل ، على الأقل على المستوى الاقليمي بصورة أولية ، ثم ينتشر على المستوى العالمي، ففي النهاية العالم ما هو إلا مجموعة من الأقاليم،فإذا تحققت مثل هذه الآليات نجاحا في أحد الأقاليم ، من شأن ذلك أن يخلق معايير تصبح بمثابة نماذج نظرية ، يمكن في حال تتبعها تحقيق الأمن و الاستقرار في مختلف الأقاليم ،و هذا بمراعاة التباين الإقليمي من حيث البنية أو من حيث مستوى التفاعلات و طبيعتها .

[1]- Amitav Acharya :Constructing a security community in Southeast Asia ,London,Routledge,2001,pp17-19.

[2]- عمار حجار:مرجع سابق ،ص 79 ،80 .

الفصل الثاني : رابطة دول جنوب شرق آسيا–دراسة تحليلية–

المبحث الأول : المنظور التاريخي و الوظيفي للآسيان

المبحث الثاني:المنظور التحليلي–عمليات التفاعل الداخلي و الخارجي للرابطة–

إن القارة الآسيوية لها من الخصائص ما يجعلها مختلفة عن قارات العالم ،الأمر الذي جعل من تعدد منظومات التعاون الإقليمي فيها أمرا طبيعيا ،فهي قارة تضم حضارات و ثقافات كبيرة و عميقة في اختلافها ،هذا إلى جانب التباينات القومية و الجغرافية و الاقتصادية بشكل أفضى إلى ظهور مجلات جغرافية لها خصوصياتها،و لهذا فالقارة شهدت قيام مجموعة من التكتلات الإقليمية ذات الأهداف المتباينة ، إذ تضم تجمعات اقتصادية و أخرى سياسية و أخرى عسكرية، و بعضها يجمع بين مختلف هذه المجالات ، من بين هذه التكتلات الإقليمية نذكر المنظمة الإقليمية للتعاون الاقتصادي بين دول جنوب آسيا (السارك)التي تأسست سنة 1985 ببنغلادش، و تضم في عضويتها الهند ،باكستان سيرلانكا ،مالديف ،نيبال ، بنغلاديش ، بوتان، و أيضا هناك منظمة التعاون الاقتصادي التي تأسست في 1985/1/27 و تجمع بين إيران تركيا و باكستان ،إضافة إلى منظمة تعاون بحر قزوين التي تأسست بناءا على دعوة إيران للدول المطلة على بحر قزوين في 1992/10/30[1] ، إضافة إلى تنظيمات أخرى نتطرق إليها بالتفصيل ضمن هذا الفصل متمثلة في الآباك و الآسيان .

[1]- صلاح الدين حسن السيسي:النظم و المنظمات الإقليمية و الدولية ،(مصر،دار الفكر العربي،ط 1 ،2007) .

المبحث الأول : المنظور التاريخي و الوظيفي للآسيان

الآسيان كتكتل إقليمي متعدد الأبعاد يشكل في حد ذاته نظاما إقليميا بمعناه الأوسع ،إذ يشير إلى نمط من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية المستقلة ضمن حيز جغرافي محدد، تكون فيه هذه الوحدات على درجة عالية من الترابط ،أين يصبح من الصعب تجنب تأثير أي جزء على الآخر .

تعتبر الآسيان من بين النماذج المجسدة للإقليمية التقليدية ،كم أنها عرفت تطورات كبيرة توافقت و تطور ظاهرة الإقليمية من جهة ، ومن جهة أخرى التحولات الدولية و الإقليمية التي عرفتها المنطقة منذ تشكل الرابطة .

المطلب الأول : نشأة رابطة جنوب شرق آسيا

أثناء الحرب الباردة صار التوجه الإقليمي الصفة المميزة للعلاقات الدولية،و هو ما ساهم في بروز العديد من التكتلات و الأقاليم الفرعية بالقارة الآسيوية،و مثال ذلك إقليم جنوب آسيا،إقليم شرق آسيا إقليم جنوب شرق آسيا ،و هي تقسيمات و جدت بناءا على طبيعة البنية الدولية و الإقليمية و التفاعلات التي تشهدها هذه البنى.

مفهوم شرق آسيا و جد ضمن التعريف الأمريكي العسكري و الجيوسياسي للمنطقة سنة 1943،أين تم تقسيم المنطقة لشطرين ،شمال شرق آسيا ،و جنوب شرق آسيا ،إلا أن المفهوم الأخير طرح قديما من قبل الأنثربولوجي J.R.Logan سنة 1847 و لم يكسب الشعبية إلا لاحقا،إذ أشتهر بعد عام 1945 أي أثناء الحرب الباردة في إطار حرب الكتل La guerre des blocs لاسيما مع نشأت الآسيان[1] .

لم تعبر منطقة جنوب شرق آسيا سابقا عن وحدة رسمية ،كما أنها اعتبرت لفترة طويلة إقليم دون هوية و لا حدود محددة بدقة ،و لهذا تعددت النعوت التي أطلقت على الإقليم ،و صار كل متدخل يطلق المفردات المتوافقة و مصالحه في المنطقة،لكن بعد عام 1967 و نشأة الآسيان ساهم ذلك بشكل كبير في إعطاء هوية محددة و واضحة لهذا المجال الجغرافي .

لقد سبق وجود الآسيان تشكل تنظيمات أخرى كتلك التي جمعت بين ماليزيا،الفلبين،تايلاند من خلال توقيعهم لمعاهدة في 1967/07/31 لمواجهة التهديدات في الإقليم ، وهناك أيضا مشروع مافيليندو Le projet Malphilindo الذي جمع بين كل من ماليزيا ،فلبين،أند ونسيا[2]،ويقوم على المبادئ التالية:

1/– لا يحق لأي عضو أن يلعب دور القائد.

2/–كل الأعضاء هم شركاء متساوين.

3/–لا يوجد أي انتقاص من السيادة لأي عضو ضمن هذا المشروع.

---

[1]- Vincent Thèbault :Géopolitique de L’Asie,Paris,Nathan,2006,p29 .

[2]-Guy Faure :Nouvelle géopolitique de L’Asie ,Paris,Ellipses ,2005,p90 .

4/–الانتساب أو الانضمام يكون بحرية و بإرادة العضو المنظم.

5/–العمل على تعميق الفهم المتبادل و المشترك ،مع احتفاظ كل دولة بخصوصياتها.

هذه المبادئ تم تبنيها من قبل أعضاء الآسيان ،أين قرر الحكام استعادة علاقاتهم وفق قواعد جديدة ،من خلال التخلص من كل مظاهر الشك و الريبة،خاصة بعد العنف العسكري الذي كان يسود العلاقات بين دول الآسيان سابقا[1].

فالتعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا مر بمراحل ثلاث :

*المرحلة الأولى امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى منتصف الخمسينات ،اتسمت بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا.

*المرحلة الثانية امتدت من أواخر الخمسينات إلى منتصف السيتنيات،عرفت استمرار اللجنة الاقتصادية لآسيا و الشرق الأدنى،التي سميت فيما بعد بالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي لآسيا و الباسفيك .

*المرحلة الثالثة امتدت من منتصف السيتنيات إلى يومنا هذا،شهدت إنشاء ربطة جنوب شرق آسيا بتطوراتها البنيوية و الوظيفية[2] .

فالتجسيد الحقيقي للتعاون الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا بدأ منذ سنوات الستينات ،من خلال إنشاء رابطة جنوب شرق آسيا –الآسيان– في 1967/08/08 انطلاقا من إعلان بانكوك ،أين اجتمع وزراء الشؤون الخارجية لكل من أندونسيا، ،سنغافورة،تايلاند،فلبين،و نائب الوزير الأول لماليزيا و توسع التنظيم لاحقا ليضم كل من سلطنة بروناي سنة 1984 ، الفيتنام سنة 1995 من خلال قمة بروناي 24–1995/7/26 أين تم التوقيع على اتفاق ضم الفيتنام إلى الرابطة رسميا ،وهذا بعدما وقعت على معاهدة الصداقة و التعاون في المنطقة سنة 1992 ،أما اللاوس و مينمار فالانضمام كان سنة 1997،إضافة إلى كامبوديا سنة 1999 ،و تعد غينيا الجديدة عضوا مراقبا مند**1976**، و كذلك بورما.

بالرغم من أن الرابطة لم تعلن في معاهدتها المنشئة أنها تهدف إلى الوصول إلى تكامل أو تكتل إقليمي، إلا أنها عملت دوما على تطوير مهامها و مسايرتها مع البيئة الدولية ، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، و تراجع التجارب الاشتراكية ، واكبت الرابطة هذا الوضع بتوسيع عضويتها إلى عدة دول ، كانت خلال الحرب الباردة تشكل تهديدا مباشرا لها.

إن تأسيس رابطة جنوب شرق آسيا جاء بناءا على مجموعة من الدوافع تتمثل فيمايلي :

*الاستجابة لحاجيات داخلية ،فقد وجدت دول الآسيان نفسها في مواجهة التهديد المتمثل في امتداد النزاعات[3] ،فأحداث الحرب الباردة أثرت كثيرا على إقليم جنوب شرق آسيا ،أين تولدت العديد من

---

[1]Sophie Boisseau du rocher : L'ASEAN et la construction régional en Asie du Sud Est ,Paris,L'Harmattan,1998,pp149-151.

[2]-محمد السيد سليم :آسيا و التحولات العالمية،(مصر ، مركز الدراسات الآسيوية ،1998)،ص146 .

[3] -Jean-Luc Domenach :L'Asie en danger,paris,Librairie arthème fayard,p160 .

الصراعات خاصة الأزمة الفيتنامية ،و انقسام هذه الأخيرة لقسمين شمالية وجنوبية ،و هو ما جعل جون فوستر دلاس J.F.Dulles يصف الوضع في الإقليم وفقا لنظرية الدومينو ،ففي حال تبني إحدى دول الإقليم الإيديولوجية الاشتراكية ،فستهوي بقية الدول نحو نفس الوجهة .

* تأكيد حيادها و تحقيق السلم و الاستقرار الإقليمي[1].

*تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية .

*الرابطة تشكل آلية لخلق التوازن بين الأعضاء الأقوياء لاسيما أندونسيا و ماليزيا .

ما زاد من استمرار الرابطة و توثيق العلاقات ،تنامي القوة العسكرية الفيتنامية بعد غزوها لكمبوديا ديسمبر 1978 ،و تراجع القوة الأمريكية في المنطقة بعد الهزيمة التي منيت بها في الفيتنام ،إضافة إلى النتائج المترتبة عن الحرب الباردة ما ساهم في تقريب و توطيد المصالح المشتركة[2] .

*اختلاف الوجهات حول تحديد طبيعة التهديد، ففي حين اعتبرت كل من أندونسيا و سنغافورة الصين هي الخطر الأساسي على دول الإقليم ،ذهبت كل من ماليزيا و الفلبين و تايلاند إلى اعتبار الفيتنام المصدر الرئيسي للتهديد و ترى في الصين الرادع لها .

وجود العديد من النزاعات بين دول الإقليم لأسباب قومية و أخرى عقائدية دينية .

*العامل الخارجي الذي تمثل في دور الولايات المتحدة الأمريكية في دفع التعاون الإقليمي في المنطقة حتى تتولى هذه المنظمة تنمية المنطقة ،و حل ما بينها من نزاعات ،انطلاقا من أن التنمية الاقتصادية هي المدخل الطبيعي لمواجهة عدم الاستقرار الداخلي في هذه الدول ،و هذا ما يقابل مشروع شومان الذي أسس البذرة الأولى لما يعرف اليوم بالإتحاد الأوروبي .

ظلت الآسيان في مراحلها الأولى محدودة الفاعلية ،إلا أنه بعد اجتماع رؤساء حكومات الدول الخمس في كوالالمبور*–ماليزيا–1971/11/27 ،ثم اجتماع بالي–أندونسيا–1976/02/24،حدث تغيير جدري في المسار التكاملي الآسياني ،أين أدركت الدول الأعضاء جيدا حجم الأخطار و الرهانات التي يجب أن تتولاها، خاصة مع ظهور الشكوك حول جدوى الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة الأمريكية،في ظل بروز الخطر الفيتنامي[3] .

تم تفعيل الإطار الآسياني لمواجهة التناقضات بين الدول الأعضاء بالاعتماد على أربعة مبادئ هي:

*حل المنازعات سلميا ،وعدم اللجوء إلى استخدام القوة بين دول الرابطة .

---

[1] -Guy Faure :Op,Cit ,p92 .

[2] -صلاح الدين حسن السيسي :مرجع سابق،ص269 .

*من بين النزاعات ،نزاع ماليزيا مع أندونسيا وسنغافورة،تايلاند،فلبين كنتيجة لفكرة الجامعة الماليزية،حيث توجد شعوب ماليزية في هذه الدول ضف إلى ذلك النزاع الماليزي الفلبيني حول إقليم صباح ،و أيضا الاختلافات العقائدية فماليزيا معظم سكنها يتبعون الديانة الإسلامية ،في حين تشكل المسيحية ديانة الفلبين ،أما البوذية فهي منتشرة بتايلاند.

*في هذا الاجتماع تم الاتفاق على إعلان الإقليم منطقة سلام ،حرية و حياد.

3 – محمد السيد سليم: مرجع سابق،ص.ص،147 .148 .

*احترام استقلال كل دولة عضو و عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة.

*توفير الأمن الإقليمي للرابطة القائم على أساس التعاون العسكري.

*عدم الاستعانة بقوات عسكرية خارجية في حالة حدوث صراعات في الإقليم [1].

تتميز رابطة جنوب شرق آسيا بمجموعة من الخصائص تتمثل في التالي :

معظم دول الرابطة تعرضت للاستعمار باستثناء تايلاند.

*الرابطة هي التنظيم الإقليمي الوحيد بشرق آسيا .

*الرابطة هي مجموعة من الدول تعمل على الرفع من مستوى نموها الاقتصادي،فكل من سنغافورة تايلاند ،أندونسيا ،ماليزيا تشكل الاقتصاديات الناشئة الأكثر ديناميكية .

*التباين الاقتصادي بين أعضاء الرابطة،فهناك دول متقدمة اقتصاديا ممثلة في النمور أو التنانين و دول أقل تقدما ممثلة في اللاوس ،كامبوديا،فيتنام،مينمار.

*انتشار اللامساواة الجهوية ،ما يضاعف من التوترات الاثنية،الدينية،الانفصالات ،لاسيما من أجل استثمار الموارد الطبيعية .

*على الرغم من النمو الاقتصادي القوي الذي حققته الرابطة في السنوات الأولى من تسعينات القرن العشرين ،لم يمنع من استمرار ارتبط مراكز القرار بقوى خارج الإقليم[2] .

كما أن النموذج الآسياني يتميز باعتماده على استراتيجية استثمارية ،مع اعتبار القوة الاقتصادية أحد مقومات الأمن القومي،إضافة إلى اختيار التوجه نحو التصدير ،وهذا بالتركيز على تشجيع الاستثمارات في الصناعات ذات البعد التصديري[3] .

المطلب الثاني : البناء التنظيمي لرابطة جنوب شرق آسيا

---

[1]-صلاح الدين السيسي: مرجع سابق،ص 270 .

*أندونيسيا استقلت من الاستعمار الهولندي سنة 1945 ،أما الفلبين فقد استعمرت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و استقلت منها سنة 1946،في حين ماليزيا فقد استعمرت من قبل بريطانيا العظمى و استقلت عنها في سنة 1957 .

[2] -Guy Faure :Op,Cit,P138 .

[3]-إسماعيل معراف: تأثير المتغيرات السياسية الدولية على الوضع الإقليمي العربي منذ 1990،الجزائر ،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2007،ص 249 .

تطورت البنية الهيكلية لرابطة جنوب شرق آسيا و أهدافها تبع للتحولات العالمية و الإقليمية إضافة إلى بروز حاجيات و مخاطر و رهانات جديدة لدول الرابطة .

كانت نشأت الآسيان من خلال إعلان بانكوك الذي تميز باقتضابه ،أين تم تحديد الخطوط العريضة لمحاور التعاون ،و هنا اقتصرت البنية المؤسساتية في الفترة الأولى أي من سنة 1967 إلى سنة1976 على سكرتارية،اجتماع سنوي لوزراء الشؤون الخارجية،لجان دائمة لدراسة المشاكل الخاصة ،و مرد ذلك أن الفترة الأولى كانت فترة تكيف و تحضير للدخول في المرحلة القادمة ،أين يكون التعاون معمقا بشكل أكبر ،و لهذا انطلاقا من نوفمبر1976 صار يجتمع وزراء الاقتصاد مرتين في السنة ،و قد تم من خلال اجتماع بالي تأسيس سكرتارية مركزية بجاكرتا ،كبنية وظيفية و ليس كمركب سياسي[1] ،كما أنه من خلال اجتماع بالي 1976/2/24 تم التوقيع على اتفاقية الصداقة و التعاون في جنوب شرق آسيا .

و قد تم إنشاء أحدى عشر لجنة ،تتشكل كل لجنة من رؤساء البعثات الدبلوماسية لدول الرابطة في أحدى عشر دولة أجنبية هي أستراليا ،بلجيكا ،كندا ،فرنسا ،ألمانيا ،اليابان ،كوريا الجنوبية، نيوزيلندا، سويسرا، المملكة المتحدة ،والولايات المتحدة الأمريكية[2] .

شكل توضيحي لبنى الآسيان

المصدر : Jaque Tenier:"Intégration régionales et mondialisation complémentarité ou contradiction" (paris la documentation française, 2003), p 151.

حدد أعضاء الرابطة أهدافها فيمايلي :

[1]-Guy Faure : Op,Cit,p 108 .

[2]-محمد السيد سليم:مرجع سابق،ص150 .

*تدعيم السلم و الاستقرار في الإقليم .
*إسراع وتيرة النمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي و التنمية الثقافية في المنطقة .
*تشجيع الأنشطة التعاونية و المسعدات المتبادلة في مختلف المجالات .
*توسيع نطاق التجارة البينية .
*الحفاظ على درجة عالية من التعاون الايجابي مع المنظمات الدولية و الإقليمية [1] .

و قد عملت المنظمة على التوسيع من تنسيق سياساتها الاقتصادية ،و تنمية التبادل التجاري فيما بينها و اعتماد سياسة للتكامل الاقتصادي تحقيقا للمصالح المشتركة ،وهنا بدأ الحديث عن إقامة منطقة تجارة حرة لدول الآسيان -AFTA-ASEAN Free Trade Area من خلال إعلان سنغافورة 1992،و ذلك بالبدأ بتخفيض التعريفة الجمركية* تمهيدا لإلغائها نهائيا بحلول عام 2008[2] .

تعددت أشكال العضوية في الآسيان بما يتفق و مصالح أعضاء الرابطة ،فإلى جانب العضوية الكاملة المتمثلة في عشر دول،هناك أعضاء بصفة مراقب ،و حضور دولي سواء من جانب الدول أو ممثلين عن منظمات دولية و إقليمية للمشورة و الشراكة ،كما عملت الرابطة على إقامة المنتدى الإقليمي للآسيان ARF سنة 1994 ،كمنتدى متعدد الأطراف للحوار و التشاور بهدف تطوير الدبلوماسية الوقائية و بناء الثقة في منطقة الباسفيك [3].

تعتمد الآسيان على المدخل الاقتصادي كأساس لبناء التعاون الإقليمي و خلق المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء ،ما يدفعها للتعاون في مجالات أخرى وصولا إلى القضايا السياسية و الأمنية ،و هذا أساس فكرة الانتشار لدى هاس R.Hass ،كما أن نظرية الوظيفية الجديدة تقوم بالأساس على المدخل الاقتصادي ،الذي يؤدي إلى توفير جو من الثقة .

انعكس أداء الرابطة في المجال الاقتصادي في العديد من القطاعات ،منها توزيع المشروعات الصناعية بين دول الرابطة للاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من الدول الأعضاء ،إضافة إلى التوسع في الإعفاءات الجمركية و تحفيز التجارة البينية و التعامل مع العالم الخارجي ككتلة واحدة .

و بهذا تم تدعيم إعلان سنغافورة المتعلق بمنطقة التجارة الحرة باجتماع وزراء الاقتصاد في 1995/04/28 ،و الاتفاق على الإسراع بتخفيف الرسوم الجمركية بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة قبل سنة2003 ،وفي الاجتماع السنوي لوزراء الخارجية في بروناي 1995/07/29 طالبوا بتسريع الموعد و العمل للوصول لمنطقة تجارة حرة سنة 2000[4] ،و بهذا لم يقتصر عمل الآسيان على المجال الاقتصادي فقط، بل تعداه ليشمل المجال السياسي و الأمني ،و هو ما برز مع طرح مفهوم منطقة

---

[1] -Pierre Weiss : Les organisations internationales,Paris, Nathan ,2001 ,p102.
[2] -Ibid ,p 104 .
*مراحل الاندماج الاقتصادي تبدأ بالدعوة لإنشاء المنطقة التجارية الحرة ،فاتحاد جمركي ،فسوق مشتركة و أخيرا الاتحاد الاقتصادي .
[3]- صلاح الدين السيسي: مرجع سابق،ص 271 .
[4]- محمد السيد سليم:مرجع سابق،ص151 .

السلام و الحرية و الحياد -Zone Of Peace ,Freedom and Neutrality-ZOPFAN ،وأيضا إنشاء منتدى الآسيان الإقليمي -ASEAN Regional Forum-ARF سنة 1994 .

يعد إقليم جنوب شرق آسيا ملتقى استراتيجي ،منحصر بين تأثيرات كبيرة كما يقع ضمن منطقة تضم أعظم حضارتين الهندية و الصينية ،ولهذا تعرض الإقليم للعديد من التجاذبات و الصراعات القومية و الإقليمية الحدودية ،ولمعالجة مثل هذه القضايا تم إنشاء الآسيان التي قامت على منهج أساسه:

*الدبلوماسية البرغماتية Une diplomatie pragmatique فأعضاء الرابطة يتبعون الليونة في مواجهة القضايا الشائكة ،كما يعملون على تجنب الحجج الإيديولوجية ،كما لا يقوم أي عضو من أعضاء الآسيان بفرض تغييرات دون موافقة كل أعضاء الرابطة ،فبالرغم من النزاع الماليزي الفلبيني حول إقليم صباح ونزاعات أخرى ،إلا أن أعضاء الرابطة استطاعوا أن يتوصلوا إلى أرضية مشتركة في العديد من القضايا الشائكة خاصة أثناء الحرب الباردة .

*إطار نفعي Une cadre utilitaire و فرت الرابطة لأعضائها جو دبلوماسي من خلال خلق إطار لتبادل الثقة و تجنب الشكوك ،ففي المفاوضات الدولية يتم الاعتماد على العمل الجماعي، في حين تبقى المصلحة الطابع السائد في العلاقات بين دول الآسيان، فالمنظور النفعي الآسياني قائم لأن كل عضو ضمن هذا الإطار يعمل على تعظيم العقلانية دون تطرف في إدراك المصلحة .

كما أنه بدءا من قمة كوالالمبور سنة 1977 عمل رؤساء الدول على تأسيس نسق لحوار الشركاء ،إذ أن كل عضو مسؤول عن مفاوضات مع شريك تجاري كبير ،و هذا الشكل من التفاوض عمق الحوارات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ عام 1972 ،و مع أستراليا منذ عام 1974،نيوزيلاندا الجديدة سنة 1975 ،التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1976 ،و مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1977،و كندا و اليابان عام 1977،و مع كوريا الجنوبية عام 1989 ،و الصين سنة 1996[1] .

نلاحظ من خلال تتبع المسار البنيوي الوظيفي لرابطة جنوب شرق آسيا ،أنها عرفت العديد من التطورات ،انطلاقا من التحولات التي شهدتها بيئتها الإقليمية و كذا الدولية ، فبعد الحرب الباردة برزت العديد من المؤسسات من خلالها تدعم البناء المؤسساتي للآسيان، و برزت أهداف مغايرة عن تلك التي هدف الجيل الأول من مؤسسي الآسيان تحقيقها ، خاصة في ظل بروز تهديدات و تحديات جديدة في المنطقة .

فزيادة عدد أعضاء الرابطة صاحبه تعقيد على المستوى المؤسساتي ،و كذا على مستوى المهام التي يؤديها الأعضاء تحت متطلبات الإقليمية الجديدة ،التي صارت لا تعتد بالتقارب الجغرافي ،

[1]-Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , PP 172,173.

وتعمل على تجاوز الهواجس العدائية السابقة،و التأكيد على التعاون البيني،ومرونة البناء المؤسساتي[1]،بهدف تفادي الجمود و مسايرة المتغيرات، و التكيف معها .

المبحث الثاني : المنظور التحليلي –عمليات التفاعل الداخلي و الخارجي للرابطة–

يتحدد أي نظام إقليمي وفقا لطبيعة العلاقات التي تتم بين مختلف الوحدات المشكلة له ،و هو ما يعرف بالعلاقات الدولية الإقليمية ،من خلالها يتم رصد المسار التفاعلي بين الدول الأعضاء داخليا و علاقاتهم خارجيا ،سواء مع دول أو تلك العلاقات التي تجمعها بالمنظمات الدولية و الإقليمية ،و في هذا يقول المنظر الأمريكي جوزيف ناي J.Ney"الإقليم يمتد أين يريده الساسة أن يمتد وأن الإقليم هو ما تصنعه الدول" .

الواقع يثبت ذلك فمثلا مفهوم الشرق الأوسط اختلف معناه واختلفت وحداته عبر التاريخ ،ففي كل حقبة زمنية يتم تحديد تعريف مغاير لسابقه ،و هذا راجع إلى مصلحة القوة أو القوى المسيطرة في تلك الفترة ،فبعدما كان يقتصر على منطقة الخليج و دول المشرق ،صار يشير بعد أحداث 9/11 /2001 –تاريخ الهجمات الإرهابية على برجي التجارة و مبنى البنتاغون بالولايات المتحدة الأمريكية– إلى المنطقة الممتدة من الخليج إلى المحيط الأطلسي ،فيما عرف بالشرق الأوسط الكبير .

كذلك هو الحال مع مفهوم جنوب شرق آسيا ،فهذا الأخير لم يتحدد بصورة بارزت إلا بعد تشكل رابطة جنوب شرق آسيا،التي أعطت معنى واضح لهذا الإقليم،وبرغبة من دول المنطقة تم توسيع المعنى،فبعدما كانت تضم ستة دول فقط ،صارت الرابطة بعد الحرب الباردة تضم عشر أعضاء،و بقية المنظمة بذات الاسم الذي يشير إلى معنى جغرافي جنوب شرق آسيا،فالأقاليم إذن تحددها الدول .

و هذا ما يذكرنا بقول المنظر البنائي*ألكسندر وندتA.Wendt:"الفوضى هي ما تصنعه الدول" أي أن مصدر العلاقات الدولية من تعاون أو صراع يرجع بالضرورة إلى الدولة ،فهذه الأخيرة همها هو البقاء ،ولذا فهي تعرِّف حدودها و أقاليمها و تفسر سلوكياتها وفقا لما تمليه عليها مصلحتها،فالإقليم هو ما تصنعه الدول، و ذلك بالرغم من أهمية الفواعل الأخرى.

---

[1]- كاظم هاشم نعمة: مرجع سابق ، ص 23.

* البنائية هي إحدى المنظورات الهامة التي برزت بعد الحرب الباردة ،بعدما أخفق كل من المنظور الواقعي و الليبرالي في تفسير سقوط الاتحاد السوفيتي و نهاية الحرب الباردة ،و تعد البنائية امتداد لنظرية التبعية ، من أهم منظريها ألكسندر وندت ،كاتزنشتاين Katzenstein، نيكولا أونف N.Onuf ...الخ .

المطلب الأول : التفاعلات الداخلية بين دول الآسيان

تشكلت الآسيان و تطورت بناءا على حاجات الدول الأعضاء ،و تنامت هذه الأخيرة مع تصاعد حدة الظواهر العابرة للحدود،التي صارت تستلزم التعاون لمواجهة مخاطرها ، و الاستفادة من عوائدها لذا اختارت هذه الدول منذ البداية نهجا تعاونيا، حيث لم تحدد المعاهدة المنشأة تاريخا محددا لبلوغ مرحلة من مراجل التكامل، خاصة و أن الرابطة قد انطوت على العديد من الخلافات السياسية و الاقتصادية ،إضافة إلى أن دول الرابطة قد اختارت في البداية التوجه نحو السوق الخارجية ،لاسيما ماليزيا و سنغافورة و اندونيسيا التي اتبعت سياسات تصنيع منفتحة على الخارج و الإنتاج للتصدير بدلا من فرض حماية مرتفعة على المنتجات القطرية و الإقليمية[1]، و قد أثبتت المعطيات الإحصائية أنه في عقد السبعينات سجل الإقليم حجم متناقص من التجارة البينية،حيث صارت 10٪ عام 1979 بعدما كانت 16،4٪ عام 1971.

تعد اندونيسيا من أكثر دول المجموعة اعتمادا على التبادل التجاري مع اليابان فيه ماليزيا تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية و دول السوق الأوروبية المشتركة، إضافة إلى أن مجموع الاستثمارات الأجنبية في دول الرابطة قد بلغت أعلى النسب، ففي سنغافورة بلغت حوالي 69٪في الوقت الذي كانت و في الفلبين بلغت حوالي 59٪ و في اندونيسيا بلغت 56٪ ،و في ماليزيا 54٪[2]،و هذا رغم الاتفاقيات و التقارير التي دعت أعضاء الرابطة لتقوية تعاونها .

التنسيق بين الدول الأعضاء لم يكن وثيقا إلا بعد الحرب الباردة ،و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الإطار الذي وفرته كل من منطقة التجارة الحرة للآسيان، التي تعود إلى المبادرة التايلندية طرحت عام 1992 على أعضاء الآسيان و تمت المصادقة عليها عام2002 ، تتضمن هذه المبادرة التقليص التدريجي للضرائب باتجاه الإلغاء الكامل ،و تحرير اقتصاديات المنطقة تجاه بعضها و تضخيم نسبة الاستثمارات فيها ،إضافة إلى تطرقها إلى عناصر أخرى فيما يخص تقوية التعاون و توسيع مجالاته حيث امتد إلى مجالات أخرى كتعميم معايير لحماية حقوق الملكية الفكرية و تدعيم وتوسيع التعاون الصناعي و الوظيفي ،و الاتفاق على جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية[3].

كما تم الاتفاق على أن تكون سنة 2008 الحد الأقصى لجعل الإقليم منطقة للتبادل التجاري الحر،أي في ظرف 15 سنة، و الهدف هو دخول منطقة الآسيان و شركاؤها في هذه الاتفاقية إلى المنافسة في السوق الدولية ،و أيضا استقطاب الاستثمارات الأجنبية و أول خطوة في طريق تحرير التجارة بين هذه الدول ،هي الاتفاق و العمل برسوم جمركية تفضيلية مشتركة ، باستثناء الخدمات

---

[1]- محمد محمود الإمام : تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص280.

[2]-كاظم هاشم نعمة : مرجع سابق ، ص106 .

[3]- "Association des nations du sud- est asiatique"
http://fr.wikipedia.org/wiki/association_des_nations_de_l'asie_du_sud-est

و المنتجات الزراعية ،و قد تحقق حوالي 40٪ من برنامج خفض التعريفات الجمركية بحلول 1 جانفي 1993 ،و في المرحلة الثانية مابين 2001 –2008 يتم دخول المنتجات التي لم تدخل في المرحلة السابقة مجال التخفيضات الجمركية التفضيلية إلى 5٪ من الضرائب على الأقل ، وفي القمة الخامسة للآسيان ببانكوك عام 1995 تم تقليص مدة دخول الآفتا حيز التنفيذ إلى 10 سنوات بالنسبة إلى ستة دول من الآسيان ،و 15 سنة بالنسبة لباقي الدول[1] .

فكرة تخفيض الضرائب تعود إلى الاقتراح الأول الذي تقدمت به الفلبين أثناء اجتماع القمة الذي جمع وزراء الاقتصاد سنة 1986 ،أين دعت الحكومة الفلبينية إلى تخفيض الضرائب بين الأعضاء ،و العمل على وضع ضرائب خارجية مشتركة ،إلا أن كل من اندونيسيا و سنغافورة رفضتا الاقتراح لأسباب مختلفة ،فالأولى تمثل السبب في السياسات الحمائية ،في حين سنغافورة رأت ففي فكرة سياسة ضريبية مشتركة بأنها ستكون متضاربة و غير منسجمة مع مستوى الانفتاح الاقتصادي للدول المعنية بالأمر ،إلا أنه بعد خمس سنوات من ذلك تم إعادة طرح المبادرة من قبل تايلاند ،أين لاقت نوعا من القبول [2].

من أجل تدعيم هذه المبادرة الاقتصادية ،وقع زعماء الرابطة على إعلان الجماعة الاقتصادية للآسيان و العمل على تحقيقها في أفق 2015 و التي تقوم على تحقيق :

1* خلق سوق موحدة و قاعدة إنتاجية موحدة .

2* تحسين البيئة التنافسية الاقتصادية .

3* الترويج للتنمية الاقتصادية العادلة .

4* إدماج الآسيان في الاقتصاد العالمي [3].

تتميز دول الآسيان عن الاقتصاديات النامية بمايلي :

1- النمو السريع في المنتجات الزراعية .

2- ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية .

3- معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي والبشري .

4- ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنوعة .

5- انخفاض نسبة التفاوت في الدخول .

6- زيادة نسبة المدخرات المحلية و الاستثمارات .

---

[1]- Jaque Tenier: Intégration régionales et mondialisation complémentarité ou contradiction (paris_la documentation française, 2003), p 150.

[2]- Ramiro Pizarro : Comparative analysis of regionalism in Latin America and Asia-Pacific,1999,p21 . http://www.asiayargentina.com.

[3]- Annual report 2007-2008,p 8 . http://www.aseansec.org.

فقد حققت الدول الخمسة المؤسسة في السنوات الأولى من التسعينات نموا اقتصاديا باهرا وصف بالمعجزة ،حيث اعتبرت من أكبر المصدرين لخمس سلع زراعية على الأقل ،إذ أن تايلاند و الفيتنام يصدران 60% من تجارة العالم من الأرز ،و كل من أند ونسيا ،ماليزيا ،تايلاند يساهمون بأكثر من 80%من تجارة المطاط العالمية ،و قد نمى حجم التجارة البينية من 3.2 % سنة 1980 إلى 4 %سنة 1990 ،و 6%سنة 1996 ،و وصل لغاية 7%سنة1997 ،أين أدت الأزمة إلى انخفاضه من جديد[1] .

و قد عملت دول الآسيان على عقد مشروعات كبرى متعددة الأطراف تحت اسم المشروعات الصناعية الآزياتية AIP،إلا أن هذه المشاريع لم تلقى النجاح المطلوب ،بسبب طول مدة التفاوض و تغير أسعار الصرف التي افترض ثباتها ،ما أدى إلى تحولها لنمط آخر من المشاريع عرفت باسم المشروعات الصناعية المشتركة الآزياتية ،يتولاها القطاع الخاص ،إلا أن هذا النوع من المشاريع أيضا عرف الفشل بسبب عدم تحمس القطاع الخاص له ،لعدم ضمان نتائجه ،كما طرح أعضاء الرابطة برنامج التعاون الصناعي للآسيان AICOبموجبه تدخل الشركات العاملة في دولتين عضويين على الأقل،أين تتمتع السلع المتبادلة بمعدل تفضيلي يتراوح من 0%إلى 5%،وذلك لتخفيض التكاليف و تحسين تقسيم العمل [2].

ينعكس هذا التعاون القطاعي الذي يجمع بين مقاطعات و ولايات من دول تنتمي إلى الرابطة ، فيما يعرف بمثلثات النمو Les Triangles de croissance ، إذ يمكن أن نميز العديد من نماذج مثلثات النمو التي جمعت بين مختلف الدول الآسيوية ،من خلال الربط بين مقاطعات تنتمي كل واحدة منها إلى إحدى الدول الآسيوية ،مجسدة بذلك فكرة الدولة الإقليمية التي تطورت مع بروز مفهوم الإقليمية الجديدة ، فهي تشير إلى تكتلات إقليمية فرعية تتميز ب:

*مشاركة بلدين أو أكثر .

*مشاركة أجزاء فقط من هذه البلدان .

و هي نتيجة لتفاعل عوامل هي :

*تدفق كثيف للاستثمار الأجنبي المباشر .

*استراتيجيات التنمية الموجهة نحو الخارج.

*الفروقات في تكاليف الإنتاج.

*حاجة كل دولة لأن تكون مشاركا في تكاليف الإنتاج و الهبات من التنمية المجالية المتوازنة.

تتطلب هذه المثلثات تعاون قطاع خاص و عام ، الأول يوفر رأسمال و الثاني البنية التحتية للتنمية[3] .

من بين أهم نماذج مثلثات النمو التي ضمت دول جنوب شرق آسيا نجد مايلي :

---

[1]- الشركاء يحاولون اختراق و تطويع أهم تجربة تعاون إقليمي و الخاسر هو الآسيان
http://www.islamicnews.net/common/viewItem.asp?DocID=48841&typeID=3&ItemID=7.

[2]-محمد محمود الإمام :مرجع سابق،ص37 .

[3] - ربيعي سامية : مرجع سابق ،ص 197 .

*مثلث النموLe Sijori: جمع بين مقاطعة جهور Johore بماليزيا و مقاطعةRIAUمقاطعة أخرى من سنغافورة ،تشكل انطلاقا من مبادرة قدمتها هذه الأخيرة منذ ديسمبر 1989 ،وتم التوقيع عليه سنة 1991 ،ليتم العمل وفقه رسميا في ديسمبر 1994 ،هدفه هو التسريع من عملية التصنيع[1].

*مثلث النمو Medan: هو عبارة عن تعاون ولايات من شمال سومطرة و آيشي بأندونسيا ،مع أربع ولايات ماليزية هيPerlis, Kedah, Pinang, Perak،و خمس ولايات في جنوب تايلاند تتمثل في Satun ,Songkhla,Yala, Pattani, Narathiwat ،تم التوقيع على هذا التعاون في بداية سنة1990 بهدف تنمية الاستثمار الخارجي في ميدان الصناعة .

كما تتوفر القارة على مثلثات أخرى،كالذي يجمع بين كل من مقاطعة Chongjin بكوريا الشمالية ومقاطعتي Hunchun،Tumen بالصين، ومقاطعةL'Oblast de Vladivostok بروسيا سنة 1995 بهدف توسيع و تنمية مجالي الصناعة و التجارة بعد استغلال و تحويل الموارد السيبرية ، وهناك أيضا مثلث بحر اليابان ،الذي يضم الكوريتين إضافة إلى منشوريا و روسيا [2] .

اتسع النشاط المتبادل بين دول الرابطة، ليشمل التنسيق على مستوى مؤسسات المجتمع المدني خاصة في القضايا ذات البعد الاجتماعي الاقتصادي، و هو ما حدث عندما تصاعد التركيز على قضية المخدرات و ضرورة مكافحتها ،و التي تعتبر إحدى مظاهر التهديدات الأمنية الجديدة ،ولهذا حرصت دول الآسيان على مواجهة هذه الظاهرة ،إذ لم تكتفي بتنسيق السياسات على المستوى الرسمي ،بل عقدت في مارس من سنة 1992 ،اجتماعا للمنظمات الغير حكومية في دول الرابطة و تم الاتفاق على دعم التعاون بين الأجهزة و المنظمات التطوعية لمكافحة المخدرات في الإقليم [3] .

عموما تغطي دول الرابطة مساحة تقدر ب4.5 مليون كلم² ،و مجموع سكاني يفوق 500 مليون نسمة تغطي أندونسيا لوحدها تقريبا نصف هذا المجموع بنسبة 212 مليون نسمة ،في حين تسجل مملكة بروناي أدنى نسبة بمجموع 0.3 مليون نسمة مباشرة بعد سنغافورة ب 4 مليون نسمة ،هذا على المستوى الديمغرافي ،أما على المستوى الاقتصادي فالدول المؤسسة تتولى ما يقارب 90% من إجمالي الناتج الخام الداخلي ،إذ تغطي أندونسيا 153 مليار دولار ،لتليها تايلاند ب 120 مليار دولار فسنغافورة بقيمة 92 مليار دولار ،ثم ماليزيا 90 مليار دولار ،فالفلبين ب74 مليار دولار ،في حين تغطي كمبوديا 3 مليار دولار فقط، و بروناي بنسبة 5 مليار دولار .

هذه المعطيات الخاصة بسنة 2000[4] توضح التباين الشديد بين دول الرابطة ،و من شأن هذا أن يشكل عائقا أمام عمل الرابطة ،لأن عبئ الدول الضعيفة ضمنها سيقع على عاتق الدول الأقوى ،و هو ما يعرف بمبدأ التضحية ضمن التكتلات الإقليمية ،و لهذا نجد الاتحاد الأوروبي قبل أن يسمح بانضمام

[1] --Jean-Luc Domenach:Op Cit P 167.
[2] - Vincent Thèbault:Op,Cit, P296 .
[3] -محمد السيد سليم :مرجع سابق ، ص 156 .
[4] - Jaque Tenier:Op,Cit , P149.

دول جديدة يعمل على تهيئتها مسبقا ،حتى تصبح قريبة من مستوى دول الاتحاد ،من أجل تجنب حدوث أي خلل في التعاملات و السياسات الاقتصادية المتبناة ،خاصة فيما يتعلق بتبني عملة الأورو .

فهدف مثل هذه التكتلات هو تنشيط التجارة البينية ،و مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تقلل من الحساسيات و التباينات ،كما تجعل عمل التكتل مستمر و ذا ثقة لدى كل الأطراف .

هذا ما يغيب نوعا ما عن تعاملات الآسيان ،فبسبب التباين بين وحداتها أدى لصعوبة مواجهة الأزمات ومثال ذلك الأزمة الاقتصادية المالية لسنة 1997 ،و التي أثرت على الرابطة بعدما أصابت ركائزها المتمثلة في كل من سنغافورة ،ماليزيا ،تايلاند، أندونسيا .

كما أن الآسيان تأثرت كثيرا بالأوضاع الداخلية لدولها ،فتأخر انضمام كمبوديا مثلا إلى سنة 1999 كان بسبب الثورات المحلية التي قامت بها ،إضافة إلى ذلك فإن معظم دول الآسيان تعاني من مشاكل على الصعيد السياسي من حيث طبيعة الأنظمة في حد ذاتها ،أو من حيث البنية الاجتماعية للدولة ،إذ تعرف العديد من دول الإقليم انقسامات قائمة على أسس عقائدية ،دينية ،سياسية أو إثنية ، و في وضع كهذا من الصعب تدعيم التكامل الإقليمي بصورة جيدة [1] .

يمكن رصد تطور الآسيان من أجندة سياسية إلى جسم اقتصادي و تعاون إقليمي من خلال تقسيم هذه الفترة إلى أربعة مراحل :

***المرحلة الأولى** : تطور الآسيان من سنة 1967 إلى سنة 1982 :

تعبر هذه المرحلة عن فترة تأسيس الرابطة ،الذي جاء بناءا على مخاوف أمنية و استراتيجية،بهدف منع نشوء نزاعات بين الدول الأعضاء ،و التخوف من الدول الإقليمية ،خاصة مع زيادة ضغط الانسحاب المحتمل للقوات الأمريكية ،و انتشار الشيوعية في الإقليم بعد نهاية حرب الفيتنام سنة 1975 و لهذا أعلنت سابقامعاهدة ZOPFAN سنة 1971،لتقوية الإرادة السياسية لدول الرابطة،و التقليص من التأثيرات الخارجية على المنطقة ،وتفادي أن تصبح مسرحا لحروب الوكالة بين القوى العظمى و دعمت الرابطة المبادرة الأولى بإعلانها لمعاهدة الصداقة و التعاون سنة 1976 ،التي أكدت على التعايش السلمي ،واحترام مبادئ السيادة ،و سلامة الأراضي الإقليمية ،و عدم التدخل في الشؤون الداخلية ،و عدم استخدام القوة ،كما تبنت الرابطة اتفاق بالي ،الذي شكل إطارا للتعاون في ستة مجالات ،السياسي ،الاقتصادي ،الاجتماعي،الثقافي ،المعلومات ، الأمن ،و من هنا بدأ التوجه نحو المجالات الغير أمنية .

***المرحلة الثانية** : تطور الآسيان من سنة 1982 إلى سنة 1990 :

عرفت هذه الفترة الأزمة النفطية الثانية 1979–1980 ،و هنا بدأت دول الرابطة باستعمال التعاون الاقتصادي كآلة سياسية لإنعاش الاقتصاد .

***المرحلة الثالثة** : تطور الآسيان من سنة 1991 إلى سنة 1993 :

[1] - Sueo Sudo :The International relations of Japan and Southeast Asia ,London,Routledge,2002,p29.

مع نهاية الثمانينات عرفت الرابطة نجاحا اقتصاديا ،و استمر طيلة السنوات الأولى لفترة التسعينات ،و في هذه الفترة تم طرح فكرة إقامة منطقة تجارة حرة لتنسيق أفضل ،كما انضمت للآباك من أجل ترويج التجارة و الاستثمار و التعاون الاقتصادي و التقني بين اقتصاديات دول آسيا و الباسفيك .

***المرحلة الرابعة** : تطور الآسيان من سنة 1994 إلى سنة 1999 :

في سنة 1994 بدأت بلدان مثل مينمار و الفيتنام بإبداء الرغبة في الانضمام للرابطة ،و بحلول سنة1999 تم انضمام خمس دول أخرى ليصبح المجموع عشرة دول ،و هنا بدا واضحا الضعف الاقتصادي لبعض دول الرابطة ،ما أثر على النشاط الإجمالي للآسيان ،كما تم في هذه الفترة إعلان إنشاء منتدى الآسيان الإقليمي ،و كذا معاهدة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية .

عرفت الآسيان في هذه المرحلة الأزمة المالية لسنة 1997 ،و كانت بمثابة اللحظة الفاصلة التي أضعفت الانسجام الوظيفي و الهيكلي للرابطة ،خاصة و أنها تزامنت و انضمام دول ضعيفة اقتصاديا إلا أنها من جهة أخرى أدت إلى تعجيل التعاون المالي الإقليمي ،ففي أكتوبر 1998 شكل وزراء المالية مسار رقابي للحركة المالية الوطنية ،الإقليمية ،العالمية ،و هو بمثابة نظام إنذار مبكر لاكتشاف أي تراجع أو ضعف مالي .

بعد سنة 1999 تبنت و طورت الرابطة العديد من المبادرات سواء تلك المتعلقة بالمجال الاقتصادي أو المرتبطة بالمجال الأمني السياسي ،كتبنيها مبادرة Chiang Mai في ماي من سنة 2000 المتعلقة ب الآسيان زائد ثلاثة [1].

الملاحظ أن الآسيان اعتمدت على نهجا عمليا في محاولة منها للتكيف مع التغيرات العالمية و كذا الإقليمية و الداخلية ،فالرابطة قدمت نموذجا لكيفية خلق التعاون في بيئة صراعية ،حيث اتسمت المنطقة قبل ظهور الرابطة و بعدها بكثرة الصراعات و الانقسامات بين دول الإقليم ،تراوحت ما بين نزاعات حدودية و أخرى عرقية ،وكذا سياسية أمنية ،إلى أنه و رغم ذلك قررت دول الرابطة أن تعمل معا لمصلحة الجميع ،من خلال اعتمادها على المدخل الاقتصادي لخلق شبكة واسعة من المصالح بين دولها تعلو فوق ما بينها من نزاعات و مشاكل .

و قد اتفق الأعضاء الستة المؤسسون في نوفمبر 2001 ،على إطار استراتيجي يركز على خمسة نقاط أساسية هي :

*تقوية ترابط البناء التحتي من خلال مقاربة قطاعية متعددة .

*تسهيل التجارة و الاستثمار عبر الحدود .

[1]- The Singapore Institute of International Affairs: Regional integration ,trade and conflict in Southeast Asia,, January 2007, pp 11-15 . http://www.iisd.org .

*تحسين دور القطاع الخاص في التطوير و المنافسة .
*تطوير الموارد البشرية و المهارات و الخبرات .
*حماية البيئة ،و الاستعمال المشترك لمناطق الموارد الطبيعية[1].

من خلال تحديد طبيعة التفاعلات الداخلية و أهداف الآسيان يمكن فهم سلوكياتها الخارجية،فالرابطة منذ نشأتها و لحد الآن مرت بتجارب سياسية و اقتصادية تخولها قدرة على صياغة أهدافها الخارجية و آليات تحقيقها .

المطلب الثاني: تفاعلات الآسيان في بيئتها الدولية

باعتبار الآسيان تجسد معنى النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا ،فإن تفاعلات هذا الأخير لا يمكن فصلها عن التغيرات التي يعرفها النظام الدولي ،و هذا بالرغم من أن التمايز هو أصل وجود النظم الإقليمية ، كما أشار إلى ذلك أوران يونغ O.young ، فالآسيان تعبر عن تجمع لدول لها مصالح قد تتوافق و قد تتعارض و تفاعلات و مصالح الوحدات السياسية و الوظيفية المشكلة للنظام الدولي.

منذ بدأ الآسيان في نشاطها الفعلي من خلال مؤتمر بالي في فيفري عام 1976 حرصت دولها على إدارة علاقاتها الخارجية كجماعة إقليمية ،وأكدت في تعاملها مع الدول الكبرى و التكتلات الإقليمية على أنها كتلة متماسكة و لابد من إدارة العلاقات معها انطلاقا من كونها تجمعا إقليميا له مصالح مشتركة لكن هذا لم ينفي حق كل عضو من أعضاء الآسيان في إدارة علاقاتها الخارجية على النحو الذي ترغب فيه دون أن يشكل ذلك خطرا على مصالح الرابطة .

و قد اعتمدت الآسيان نهجا عمليا في محاولة التكيف مع التغيرات العالمية،و ذلك عبر استحداث الآليات اللازمة للتكيف دون المراهنة على حدوث التغير في العالم الخارجي ،و هو الأمر الذي عبر عنه بوضوح وزير الخارجية سنغافورة في الاجتماع الثامن و العشرين لوزراء خارجية دول الرابطة ببروناي 1995/7/29 بقوله:"إن العالم لن يتغير بمعدل يناسب الآسيان ،و من ثم ينبغي على الرابطة أن تتحرك بمعدل يناسب سرعة تغير العالم" .

و لهذا تحرص الآسيان على المشاركة كرابطة في قضايا المفاوضات الدولية،و ذلك عبر إجراء مفاوضات داخلية أولية لصياغة موقف موحد من القضايا المطروحة ،ثم دخول المفاوضات بهذا الموقف الموحد،وبدا ذلك وضحا في الاجتماع الذي عقدته دول الرابطة في 1992/2/17 لصياغة موقف موحد في مؤتمر البيئة و التنمية التابع للأمم المتحدة،و الذي عقد بالبرازيل في جويلية من نفس العام[2].

عموما يمكن تحليل التفاعلات الداخلية و الخارجية للآسيان بالاعتماد على المعايير التالية :

---

[1] - Ibid ,P34.

[2]- محمد لسيد سليم : مرجع سابق ،ص .ص،155 ،157 .

***وحدات النظام** :تتمثل في كل من اليابان و الصين ،باعتبارهما القوى الفاعلة في المنطقة ،بالرغم من عدم انتمائها لإقليم جنوب شرق آسيا .

***التفاعل** :تباينت الأنماط السلوكية بين وحدات الآسيان من فترة زمنية لأخرى ،فالمراحل الأولى لنشأة التكتل تميزت بكثرة التوترات النزاعية سواء داخليا أو خارجيا ،و ذلك راجع إلى البيئة الدولية من جهة ،و إلى طبيعة النظم السياسية من جهة أخرى ،التي عرفت على أنها نظم تسلطية .

إلا أنه بعد نهاية الحرب الباردة توطدت أكثر العلاقات بين دول الآسيان و توثقت الروابط بينهم ما أدى إلى سيادة النمط التعاوني .

***الوسط** :إذا اعتبرنا البيئة الإقليمية لرابطة جنوب شرق آسيا بمثابة نظام إقليمي فإنه يمكن تحديد فواعلها وفقا لتحليل شبيغل و كانتوري كالتالي :

* **دول القلب** : تتمثل في كل من الصين ،اليابان باعتبارهما دولتان متطلعتان للهيمنة ،و لهما من الإمكانيات ما يخولهما ذلك .

* **الدول الأطراف** : تتمثل في القوى الفاعلة ضمن الآسيان خاصة أندونسيا، ماليزيا ،تايلاند، سنغافورة إضافة إلى أحد دول جوار الآسيان و هي كوريا الجنوبية.

* **دول الهامش** : ممثلة في لاوس،ميانمار ،كمبوديا و هي دول تنتمي للآسيان لكنها أقل فاعلية من الدول السابقة الذكر.

إن مثل هذا التحليل يوفر للآسيان لعب دور العازل بين دول القلب و النظم الإقليمية المجاورة،كما أن هذه الوضعية تجعل صاحبها في بحث دائم عن تحالفات دبلوماسية خارج النظام أي خارج مجال دول القلب ،و هو ما تثبته العلاقات المتعددة للآسيان مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال قمم الأسيم و أيضا مع الولايات المتحدة الأمريكية و أستراليا ودول أخرى من خلال الآباك .

***حدود النظام** :تشكل رابطة دول جنوب شرق آسيا نظاما متميزا عن الأنظمة المجاورة ،الممثلة في إقليم جنوب آسيا الذي يضم أبعاد سلوكية صراعية أكثر منها تعاونية ،بحكم ضمه لدولتين قويتين نوويتين متنافستين ،إضافة إلى إقليم شرق آسيا لذي يضم هو الآخر دولتين طامحتين للهيمنة ممثلتين في الصين و اليابان ،و كلاهما تربطهما علاقات متعددة الأبعاد بالآسيان في إطار ما يعرف بشركاء الحوار أو في إطار التنظيمات العبر إقليمية .

و منه فالرابطة امتدت على إقليم يتوسط نظامين إقليمين آخرين على درجة عالية من التأثير على الأبعاد السلوكية في المنطقة ككل .

لا يجب إهمال البعد الباسيفيكي في علاقات الآسيان والذي يتبلور في إنشاء الآباك المجسدة للتعاون ما بين الأقاليم .

***هيكل النظام** : من خلال التطرق للعلاقات البينية للآسيان نلاحظ تقارب حجم القوة بمختلف أبعادها بين دول الرابطة ،خاصة الدول المؤسسة للتكتل ،فهذه الدول تتواجد تقريبا على مستوى واحد ،فمن

الصعب إيجاد تراتبية للقوة ضمن هذه المنظمة نتيجة تقارب وحداتها ،إلا أنه يمكن القول أن كل من تايلاند ،ماليزيا،اندونيسيا،سنغافورة تشكل دول قائدة للتكتل بحكم حجم قوتها مقارنة بالدول التي انضمت لاحقا .

كما يمكن تفسير العلاقات ضمن رابطة جنوب شرق آسيا وفقا لنموذج الإوز الطائر ، الذي من خلاله نفسر العلاقة يبين النمو الاقتصادي و تغير نمط التجارة في الاقتصاد المتنامي في الإقليم .

صاحب هذا النموذج هو الياباني أكاماتسو Akamatsu الذي تحدث في نموذجه عن ثلاث منحنيات تحدد طبيعة المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو و هي :

منحنى الاستيراد : من خلاله يتم إدراك طبيعة الواردات التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.

منحى الإنتاج : يوضح مستوى تطور القوى الإنتاجية و تركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني .

منحى الصادرات : يبين نوعية و مدى ديناميكية سلة الصادرات .

يرتبط هذا النموذج بدورة المنتج التي تمر ب ثلاث مراحل هي :

المرحلة الأولى : يبدأ البلد الآخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في آسيا.

المرحلة الثانية : يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك من البلد الأم .

المرحلة الثالثة : يبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما[1].

ضمن هذا النموذج تعد اليابان هي القائد ،يتبع بالدول الصناعية الجديدة –التنانين الأربعة كوريا الجنوبية،تايوان،هونغ كونغ،سنغافورة ، لتليها النمور الأربعة أند ونسيا ماليزيا الفلبين تايلاند ، تطير هذه البلدان بالأسلوب نفسه على ارتفاع أقل و على مسافة مكانية و زمانية أبعد ،ليلها سرب لم يطر بعد و يضم بلدانا مثل فيتنام وكمبوديا.

تميزت الاستثمارات اليابانية حسب Kajima بأنها كانت مكملة للاستثمارات الوطنية و تولد منافع مشتركة للبلد المستثمر و البلد المضيف في آن واحد خاصة في مجال نقل التكنولوجيا الحديثة [2].

لكن السؤال الذي يمكن طرحه من خلال هذا النموذج ،لماذا تعمل اليابان على دعم تنمية اقتصاديات المنطقة؟ يمكن إرجاع ذلك إلى :

*1–أن انتعاش الاقتصاديات الآسيوية يؤثر إيجابيا في حركة الاقتصاد الياباني .

*2–عدم فتح المجال أمام القوى الكبرى لاستغلال أسواق و موارد دول الجوار .

*3–من خلال قيادة اليابان لعملية التنمية في المنطقة، تضمن بسط هيمنتها عليها في مواجهة محاولات

[1]-مبارك بوعشة و الأخضر دليمي: "الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر "،مجلة العلوم الإنسانية،(بسكرة ، الجزائر، العدد 10 ، نوفمبر2006)،ص297 .

[2]-ربيعي سامية : مرجع سايق، ص 179 .

التغلغل الغربية في الإقليم[1]، خاصة و أنه من خلال نموذج شبيغل و كانتوري تم اعتبار اليابان إحدى دول القلب الطامحة إلى الهيمنة في الإقليم .

وسعت اليابان في إطار هذا النموذج من ارتباطها مع الدول الرئيسية بالآسيان خاصة تايلاند،ماليزيا سنغافورة ،انطلاقا من استراتيجيتها القائمة على تقسيم العمل ،على أن تكون اليابان مسئولة عن تصدير المنتجات العالية التقنية ،بينما المنتجات المرتكزة على مهارات عمالية يكون مصدرها الدول الحديثة التصنيع ممثلة في سنغافورة ،هونغ كونغ ،صين،جمهورية كوريا ،تايوان،في إطار ما يعرف بـNICs (Newly Industrializing Countries)،أما المنتجات المرتكزة على اليد العاملة العادية فتكون من باقي دول الآسيان[2] .

إن التحليل القائم على نموذج الإوز الطائر ،يمكننا من فهم العلاقات بين الآسيان و دول الجوار ، كما يمكننا من إدراك حجم التباين الموجود بين دول الآسيان في حد ذاتها،و هو ما تم الإشارة إليه في المطلب السابق.

من بين أكثر التفاعلات المفسرة لعلاقات الآسيان الخارجية ،هي تواجدها ضمن منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيك ،أين أخذت طريقها كطرف في المناقشات التي دعت إليها أستراليا في جويلية 1989 حول التعاون الاقتصادي بين الدول الآسيوية و دول المحيط الهادي ،وشاركت أيضا في تأسيس الأباك في نوفمبر من سنة1989[3]،هذا الأخير هو أحد نتائج نهاية الحرب الباردة ، التي شهدت نشاطا متسع على صعيد تكوين التكتلات و التجمعات الاقتصادية عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات ،و التي عرفت بالمجالات الاقتصادية الكبرىLarge Economic Spaces[4] .

لقد أطلقت العديد من التسميات لوصف التعاون بين الوحدات المشكلة للآباك ،فسمي بالمنتدى أو المحفل Forumفي حين يعتبره البعض الآخر جماعة أو تجمعCommunityويعرفه آخرون بالرابطة Association،و الأرجح من بين هذه التسميات و هو ما تم تبنيه في هذا البحث تسمية منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي .

تعود فكرة إنشاء الآباك إلى أواخر الستينيات ،ففي عام 1967 قام المجلس الاقتصادي لحوض الباسيفيكي كتجمع سنوي لرجال الأعمال ثم تلاه تجمع للاقتصاديين عرف بالمؤتمر الباسيفيكي للتجارة و التنمية عام 1968 و ترافق ذلك مع إنشاء منطقة للتجارة الحرة الباسيفيكية بين اليابان وأستراليا مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا،ثم انضمت إليها كوريا الجنوبية و تايوان وأعضاء الآسيان.

شهدت السبعينات المرحلة الثانية في تطور الفكرة الآسيوية الباسيفيكية ،و كما في المرحلة الأولى

---

[1]– مبارك بوعشة و الأخضر دليمي : مرجع سايق ،ص298 .

[2] – Ramiro Pizarro :Op,Cit, P36 .

[3]– محمد السيد سليم : مرجع سابق ،ص 155.

[4]- Question fréquemment posées à propos de l’Apec.
http://www.dfaitmaeci.gc.ca/canada-apecmap-fr.asp

كانت اليابان صاحبة المبادرة من خلال دعوة رئيس وزرائها ماسايوشي أوهيرا في أول خطاب له عام 1978 إلى التجمع الباسيفيكي ،وأنشأ فريقا لدراسة الفكرة أعد تقريرا عنها عام 1979 وعلى إثر ذلك قام رئيس وزراء أستراليا بالدعوة إلى حلقة نقاشية في كانبرا عام 1980 ،حول التعاون الاقتصادي وأسفرت مداولاتها عن إقامة منتدى مجلس التعاون الاقتصادي الباسيفيكي[1]و ظل هذا المجلس يتسع ليشمل 21 دولة،وأعيد طرح الفكرة في جويلية 1988 من طرف السكرتير الأمريكي G.Shultz،ليتم طرحها مرة أخرى في جانفي1989من قبل الوزير الأول الأسترالي Bob Hawke الذي دعا لتقوية أواصر التعاون بعقد منتدى للحكومات المعنية ،وبذا انعقد الاجتماع الوزاري الأول لما يعرف بالآباك APEC(Asia-Pacific Economic Cooperation) بمدينة كانبرا في نوفمبر عام 1989 و صار هذا الاجتماع يعقد بصفة دورية كل سنة [2]،واعتبارا من عام 1993 تم تدشين الاجتماع الدوري غير الرسمي لرؤساء الحكومات في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية ،و معه تم تدشين الآباك كتجمع لاقتصاديات آسيا والمحيط الهادي .

حتى نهاية سنة 1996 كان المنتدى يضم 18 دولة* متباينة سواء من حيث الحجم السكاني ،أو من حيث الناتج المحلي الإجمالي،وكذا من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج الكلي،إضافة إلى التباين في مجالات عديدة لكن رغم ذلك هناك مجموعة من الخصائص الاقتصادية التي توحد دول الآباك أهمها :

1- معظم دول الآباك هي من فئتي الدخل المتوسط و العالي في العالم .

2- المنتدى يضم البلدان ذات أعلى و أسرع معدلات للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي كله .

3- تتميز بارتفاع مستوى التصنيع و التطور التكنولوجي ،مع التباين بين الدول العالية التصنيع و الدول الشبه صناعية .

وقد اتخذ اجتماع القمة غير الرسمي الذي عقد سنة 1993 قرارا بإيقاف قبول أعضاء جدد إلى غاية 1996 ،ليؤجل القبول في اجتماع الفلبين الذي عقد سنة1996 إلى سنة 1998 ،أين انضمت العديد من الدول كروسيا و البيرو [3].

إلى جانب العضوية الكاملة التي تتمتع بها الأعضاء،أعطى المنتدى صفة ملاحظين رسميين لكل من :

* سكرتارية دول جنوب شرق آسيا Le secrétariat de l'Association des notions de l'Asie du Sud-Est.

---

[1]- محمد السيد سليم : مرجع سابق ،ص 181 .

[2] - Jean-Luc Domenach :Op Cit P 173.

* الأعضاء هم الدول الستة المشكلة للآسيان ،بالإضافة إلى اليابان و الصين و كوريا الجنوبية و تايوان وهونغ كونغ وأستراليا ،نيوزيلندا،بابواغنيا الجديدة ،و كذا الولايات المتحدة الأمريكية و كندا ،إضافة إلى المكسيك و شيلي ،و بذا يكون المنتدى قد جمع بين دول من ثلاث قارات .

[3] – محمد السيد سليم : مرجع سابق ،ص183 .

* مجلس التعاون الاقتصادي لدول الهادي Le conseil de coopération économique avec les pays du pacifique.

* منتدى الهادي الجنوبي Le forum du pacifique sud[21]

أما من حيث البنية المؤسساتية فالآباك هي أقرب إلى محفل للتشاور و التعاون من منظمة ،إذ يتميز بطابعه البرغماتي أكثر منه طابع رسمي قائم على الإلزام القانوني ،و لهذا تتخذ القرارات في الآباك بالإجماع و ينفذها الأعضاء انفراديا ،و هو ما يعبر عليه مفهوم المنتدى الذي يعني التقاء مجموعة دول حول التعاون في مجالات معينة،ولحفاظ المنتدى على طابعه المنظم فقد قرر الاجتماع الوزاري في بانكوك عام 1992 إنشاء أمانة دائمة في سنغافورة ،و إنشاء أربع لجان دائمة ،إضافة إلى مجموعات عمل تحت اشرف هيئة اجتماع كبار المسئولينSOM-Senior Officials Meeting وينعقد لعدة مرات كل سنة بإشراف الاجتماع الوزاري الذي يجمع بين وزراء الخارجية والاقتصاد، و الأهم هو اجتماع القادة أو رؤساء الحكومات الذي ينعقد مرة كل عام [3].

فالتكتل يعرف مرونة كبيرة تعود إلى تركيبته في حد ذاته، إذ يعبر عن لقاء لرجال الأعمال و مشاريع القطاع الخاص، أكثر منه تعبير لروابط تكاملية بين الدول ،و هو ما يشكل أساس الإقليمية الجديدة The New Regionalism ،كما أن منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و الهادي مخالف لما هو موجود بمنظمة التجارة الدولية OMC، أو باقي الهياكل التجارية المتعددة الأطراف Multilateral، فالأباك ليست اتفاقية توجب أو تفرض إلزاما لمشتركيها ،إذ أن صنع القرارات بها هو امتداد للإيداعات التي التزم بها الأعضاء على أساس اختياري، كما تعمل على إيجاد محيط آمن و تفاعلات فعالة عبر الوظائف و الأفراد[4] ،و يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا في خلق حالة التجانس بين صانعي السياسة و قطاع رجال الأعمال ،و هو ما تم تجسيده من خلال المجلس الاستشاري الدائم للأعمال يضم ثلاث رجال أعمال من كل عضو، و يؤثر بشكل كبير على سياسات الـــ APEC، إضافة إلى مجلس التعاون الاقتصادي الباسيفيكي ،و هو منظمة إقليمية ثلاثيـــة الأبعـــاد تضم ممثلي الحكـــومة و رجال الأعمال ،و لها صفة مراقب في الأباك، و هناك المجلس الاقتصادي لحوض الباسيفيكي و هي منظمة خاصة بالقطاع الخاص تعكس في تمثيلها عضوية الأباك و تروج للتعاون الاقتصادي الإقليمي[5] .

و الشكل التالي يوضح البنية التنظيمية لعمل الآباك:

[1] - About APEC : http://www.apec.org

[3] - محمد السيد سليم : مرجع سابق ،ص 186 .

[4] - About APEC : http://www.apec.org

[5] - أسامة المجدوب : مرجع سابق، ص 93.

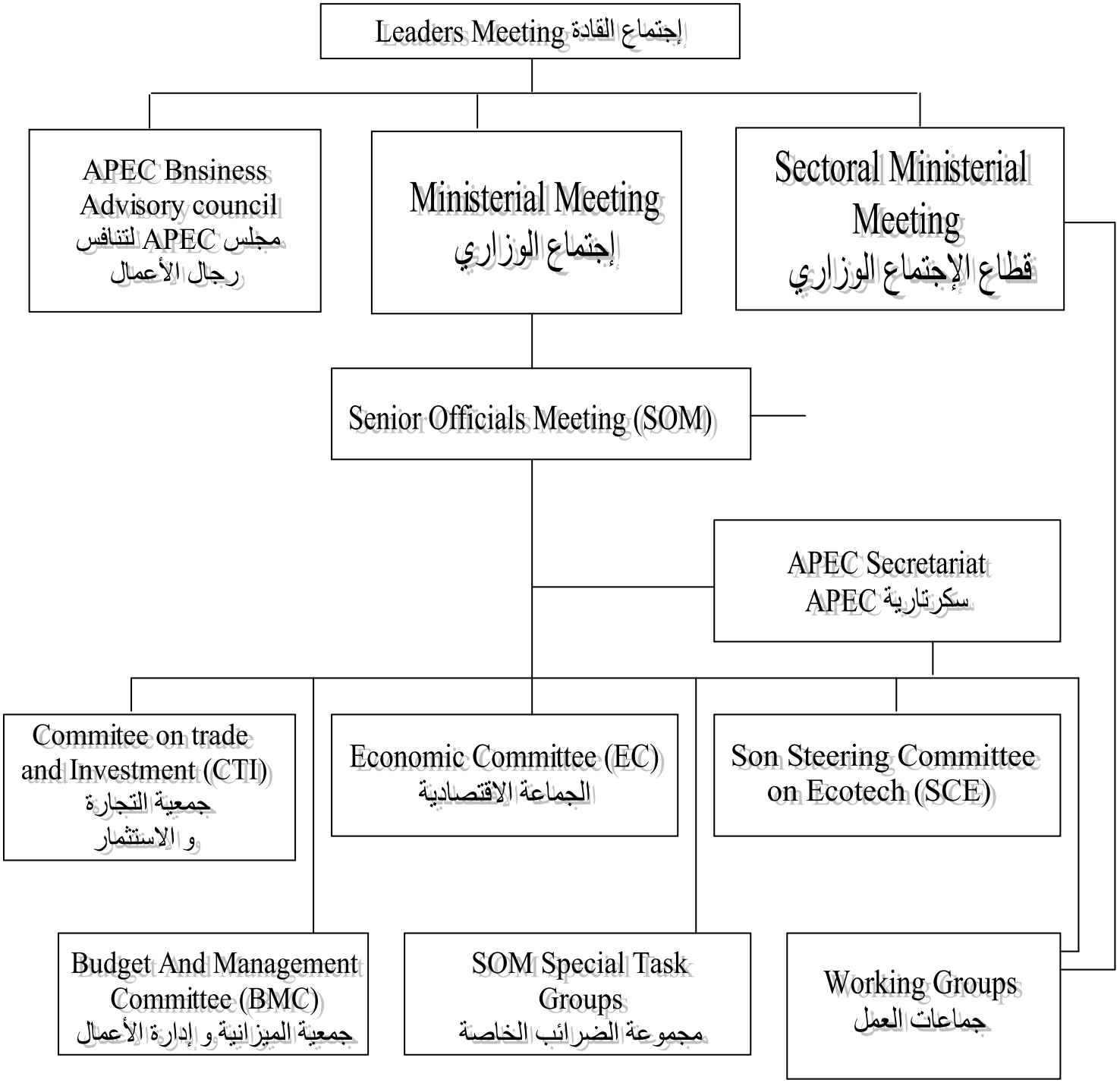

المصدر : APEC Structure http://www.APEC.org

من الصعب أن يتحول هذا المنتدى إلى منظمة بالمعنى التقليدي و يرجع ذلك إلى التفاوت الشديد بين أعضائه الكثيرين من مختلف النواحي ،في حين أنه من شروط تشكل تكتل إقليمي أو منظمة إقليمية توفر عامل التجانس بين الوحدات السياسية وذلك في مختلف المجالات الاقتصادية ،السياسية الاجتماعية و حتى من حيث القيم و الأفكار، فالهوية عامل محدد في تقارب الأمم .

أما عن أهداف المنتدى فقد تم تحديدها في اجتماع القادة بأندونسيا سنة 1994 أين تم إصدار إعلانا تضمن الأهداف و الغايات بصورة محددة متمثلة في أمور ثلاثة هي :

– توسيع و تسريع برامج تسيير التجارة و الاستثمار .

– التعاون من أجل التنمية .

– تشجيع التبادل الحر،فمن خلال قمة بوجور سنة 1994 تم تحديد فترة فتح أسواق الدول الأعضاء بحلول سنة2010 بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة ،و سنة 2020 بالنسبة للدول الأقل تقدما ،و تم الإعلان في قمة مانيلا على إقامة منطقة تبادل حر خاصة بالمواد الأولية و المنتجات الزراعية بحلول عام 2020 .

و لتحقيق هذه الأهداف تم تدعيم التعاون الإقليمي في الجوانب المالية من خلال إنشاء سبعة بنوك مركزية في كل من اندونيسيا ،ماليزيا ،تايلاند،سنغافورة،هونغ كونغ ،فلبين،أستراليا ،و قد تم تشكيل مجموعة الستة التي تضم الصين، أستراليا، هونغ كونغ ،يابان ،سنغافورة ،الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل مواجهة أزمة صيف 1997 ،إذ يسمح بالتدخل الرقابي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية [1].

و قد تم استكمال صياغة الأهداف في اجتماع القادة في أوزاكا باليابان سنة 1995 ،ليتم بعد ذلك صياغة أجندة عمل حددت المهام في تحرير و تيسير التجارة و الاستثمار ،بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي و التقني .

تؤكد التجربة التعاونية داخل الآباك أهمية العامل الاقتصادي و قدرته على الجمع بين الفرقاء* سواء كان ذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية أو حتى تاريخية محضة ،فكل عضو من الآباك يعمل على الاستفادة القصوى من المنافع التي يوفرها هذا التجمع الضخم .

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى فتح أسواق آسيا الباسيفيكية ،إضافة إلى عدم السماح بالعمل المستقل و الموحد للآسيويين،وكذا عدم السماح بالعمل الاقتصادي المشترك–المستقل و الموحد للبلدان الآسيوية النامية في جنوب شرق آسيا (الآسيان)خاصة بعد طرح هذه الأخيرة لمشروع إقامة منطقة للتجارة الحرة [2]، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على حفظ التوازن بين القوى الآسيوية عن طريق

---

[1] - Jean-Luc Domenach :Op Cit P 175.

*دارت بين معظم دول الآباك حروب و نزاعات عديدة ،سواء أثناء فترة الحربين العالميتين أو أثناء الحرب الباردة خاصة بين أهم أقطاب هذا التجمع ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية ،اليابان ،الصين،روسيا ،دول جنوب شرق آسيا .

[2]- محمد السيد سليم : مرجع سابق ،ص 186 .

امتلاك قوة عسكرية و مقدرة دبلوماسية تجعلها على الدوام مستعدة لاسترجاع التوازن ،و العمل على مراقبة قدرات هذه الدول من جميع النواحي ،وخاصة كبح النزعة الصينية في ممارسة النفوذ الإقليمي المتوسع ،خاصة و أن لها من الإمكانيات ما يخولها ذلك خاصة على الصعيد الهوياتي فالصين تملك حضارة تستقطب معظم الشعوب الآسيوية ،و لهذا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إدماج الصين في دورة الاقتصاد الرأسمالي في العالم ،إضافة إلى كبح طموح الآسيان من خلال دمجها تدريجيا ضمن الفلك الأمريكي المجسد في الآباك ،وذلك لتفادي أي تحالف يجمع بين الآسيان و الدول الآسيوية القوية من أمثال الصين و اليابان و حتى الهند[1] .

ما زاد من التخوف الأمريكي هو التقارب الأوروبي الآسياني ،الذي بدأ بصفة غير رسمية عام 1972 ،من خلال لجنة التنسيق الخاصة للآسيانSCCAN و في فيفري1977 اقترح الاجتماع الخامس لوزراء الخارجية للآسيان في مانيلا أن تقيم الآسيان روابط مع مجلس وزراء الاقتصادي الأوروبي و لجنة النواب الدائمين التي من خلاله تستطيع الآسيان أن يكون لها تمثيل مضاد لمبدأ حماية المنتجات المحلية بفرض جمارك على الواردات المتنامي في دول المجتمع الاقتصادي الأوروبي[2]،وقد أخذ التعاون وضعه الرسمي سنة 1980 من خلال اتفاقية التعاون بينهما في عدة مجالات ،و توطدت العلاقة بين الدول الأوروبية و دول جنوب شرق آسيا في اجتماع آسيا –أوروبا ASEM الذي عقد مؤتمر قمته الافتتاحي في بانكوك من 01 إلى 02 مارس 1996 و ضم 10 دول من آسيا و دول الاتحـــاد الأوروبي، و تم الاتفاق على إنشاء محفل لرجال الأعمال يبدأ أعماله بفرنسا أواخر سنة 1996، و إنشاء مؤسسة آسيوية أوروبية مقرها سنغافورة في فيفري 1997 لتدعيم العلاقات على مستوى شعوب المنطقتين و تطوير الروابط المؤسسية بينهما[3] .

و توثقت العلاقات من خلال الاجتماع الوزاري للآسيان و الاتحاد الأوروبي AEMMالذي يمثل قمة الحوار و التعاون السياسي و الأمني و الاقتصادي بين الجانبين ،و يتم هذا الاجتماع مرة كل 18–24 شهر ،فالاتحاد الأوروبي إذن يشكل ثاني أكبر سوق تصدير للآسيان و ثالث أكبر شريك تجاري لها بعد اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية ،كما يمثل الاتحاد18%من حجم تجارة الآسيان الدولية عام 1995 فالآسيان أصبحت سوقا أساسية للسلع و الاستثمارات الأوروبية ،إذ زاد حجم الاستثمارات الأجنبية الأوروبية في المنطقة و بلغ معدل 39.5 بليون دولار أمريكي، كما أنها مركز عبور هام لأوروبا نحو أسواق آسيا الباسيفيك[4]،ولهذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض تواجدها على المحورين الآبكية في آسيا والأطلنطية في تعاملها مع أوروبا الغربية وعدم السماح بالعمل المنفرد

---

[1]- المرجع السابق ،ص 199 .

[2] – اتحاد دول جنوب شرق آسيا http://mojat.com/modules.php/28/5/2008

[3] – أسامة المجدوب : مرجع سابق، ص 95، 97.

[4] – اتحاد دول جنوب شرق آسيا .http://mojat.com/modules.php/28/5/2008

لأوروبا [1]، بل و أكثر من ذلك هناك من يرى أن مركز العلاقات الدولية يشهد تغيرا من المركز الأطلسي إلى المركز الباسيفيكي ،فاستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية خارج حدودها تنمو بشكل أفضل من داخلها ،مما يعني الإحساس الداخلي ببدء انتقال المركز،و يتعلق هذا بتقدم المعيار الاقتصادي على المعيار العسكري ،و هو ما يقود إلى التنبؤ بأن منظومات التعاون الإقليمي ذات المنهج المتكامل الذي يحقق مستوى راقيا من التطور في القدرات الاقتصادية و التكنولوجية ،سوف يكون لها دورها في إعادة صوغ العلاقات الدولية ،و على هذا الأساس فإن منظومات التعاون الإقليمية الآسيوية ،على غرار الآسيان في حال استمرار تطورها ،يمكن أن تفرض واقعا جديدا في آسيا ،معه قد لا يكون هناك مبررا للتواجد الأمريكي في المنطقة [2]،و هذا ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية لأن ذلك يفتح المجال أمام القوى الإقليمية خاصة اليابان و الصين اللتان تزيد علاقتهما بالآسيان بشكل واضح لدرجة أن الآسيان ترغب في الانضمام الياباني لها .

فاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالآباك يعود إلى إدراكها أن انتعاشها الاقتصادي لا يتأتى من التركيز على نظام دولي جديد له أبعاد سياسية أمنية و يتمركز على مبدأ الأمن العالمي بقيادتها ،وإنما بنظام تجارة حرة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية [3].

فاليابان إذن تشكل أحد المخاطر على الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة إذ تصنف كأكبر شريك اقتصادي لدول رابطة جنوب شرق آسيا[4]، و قد تمت هيكلة التعاون الآسياني الياباني من خلال إنشاء منتدى يجمعهما عام 1977 كإطار لمناقشة القضايا المشتركة في التجارة و الاستثمار و المساعدات الفنية ، و دعم التنمية و التعاون الثقافي ،و قد قدمت اليابان مساعدات لتنفيذ مشروعات صناعية للآسيان عام 1978 ، إضافة إلى إقامة مصانع بمساعدة يابانية في سنتي 1981 و 1983 إضافة إلى التفاوض بين الطرفين حول تخفيف اليابان من القيود على الواردات الزراعية من الرابطة[5]،وفي مؤتمر قمة الآسيان الثالث في ديسمبر1987 تم الإعلان عن شراكة جديدة تجاه السلام و الرخاء ،و قد بلغت العلاقات اليابانية الآسيانية درجة كبيرة من التقارب، ففي سنة 1996 بلغ التبادل التجاري بين الطرفين 109 بليون دولار أمريكي ممثلا بذلك 21%من إجمالي التجارة الخارجية للآسيان،و تمثل تجارة اليابان مع الآسيان15%من حجم تجارتها الخارجية و الاستثمارات اليابانية في الإقليم تتزايد عاما بعد آخر، كما تم الاتفاق على جعل منتدى الحوار بينهما سنويا ، حتى أنه في قمة الآسيان اليابان سنة

---

[1] - محمد السيد سليم : مرجع سابق،ص ،ص.189 ،195 .

[2] –هاني الياس خضر الحديثي :"مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي"،مجلة شؤون الأوسط ،(لبنان ،مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، العدد 89، نوفمبر 1999)،ص 25 .

[3] – كاظم هاشم نعمة ،مرجع سابق،ص 190 .

[4] -Pierre Weiss ,Op Cit P 105.

[5] -محمد محمود الإمام ،ص310 .

2001 تشكلت لجنة لبحث إقامة شراكه اقتصادية أوثق بين الطرفين [1]،إلا أن ذلك لا ينفي عدم الرضا الذي تشعر به دول الآسيان تجاه السياسة الاستثمارية اليابانية ،فهي لا تلبي احتياجات الاستثمار بسرعة بل تختار التوقيت من منظور تفاضلي و تنافسي [2].

و تسعى اليابان من تواجدها بالآباك إلى تأمين مناطق الاستثمار و التجارة في جنوب شرق آسيا،أما الصين فتأمل من خلال هذا الانضمام إلى استمرار وتيرة نموها من خلال استمرارية توفير مصادر النمو من تكنولوجيا ،رؤوس أموال ،موارد و أسواق، و تأمل البلدان الآسيوية الباسيفيكية في فتح الدول الكبرى أسواقها أمام منتجاتها [3].

و ما زاد من التقارب الآسياني الآسيوي هو إنشاء إطار الآسيان زائد ثلاثة ،أي دول الآسيان العشر زائد كل من الصين و اليابان و كوريا الجنوبية، ففي سنة 1996 تم دعوة وزراء خارجية الصين اليابان ، كوريا الجنوبية للانضمام لنظرائهم في الآسيان ،و توالت اللقاءات خاصة بعد الأزمة الآسيوية في سنة 1997 ،و في لقاء ما نيلا سنة 1999 تم تحديد 8 مجالات للتعاون الوظيفي و الاقتصادي ،وتم في سنة 2000 الاتفاق على إرساء آلية التمويل الجهوي أين أعلن أعضاء المجموعة عن "نظام المنطقة الكبير" حول مقايضة العملة لجعل الدول قادرة على حماية نفسها من أي أزمات مالية [4]،و هو ما ساهم في رفع نسبة المشاركة الآسيانية في حجم الدخل الإجمالي العالمي ،حتى أنه في قمة الفيتنام التي انعقدت في نهاية سنة 2004 قررت دول الآسيان زائد ثلاثة على الدخول في نقاشات من أجل إنشاء مجموعة شرق آسيا ما بين سنتي 2010–2015[5] ،و هو ما جعل Richard Stubbs يرى بأن مثل هذا التعاون له من الإمكانية ليصبح المؤسسة الإقليمية المهيمنة في شرق آسيا .

ففي نوفمبر 2002 وقعت كل من الصين و الآسيان اتفاقية إطار تحت اسم اتفاقية التعاون الاقتصادي الشامل الصيني–الآسياني ،من أجل التأسيس لمنطقة تجارة حرة ،أين يتم خفض تعريفة أكثر المنتجات إلى الصفر ،في تبادلاتها مع كل من اندونيسيا ،سنغافورة ،فلبين ،ماليزيا ،تايلاند بحلول 2010 ،و بحلول 2015 بالنسبة لكل من كمبوديا ،لاوس ،مينمار ،فيتنام .

هذه التطورات لها أهمية كبرى لأسباب عدة :

1 –التطبيق الناجح يمكن أن يؤدي إلى وجود واحد من اكبر مناطق التجارة الحرة حول العالم حيث ستشكل السوق الثالثة بعد الاتحاد الأوروبي و نافتا في أمريكا الشمالية ،بحجم تجارة إجمالية تقدر ب1.2 ترليون دولار .

---

[1]– اتحاد دول جنوب شرق آسيا http://mojat.com/modules.php/28/5/2008.

[2] – كاظم هاشم نعمة ،مرجع سابق ،ص 116 .

[3] – محمد السيد سليم ،مرجع سابق ،ص 199 .

[4] – ربيعي سامية :مرجع سابق ،ص 206 .

[5] -Guy Faure , Op,Cit,p 130 .

2 –هذه أول منطقة تجارة حرة تكون الصين عضوا فيها إلى جانب دول و أقاليم أخرى ،خاصة إقليم جنوب شرق آسيا .

3 –الآسيان تعتبر أول شريك خارجي في منطقة تجارة حرة .

4 –لهذه التطورات تأثير كبير على العلاقات السياسية بين دول الآسيان و الصين[1] .

إن النظام الدولي الحالي هو أقرب إلى نظام متعدد الأقطاب منه إلى النظام الأحادي القطبية ،خاصة على المستوى الاقتصادي أين برزت قوى اقتصادية على درجة عالية من التطور،شكلت دور المساوم في وجه القوة المهيمنة ،و مثال ذلك الاتحاد الأوروبي و اليابان و كذا الصين ،و بإمكان هذه القوى أن تلعب أدورا كبيرة إن لم تكن على المستوى العالمي فعلى الأقل على مستواها الإقليمي .

و لهذا سعت الآسيان إلى تنويع علاقاتها مع مختلف القوى الدولية و الإقليمية ،سواء من خلال تواجدها بالأباك،أو من خلال عقدها للاتفاقيات الثنائية مع دول و منظمات ،و ذلك منذ الاجتماع الأول لرؤساء حكومات الآسيان في عام 1976 ،حيث أعربت الآسيان عن استعدادها لتطوير علاقات مثمرة وتعاون قائم على تحقيق الصالح المشترك مع دول المنطقة ،و من أجل تحقيق الحد الأقصى من الاستفادة من المساعدات الخارجية،وافق الاجتماع الوزاري للآسيان الثاني و العشرين على تأسيس وحدة تعاون الآسيان ACU ،و التي تعد مسئولة منذ تأسيسها عن جميع نواحي تثمين المشاريع و إدارة و تمويل و دعم التعاون الوثيق مع شركاء الحور الممثلين في أستراليا ،التي تم تأسيس برنامج التعاون الاقتصادي معها سنة 1974 ،إضافة إلى كندا التي جمعت بينها علاقات رسمية منذ عام 1981 من خلال تأسيس لجنة التعاون المشتركة بين الآسيان و كندا JCC ،وقد تم تأسيس لجنة المراقبة و التخطيط المشتركة JPMC سنة 1994 للإشراف على تخطيط و تنفيذ المشروعات المتعددة ،و في سنة 1993 بدأت الآسيان و الهند حوارهما القطاعي في مجلات التجارة و الاستثمار و السياحة والعلوم و التكنولوجيا ،و تم تأسيس صندوق الآسيان –الهند لتمويل الدراسات المشتركة و أنشطة التعاون الأخرى ،و في عام 1997 فاقت مساهمة الهند في الصندوق 660 ألف دولار أمريكي و منذ عام 1995 تم تأسيس لجنة التعاون المشترك بين الآسيان و الهند لتوسيع نطاق التعاون و اتفقوا على بدأ الحوار السياسي بينهما على مستوى كبار المسئولين ،كما أقامت الآسيان علاقات تعاونية مع نيوزيلندا منذ 1970 و تطورت من خلال برنامج التعاون الاقتصادي بين الآسيان –نيوزيلندا لدعم الروابط الاقتصادية و التجارية ،و قد أصبحت كوريا الجنوبية شريكا لحوار الآسيان في جويلية 1991 في مختلف المجالات و تم تأسيس صندوق تعاون الخاص بينهما ،أما روسيا فقد أصبحت شريكا كاملا للحوار مع الآسيان سنة 1996 ،بعد أن كان شريك استشاري عام 1991 ،و في سنة 1997 تبنت الآسيان و روسيا قواعد إجراءات لجنة التعاون المشترك بينهما [2].

---

[1] - Sheldon W.Simon :China, The United States, and Southeast Asia ,London,Routledge,2008,p18.

[2] -اتحاد دول جنوب شرق آسيا .http://mojat.com/modules.php/28/5/2008

إن الأباك بضمها لأقوى الأقطاب الاقتصادية في العالم –الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان،الصين يجعل من وضع الآسيان الإقليمي في خطر من الاحتواء ،خاصة بعد الأزمة التي أصابت هذه الدول سنة 1997 و تعامل الأبـــاك تجاهها، فبقـــاء و استمرار الآسيان مرتبط بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها خاصة في مجال تحرير التجارة،و تقوية علاقاتها باليابان والصين باعتبارهما أكبر قوتين في آسيا، و إن لم يتحقق ذلك فإن الآسيان يمكن أن تذوب ضمن الأباك، خاصة إذا وسع هذا الأخير من أعماله[1] ، فالأباك هي أداة للسيطرة على اقتصاديات دول بدأت السير في مصاف الاتحادات الكبرى و لهذا على الآسيان أن تنوع من علاقاتها،من خلال إيجاد منافذ أخرى كتلك التي تجمعها بالاتحاد الأوروبي .

[1] - محمد المجدوب : مرجع سابق ، ص 435.

الفصل الثالث : دور رابطة دول جنوب شرق آسيا في تحقيق الأمن الإقليمي

المبحث الأول : الوضع الأمني في جنوب شرق آسيا

المبحث الثاني : آليات الرابطة في مواجهة التهديدات الأمنية

المبحث الثالث : العلاقة التفاعلية بين الآسيان و الأمن الإقليمي

تعتبر الآسيان أداة هامة لدخول دول جنوب شرق آسيا ضمن التفاعلات الدولية ،فقد جمعت بين دول عرفت على الأقل في فترة نشأتها كدول ضعيفة Weaker states لا يمكنها مواجهة مخرجات الحرب الباردة بمفردها ،فالصراع الإيديولوجي كان على أشده في الإقليم ،بعدما جمع بين أهم أقطاب هذه الحرب ،الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتي –روسيا حاليا– ،و لهذا كانت بدايات الآسيان أصلا ذات توجه أمني–سياسي،بهدف صد المد الشيوعي من جهة ،خاصة بعد تبني الفيتنام للإيديولوجية الشيوعية،و التوسع الذي قامت به في كمبوديا ،و من جهة أخرى عملت دول جنوب شرق آسيا من خلال الآسيان على ضمان حياد الإقليم من تضارب مصالح القوى العظمى ، وما ينجر عن ذلك من توترات و حروب،و هذا ما تأكد بالفعل من خلال تبني الرابطة لمعاهدة الصداقة والتعاون 1976/02/24 .

تطور دور الآسيان في الإقليم تبعا لتغيرات البيئة الدولية و الإقليمية ،من حيث نمط التفاعل و كذا من حيث طبيعة الفواعل في حد ذاتها، فقد سبق تشكل الآسيان قيام تجارب إقليمية عديدة، عملت على محاكاتها خاصة التجربة الأوروبية ،و انطلقت في تنمية دول الإقليم من خلال تدعيم التعاون الاقتصادي و تسهيل إجراءات التعاملات التجارية بين دول الإقليم، بل و أكثر من ذلك قامت بضم دول شكلت في السابق أعداء للآسيان ،و هذا السلوك في حد ذاته يحمل صبغة أو بعد أمني .

ما زاد من توجه الرابطة نحو التعاون الأمني المتعدد الأطراف ،هو بروز تهديدات على مستوى عالي من الخطر ،كالإرهاب و القرصنة ،التوترات الداخلية و النزاعات الإقليمية ،الهجرة الغير شرعية ، تجارة المخدرات...الخ، و هي تهديدات من الصعب التوصل لحلول لها بشكل منفرد ،ما أدى بدول الرابطة لتبني مبادرة إنشاء منتدى إقليمي أمني ،لم يجمع فقط بين دول الآسيان ،و إنما ضم أيضا في طياته أهم القوى الإقليمية و في ذلك مغزى داخلي و آخر خارجي .

من خلال هذا الفصل يمكن طرح العديد من التساؤلات من بينها :

1–كيف يمكن للآسيان أن تحقق الأمن الإقليمي ،و وحداتها السياسية لم تستطع بعد ضمان الأمن والاستقرار الداخلي ؟

2–كيف يمكن لرابطة دول جنوب شرق آسيا أن تحد من النزاعات الحدودية بين دولها ؟

3–هل يمكن أن تنجح جهود التعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا ؟

المبحث الأول : الوضع الأمني في جنوب شرق آسيا

الأمن في جنوب شرق آسيا مرتبط بمجموعة من العوامل ،جزء من هذه العوامل مرتبط بدول الإقليم ،و هذا فيما يتعلق باستقرار الأنظمة السياسية داخليا من جهة،ومن جهة أخرى الحد من النزاعات الحدودية بين دول الإقليم ،و الجزء الآخر من العوامل مرتبط برؤى و استراتيجيات القوى الإقليمية تجاه الإقليم كاليابان و الصين،وكذا القوى العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و الاتحاد الأوروبي ،وهذا فيما يتعلق بالمخاطر و التهديدات العابرة للقارات خاصة منها ظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة .

المطلب الأول : المرجعية العملية لمفهوم الأمن لدى الآسيان

كان للبيئة التي نشأت فيها الآسيان تأثير كبير على صياغتها لمفهوم الأمن الخاص بها ،خاصة التطورات التي عرفها الإقليم بعد نهاية الحرب الباردة ،فقد كان لسياسة القوى الإقليمية و الدولية في الإقليم تأثير كبير على مفهوم الأمن و كذا آليات تحقيقه،و هذا لا ينطبق على الآسيان فحسب ،فآسيا بأقاليمها المختلفة شهدت تطبيق استراتيجيات متباينة تعتمدها قوى إقليمية أو دولية من داخل آسيا و من خارجها تبعا لطبيعة المصالح و التهديدات ،و في هذا الإطار تعمل القوى الآسيوية المركزية مثل اليابان و الصين والهند و روسيا ،على إقناع الدول و المنظومات الإقليمية بدورها السلمي ،واستعدادها لبناء علاقات إقليمية تقوم على أساس تنمية روح الاعتماد المتبادل و المصالح المشتركة بعيدا عن طموحات الهيمنة ،و التصدي لارادات الهيمنة القادمة من مراكز الاستقطاب الدولية الأخرى .

أخذت الآسيان قوة الدفع الرئيسية انطلاقا من إفرازات الحرب الباردة و مقتضيات المواجهة الأمريكية –السوفيتية،و وظفت هذه المقتضيات من أجل استقطاب الدعم الأمريكي –الأوروبي لدفع أركان التعاون الإقليمي في المنطقة ،وقد استفادة الرابطة من ذلك كثيرا ،لاسيما على صعيد قيام الولايات الأمريكية المتحدة بتحمل أعباء دعم المنطقة اقتصاديا للحفاظ على استقرار نظم الحكم فيها و تأمينها في مواجهة الأخطار الخارجية ،حيث دخلت المنطقة ضمن إطار السياسة الأمنية الأمريكية الرامية لاحتواء المد الشيوعي[1] .

من أجل هذا سعت الآسيان منذ البداية لضمان حيادها بسبب احتمالات المواجهة بين القوتين العظيمتين أثناء الحرب الباردة ،فالولايات المتحدة سعت لتطويق الاتحاد السوفيتي ،و هذا الأخير حاول التخلص من سياسة الاحتواء من خلال العمل على استغلال منطقة آسيا في التحكم في الممرات المائية

[1]-ممدوح أنيس فتحي:الدور الجديد للقوى الكبرى في آسيا،في محمد السيد سليم:آسيا و التحولات العالمية ،(مصر،مركز الدراسات الآسيوية،1998)،ص156 .

التي تربط شمال شرق آسيا مع منطقة الشرق الأوسط ،و التي تمر عبرها إمدادات النفط لاسيما مضيق ملكا Malacca الواقع بين ماليزيا و سنغافورة شمالا ،وسومطرة جنوبا،و زاد الأمر سوءا بعد تبني أحد دول إقليم جنوب شرق آسيا للإيديولوجية الشيوعية ممثلا في الفيتنام،إضافة إلى تدعيم الاتحاد السوفيتي بعض الفصائل المتمردة في كل من تايلاند ،ماليزيا و أندونسيا ،و هذا ما عزز من رغبة هذه الدول في الاتحاد من أجل مواجهة هذا التهديد .

تغيرت الأوضاع مع نهاية الحرب الباردة ،إذ قلصت الولايات المتحدة الأمريكية من حجم قواتها في المنطقة ما أدى لحدوث نوع من الفراغ الأمني ،ما دفع بدول الرابطة لبحث قضية التعاون الأمني فيما بينها بصورة أكبر،و تبني سياسة أمنية متعددة الأقطاب قائمة بالأساس على الدول الرائدة في الإقليم التي تقوم بدور الموازن فيما بينها .

إن التوجه الأمريكي في الإقليم بعد الحرب الباردة مرتبط باستراتيجيتها الكونية الشاملة ،القائمة على مبدأ تقاسم المسؤوليات الأمنية في الإقليم لضمان تخفيف الأعباء التمويلية ،و المحافظة على النفوذ الأمريكي بأقل قدر من التواجد العسكري ،مع امتلاك القدرة على الرد السريع ضد أي تهديد ،و لهذا قامت الولايات المتحدة بإغلاق قاعدتي كلارك الجوية و يوبيك البحرية في الفلبين،كما خفضت قوتها في اليابان و كوريا الجنوبية ،وصارت تعتمد على شبكة العلاقات و الروابط العسكرية الثنائية مع دول الإقليم ،ولذا وصف الدور الأمريكي في المنطقة بنمط ممارسة النفوذ عن بعد[1] .

في هذا الجو برزت العديد من القضايا الخلافية بين دول الآسيان ،و هي قضايا ترتبت على التحولات العالمية ،لاسيما أمن و استقرار المنطقة بعد انسحاب الولايات المتحدة ،فماليزيا و تايلاند رأى ضرورة الاعتماد على الذات و تدعيم الروابط مع القوى الإقليمية الرئيسية و الابتعاد على المراهنة على الدور الأمريكي ،في حين رأت سنغافورة و الفلبين ضرورة الاعتماد على ضمانات أمريكية من خلال إبرام اتفاقيات دفاعية[2].

إلا أن تعدد مصادر التهديد الأمني في الإقليم من انتشار للأسلحة النووية و المنازعات حول الحقوق الإقليمية ،و احتمالات التنافس بين القوى الإقليمية و الدولية ،إضافة إلى أزمات عدم الاستقرار الداخلي ،أدى بدول الآسيان لتبني صيغة مركبة لإحلال إطار جديد للسلام و الأمن في جنوب شرق آسيا ، و التي تقوم على وضع مستويات عديدة للعمل و التحرك السياسي ،و التأكيد على العمل داخل إطار أمني إقليمي مشترك و هو ما تجسد من خلال المنتدى الإقليمي للآسيان .

فدول جنوب شرق آسيا تعيش في قلق مستمر مما قد تفضي إليه تطور العلاقات الروسية–الصينية و حصول هذه الأخيرة على أسلحة روسية متطورة ،ما يمنح فرصة للصين للعمل بحرية كبيرة تساعدها في الاضطلاع بدور القوة الإقليمية المهيمنة على إقليم الآسيان ،إلا أن التواجد الياباني بدد

[1]- المرجع السابق ،ص 97 .

[2]- المرجع السابق ،ص 157 .

نوعا ما مخاوف دول الآسيان خاصة بعد طرح "مذهب هاشيموتو" نسبة لرئيس الوزراء الياباني الذي أرسى خلال جولته إلى دول الآسيان جانفي 1997 خطة اليابان الجديدة التي تقوم على ما يلي :

– يعتمد التعاون الياباني –الآسياني على الاستقرار الإقليمي ،و على الحضور العسكري الأميركي .

– مناشدة الآسيان لإشراك الصين و دعم مساعيها التصنيعية المدنية .

– مقترح لحوار صريح حول القضايا الأمنية الإقليمية مع كل من أعضاء الآسيان بشكل ثنائي[1] .

من خلال تحليل هذه النقاط الثلاث تتبين الاستراتيجية اليابانية تجاه إقليم جنوب شرق آسيا ،إذ تعمد لربط وجودها بالدعم الأمريكي ،و هذا راجع إلى إدراكها لضعفها من الناحية العسكرية مقارنة بالقوة الصينية ،خاصة وأن اليابان قلصت دعمها للمجال العسكري لفترة طويلة لحساب المجال الاقتصادي أين تصنف اليوم ضمن أضخم الاقتصاديات العالمية .

كما أنها تعمل بصورة مستمرة على منع الهيمنة الصينية على الإقليم ،أو حدوث أي تقارب صيني آسياني من شأنه الإضرار بمستقبل التواجد الياباني بالإقليم .

عملت رابطة دول جنوب شرق آسيا أثناء الحرب الباردة على تفادي التحالفات مع القوى العظمى،بيد أن انتهاء الحرب الباردة ،و تبلور بيئة إقليمية جديدة أفضى إلى تطوير آفاق أوسع، ليشمل بشكل كبير الجوانب الأمنية السياسية .

فتفكك الاتحاد السوفيتي و افتقار الإقليم لمنظومة شاملة تحد من تنامي النزاعات الإقليمية ،و السعي لاحتواء أدوار القوى الكبرى ضمن منظومة سياسية–أمنية أوسع تفاديا لهيمنة قوة كبرى واحدة على شؤون الإقليم ،و تعزيز الأمن الإقليمي من أجل توسيع اطر التنمية الاقتصادية ،و تعزيز عمل الرابطة لتكون لاعبا فاعلا في ترتيب شؤون الإقليم و العلاقات الدولية ككل ،عملت الرابطة على تبني رؤية جديدة لنظام التعاون الإقليمي تقوم على :

–عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

–الاحترام المتبادل لاستقلال و سيادة و هوية كل دولة .

–حرية التصرف لكل دولة في علاقاتها مع دول العالم .

–حل المشكلات الإقليمية بالطرق السلمية و الابتعاد عن التهديد بالقوة أو استخدامها .

–تعزيز التعاون سياسيا و اقتصاديا و أمنيا بين دول الإقليم .

و بناءا على هذه المبادئ توضحت ملامح الرؤية الآسيانية فيمايلي :

*المساهمة الفعالة في العمل الإقليمي المتعدد الأطراف .

*تعزيز التعاون العسكري بين دول الإقليم .

---

[1]- هاني الياس خضر الحديثي : "مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي" ،مجلة شؤون الأوسط ،(لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ، العدد 89 ، نوفمبر 1999)، ص 42 .

*الدعم الفعال لبناء ترتيبات إقليمية جديدة رسمية و غير رسمية متعددة الأطراف للحوار السياسي و الأمني .

*العمل على خلق توازن إقليمي مستقر قائم على توازن المصالح و ليس على توازن القوى ،من خلال العلاقات الفعالة و الحوار البناء مع القوى الكبرى .

*تفعيل التعاون مع الصين و اعتبرها شريكا متكاملا و فتح حوار أوسع معها ، بهدف ربطها بكافة محاولات بناء نظام إقليمي جديد كشريك إستراتيجي[1] .

فالآسيان تبنت مدخلا يشدد على الحوار المتعدد الأطراف ، المرتكز على التوافق في ظل أطر شاملة كالمنتدى الإقليمي للآسيان ، و هي بهذا تعمل على احتواء الخلافات البينية ،و الحول دون أن تصبح المشاكل الداخلية مدعاة لتدخل الأطراف الخارجية ،فالرابطة تشكل أرضية سياسية مشتركة لتسوية الخلافات ،و هذا دون الدفع باتجاه تحويل الرابطة إلى منظمة أمنية ،بل اعتبارها وسيلة لتفعيل التعاون الأمني–السياسي ،و تفادي المشاكل العسكرية–الأمنية ،و الحفاظ على الإقليم كمنطقة خالية من الأسلحة النووية .

من خلال ما تقدم يتبين أن مفهوم الآسيان للأمن قائم على إبعاد التنافس ،و بناء الثقة بين دول الإقليم ،و بينها و بين الدول الإقليمية الرائدة في المنطقة خاصة الصين و اليابان ،إذ حرصت الرابطة على إقامة علاقات اقتصادية و تجارية من خلال إنشاء آسيان زائد ثلاثة ،و بهذا توفر إطارا للتشاور حول القضايا الشائكة خاصة تلك المواضيع المتعلقة بالنزاعات بين الصين و بعض دول الرابطة حول بعض الجزر ،و هو ما يتوافق و الرغبة الصينية في بناء نظام إقليمي ،ما يجعلها تعمل على إزالة أسباب العداء الإقليمي لها و تقبل البيئة المحيطة بها للفعل السياسي الصيني .

طرح مفهوم التعاون الأمني لدى رابطة دول جنوب شرق آسيا لأول مرة ،من قبل وزير خارجية دولة الفلبين R.Manglaupus في المؤتمر الوزاري لدول الآسيان في جاكرتا سنة 1989 ،في ذلك الوقت كان هناك دعم ضعيف لأي توسع في أدوار الرابطة ،إلا أن النشاطات الصينية في جنوب بحر الصين ،إضافة إلى تقلص الوجود العسكري الأمريكي في الإقليم ،أدى إلى إدراك الآسيان إلى الحاجة إلى إقامة أطر و تنظيمات مهامها هو تفعيل الحوار في القضايا الأمنية،و هنا بدأت سلسلة من الحلقات النقاشية حول طبيعة و شكل الحوار[2] .

يمكن رصد البيئة الأمنية للآسيان من خلال حجم الإنفاق العسكري في الإقليم، و لذا دول الجوار فمعظم الدول الآسيوية رفعت من ميزانيتها العسكرية حتى سنة 1997 ،فبعكس دول العالم الأخرى التي قلصت ميزانيتها منذ نهاية الحرب الباردة فإن الدول الآسيوية رفعت من حجم نفقات الدفاع من

---

[1] -هاني الياس خضر الحديثي :صراع الارادات في آسيا،مرجع سابق ،ص 113 .

[2] -Larry M.Wortzel :The ASEAN regional forum :Asian security without an American umbrella ,1996,p9 .

6٪ إلى 25٪ في السنوات من 1986 –1993 من أجل بلوغ المستوى الأوروبي (130 مليار دولار)،و قد تجاوزت ميزانية اليابان من 28 إلى 53 مليار دولار من سنة 1990حتى سنة 1995 ،أما كوريا الجنوبية فقد حددت ما بين 10.6 حتى14.4 مليار دولار وتايوان ما بين 8.7 حتى 11.3 مليار دولار سنة 1994 ،في حين تراوحت الميزانية العسكرية لماليزيا ما بين 4٪ و11 ٪ من مجموع الميزانية العامة ما بين سنتي 1992 – 1996 ،أما سنغافورة فقد ارتفعت إلى 20٪ سنة 1995 ،و قد أقرت الفلبين في نفس السنة مخطط التحديث العسكري لمدة 15 سنة [1].

لا يجب المبالغة في أهمية هذه الأرقام ،فهي تعد محتشمة إذا ما تم مقارنتها بدول الشرق الأوسط و أقاليم أخرى في العالم ،كما أن هذه الأرقام قد لا توجه ضد التهديدات الأمنية الداخلية أو الدولية ،ففي حالات كثيرة التهديد الحقيقي لا يقاوم بالقوات العسكرية التقليدية أو النووية ،أين يصبح إقامة جسور اقتصادية و ثقافية ودينية و سياسية أهم من رفع حجم القوات العسكرية .

يمكن إرجاع ارتفاع حجم الإنفاق العسكري في دول جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة إلى سببين رئيسيين:

1–السبب الأول :يرجع إلى تغير سياسات القوى الكبرى في الإقليم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ما أدى بدول الإقليم إلى الشعور بضرورة الاعتماد الذاتي في المجال الأمني .

2–السبب الثاني :راجع إلى تفاقم الأوضاع الداخلية ،فسابقا شعوب الإقليم كانوا منشغلين بالحرب الباردة و مخرجاتها ،لكن بعد نهايتها صار توجه الشعوب نحو السياسات الداخلية ،ما ولد العديد من التوترات الداخلية التي تفاقمت في أحيان كثيرة إلى اشتباكات عنيفة بين السلة السياسية و مواطنيها .

المطلب الثاني : عوامل اللاأمن في جنوب شرق آسيا

[1]--Jean-Luc Domenach ,Op Cit. P 213.

لتحليل عوامل اللاأمن يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات :

*على المستوى الداخلي : ممثلا في عوامل اللااستقرار السياسي داخل دول الرابطة .

*على مستوى الرابطة :ممثلا في التوترات القائمة بين دول الرابطة من الناحيتين السياسية والعسكرية

*على المستوى الإقليمي :ممثلا في التهديدات الناتجة عن دول الجوار من جهة ،و من جهة أخرى التهديدات العابرة للحدود .

1*على المستوى الداخلي:

تعرف معظم دول جنوب شرق آسيا انقسامات طائفية و أخرى عرقية ،ما يجعل هذه الدول تعاني من عدم الاستقرار الداخلي ،و نشوب العديد من التوترات الداخلية المعيقة لعملية التنمية الداخلية ، و التكامل الإقليمي ،كما أن حداثة نشأت دول الآسيان جعل منها دول هشة ،فدول الإقليم شهدت قيام العديد من الحركات الانفصالية و الانقلابات العسكرية ،و الإضرابات و التظاهرات المناهضة للحكم التسلطي ،خاصة في ظل الانتشار العالمي لمعايير و قيم الديمقراطية و الحكم الراشد .

و كمثال عن عدم الاستقرار الداخلي لدول الرابطة ،نتطرق إلى إندونسيا المصنفة الأولى في الإقليم من حيث الحجم السكاني ،و التي عانت سابقا من النزاع في تيمور الشرقية ،التي تحصلت في نهاية الأمر على استقلالها و انفصالها بذلك عن اندونسيا ،و هذا ما فتح الباب واسعا أمام باقي الأقليات في مطالبتها بالاستقلال ،و هو ما تعرفه مع حركة أتشيه الحرة ،و أتشيه هي ولاية واقعة شمال جزيرة سومطرة ،تقطن بها أغلبية مسلمة ،والمنطقة غنية بحقول الغاز ،وقد بدأ النزاع سنة 1976 مع إنشاء حسن دي تيرو حركة أتشيه الحرة ،ليتسع النزاع ويعلن الجنرال سوهارتو* الولاية منطقة عمليات عسكرية ،خاصة ما بين سنتي 1989-1998 ،و زاد الأمر سوءا بعد الهجمات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة بتاريخ 2001/9 .

انعقدت العديد من جلسات المفاوضات ،أفضت في 2002/12/8 إلى وضع اتفاق سلام بين متمردي الحركة و الحكومة الاندونيسية ،و بهذا تم وضع حد مؤقت لأطول النزاعات في جنوب شرق آسيا و أكثرها دموية ،خاصة عندما وافق الطرفان على إجراء انتخابات محلية سنة 2004 ،كما وافقت اندونيسيا على منح الولاية حكما ذاتيا اعتبارا من جانفي 2002 ،وينص اتفاق الحكم الذاتي على تقاسم الموارد ،و اعتماد الشريعة الإسلامية بالولاية ،إلا أن هذا لم يلغي نهائيا فكرة الاستقلال التام [1].

و كذلك هو الحال في الفلبين التي تشهد صراع حاد في جنوبها ،لأسباب دينية و أخرى عرقية ، أساس النزاع ممثل في التمرد الذي يخوضه شعب إقليم مورو المسلم ،الذي ترجع أصوله للشعب

---

* سوهارنو هو رئيس إندونسيا ،تولى الرئاسة بعد إطاحته بالرئيس السابق سوكارنو سنة 1965 .

1 – أحمد الرفاعي :أتشيه : أحد أقدم النزاعات في جنوب شرق آسيا في طريقه على الانتهاء 2002/12/8 .
http://www.kuma.net.kw/newsagenciespublicsite/31-8-2009/14:06.

الملاوي ،و التي تستقر على مساحة مقدرة ب110 ألف كلم² شاملة بذلك جزر ميندناو ،باسيلان،صولو طاوي ،طالي .

تتولى الجبهة الوطنية لتحرير المورو تحقيق مطالب هذه الجماعة ،سواء من حيث المواجهة العسكرية أو إدارة المفاوضات ،إلا أن الجبهة عرفت انقساما أدى إلى تشكل جبهة تحرير مورو الإسلامية بزعامة الشيخ سلامات هاشم سنة 1977 ،بعد اختلاف الرؤى حول حل القضية ،إذ رأى نور ميسواري* اندماج المسلمين تحت السيادة الفلبينية ،في حين رأى سلامات هاشم** ضرورة الحصول على كيان مستقل .

كما انشقت جماعة أخرى سنة 1991 ،و هي جماعة أبو سياف ذات التوجه المتطرف ،و المختلفة تماما عن جبهة مورو الإسلامية و التي أدت على تفاقم الوضع في الإقليم لغير صالح مسلمي الإقليم بسبب الدعم الخارجي الذي تلقته الفلبين خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بعد عد هذه الجماعة ضمن صنف الجماعات الإرهابية .

تسبب هذا الأمر في قيام الفلبين بالانقلاب في كل مرة على نتائج المفاوضات ،التي عملت العديد من دول الإقليم على إقامتها لتجاوز النزاع خاصة توسط ماليزيا لأسباب عرقية و أخرى عقائدية [1].

كما برزت العديد من الانتفاضات في دول الرابطة ممثلة في حروب العصابات في كل من ماليزيا و الفلبين إضافة إلى الحرب في الفيتنام ،و التحولات في النظم السياسية مثل ما حدث في الفلبين مع نظام ماركوس[2].

أما تايلاند فقد عرفت سابقا سنة 1973 ثورة مدنية ضد الحكومة ،أدت لتشكل حكومة ديمقراطية انتهى عهدها سنة 1976 ،أين استولى العسكريين على السلطة ،إلا أنه منذ سنة 1979 صارت الحكومة تختار وفقا للنتائج التي تفرزها الانتخابات ،و استمر ذلك لغاية سنة 1991 ،أين استولى العسكريين مجددا على السلطة[3] .

و في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من الأنظمة السياسية داخل الرابطة ،إذ تصنف إلى نظم تعددية ديمقراطية كتايلاند ،و نظم نصف ديمقراطية كما هو الحال في ماليزيا و سنغافورة ، و أخرى تسلطية ممثلة في فيتنام، لاووس، كمبوديا، مينمار.

---

*نور ميسواري هو زعيم الجبهة الوطنية لتحرير المورو.

** سلامات هاشم هو زعيم جبهة تحرير المورو الإسلامية ،توفي سنة 2003 و خلفه الحاج مراد .

1 –إنجي الخولي :تاريخ المسلمين في الفلبين : جبهة مورو .... http://www.imtidad.com/20/03/2006.

[2] - Jaque Tenier:Op,Cit , P147.

[3]-الموسوعة العربية العالمية ،السعودية ،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع ،الجزء 22 ،الطبعة 2، 1999 ،ص 60 .

إلا أن هذا التصنيف لا يمكن اعتماده بصفة نهائية ،فمعظم دول الآسيان تعرف انعدام الاستقرار السياسي ،و الانقلابات المتكررة ،و يمكن إرجاع ذلك ،إلى حداثة نشأت هذه الدول من جهة ،و من جهة أخرى التنوع العرقي و الديني و الاجتماعي داخل دول رابطة دول جنوب شرق آسيا .

2*<u>على مستوى الرابطة</u> :

في بداية الستينيات كانت التوترات الحدودية بين الدول الأعضاء جد نشيطة ،فمعظم الدول كانت محتلة باستثناء تايلندا ،و هو ما خلف خريطة حدودية متداخلة و غير مضبوطة ،تسببت في نشوب النزاعات بين دول الإقليم ،إلى جانب هذا برزت النزاعات ذات الطابع الإيديولوجي .

عندما أقيمت الآسيان كانت الصين و الفيتنام الشمالية في الجبهات العدائية جغرافيا، و المناهضة نظاميا و الضدية إيديولوجيا ،إلا أنه تم تجاوز ذلك بعد الحرب الباردة ،بل أكثر من ذلك تم ضم الفيتنام للرابطة و الدخول مع الصين في علاقات و حوارات على نطاق جد واسع .

تختلف و تتباين وجهات النظر حول مصدر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة ،ففي حين تتخوف اند ونسيا وماليزيا من الصين ، نجد سنغافورة تبدي قلقها من إعادة العسكرة اليابانية ،فقد حذر رئيس وزراء سنغافورة Goh chok tong من تراجع الوجود الأمريكي ،لأن ذلك يفتح المجال أمام التنافس على القيادة الإقليمية بين الصين ،الهند ،اليابان ،كما تتخوف من الاضطراب بين الصين و الولايات المتحدة حول ملف حقوق الإنسان ،و القضايا التجارية ،و احتمال تأثير ذلك على الاستقرار و الأمن في الإقليم ،و كذا القلق اتجاه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الإقليم ،و المسماة بمبادرة أمن شرق آسيا(East Asia Security Initiative (EASIالتي أطلقتها سنة 1992 ، و التي من خلالها قررت خفض القوة الأمريكية من 135.000 جندي إلى ما يقارب 120.000 جندي [1].

كما أن المشاكل البيئية التي تصيب إقليم جنوب شرق آسيا ،كنتيجة لوضع أهداف قصيرة الأمد فأندونسيا كل سنة و طيلة الفترة الممتدة من جويلية إلى غاية سبتمبر يتم قطع الأشجار بصفة عشوائية،ضف إلى ذلك التلوث البيئي الناتج عن الاحتراق السنوي للغابات ،إذ تم تحطيم 6.6 مليون هكتار خلال السنوات السبع الماضية ،وإتلاف حوالي 70٪ من مساحة أشجار القرام ،إضافة إلى الكوارث الطبيعية التي تمر بها معظم دول الإقليم كل سنة [2].

ضف إلى ذلك عدم قدرة دول الرابطة على مجارات الديناميكية الاقتصادية الهائلة لكل من الصين اليابان ،الهند ،وكذا استمرار النزاعات الثنائية بصورة بطيئة ،واحتكام دول الإقليم في بعض القضايا النزاعية لمحكمة العدل الدولية بدلا من الرابطة إضافة إلى التوترات الإقليمية الفرعية ،بين تايلاند

---

[1]- Amitav Acharya :<u>Constructing a security community in Southeast Asia</u>:Op,Cit , P 168.

4 - The Singapore Institute of International Affairs, <u>Regional integration ,trade and conflict in Southeast Asia</u> : Op,Cit , P32 .

و بورما ،إذ تدعي هذه الأخيرة أن تايلاند تزود ملجأ لأقلية karen ببورما ، و أيضا المخاوف التايلندية حول الدعم الذي يتلقاه الانفصاليين في جنوب تايلاند من شمال ماليزيا ،الراغبين في الاتحاد مع الملاويين ،ففي جوان 2005 ظهرت توترات بين الدولتين ،بسبب هروب الانفصاليين ذوي الانتماء العرقي المالاوي لشمال ماليزيا للهروب من الجيش التايلندي [1].

و قد قام توتر بين أند ونسيا و ماليزيا، عقب طرد ماليزيا نحو مليون عامل دخلوا إليها بطريقة غير شرعية من بينهم 450ألف أندونسي، و تصاعد التوتر بسبب النزاع الإقليمي في بحر سالويزي خاصة في أكتوبر 2005 ،عقب منح شركة بتروناس الماليزية حقوق التنقيب في النفط لشركة شيل في المنطقة المتنازع عليها و ردت أندونسيا بإعطاء نفس الحقوق لشركة أخرى [2].

إن توسع الرابطة فرض أعباء أمنية جديدة بسبب الحدود البحرية الغير مضبوطة و تداخلها ،و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى الطبيعة الجغرافية لدول الإقليم ،فمعظم أقاليم الدول عبارة عن أرخبيلات تبرز و تختفي فيها الجزر حسب حركة المد و الجزر ،و هو ما أدى لصعوبة ضبط الحدود بصفة نهائية .

من بين العوامل الغير عسكرية التي أدت لعدم الاستقرار على مستوى الإقليم ،نميز الأزمة المالية لسنة1997 ،فقد تسبب انخفاض العملة التايلندية و تراجع الدولار*في أزمة مالية إقليمية أفلست فجأة دول الآسيان ،إذ تقلصت أسواق جنوب شرق آسيا وانكمشت بشدة مع التنازل الحاد للطلبات [3]، و انتشرت الأزمة من تايلندا إلى بقية النمور الآسيوية ،بسبب نزوح الرساميل الأجنبية و المحلية منها وخاصة القصيرة الأجل ،ونتج عن ذلك انخفاض كبير في أسعار صرف عملاتها تجاه الدولار الأمريكي و بنسب مختلفة ،على الرغم من تدخل مصارفها المركزية بائعة مبالغ ضخمة من الدولارات الأمريكية للحيلولة دون انخفاض أسعار صرف عملاتها أو للتخفيف من هذا الانخفاض[4] ،و قد كانت اندونسيا و كوريا الجنوبية من أكثر المتضررين ،و هناك مجموعة من العوامل المشتركة بين البلدان فيما يخص أسباب الأزمة و هي كالآتي :

1- الاعتماد المفرط على الاقتراض الأجنبي القصير الأمد من الشركات الخاصة و البنوك .

2- زيادة الاستثمار في ميدان العقارات .

3- نقص مراقبة عمل المؤسسات المالية ،و الاعتماد المفرط على الدولار الأمريكي [5] .

---

[1] - Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges ,2007 . http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/.

[2]- مدحت أيوب :"بؤر التوتر الإقليمي في آسيا ،الأسباب و الحلول"،مجلة السياسة الدولية ، (المجلد 42 ،العدد 167،جانفي 2007) ،ص 130 .

[3] - Jaque Tenier:Op,Cit , P155.

*حتى سنة 1997 العديد من الدول الآسيوية مثل كوريا هونغ كونغ ،تايوان و لاسيما دول الآسيان ماليزيا، تايلاند، فلبين، سنغافورة ربطوا عملاتهم بالدولار الذي انخفض

3- محمد الأطرش :"حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة" ،مجلة المستقبل العربي ، (العدد 244 ،جوان 1999) ،ص12.

[5] - Sueo Sudo ,Op. Cit,p27 .

لقد كان للعوامل المالية دورا كبيرا في الأزمة ،و المتعلقة بالديون المالية ،كتحويل عملة محلية أو دين بعملة محلية إلى عملة صعبة ،أو تحويل دين بعملة محلية إلى عملة محلية أخرى ،و ما زاد من سرعة الأزمة هو تدفق الاستثمارات الأجنبية الخارجية ،ما أدى إلى تزايد في استيراد مستلزمات التوسع الداخلي من سلع و خدمات استثمارية و استهلاكية .

كما أن معظم الاستثمارات وجهت نحو توسيع الطاقات الإنتاجية في قطاع التصدير ،لتأمين العملات الأجنبية لتسديد أصول الاستثمارات و التوظيفات الأجنبية ،ما تسبب في توسع قطاع التصدير ووصل لحد الإشباع بالنسبة للطلب الخارجي ،ما أدى لانخفاض أسعار الصادرات ،ما نتج عنه صعوبة تسديد القروض و فوائدها [1].

كما أن اعتماد دول الآسيان على سياسة الاندماج في الأسواق العالمية ،و الأخذ بسياسة تصدير السلع الصناعية إلى الأسواق العالمية خاصة إلى الولايات المتحدة و اليابان ،و دخول هذه البلدان في عمليات الاندماج المالي ،إضافة إلى انخراطها المبكر في عمليات خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية كالمجال المصرفي ،ضف إلى ذلك السهولة المفرطة في حرية انتقال الأموال من و إلى تلك البلدان عرضها لضغط متواصل ،كما أن السياسات الداخلية كان لها الأثر الواضح في استتباب الأزمة من خلال انتشار الفساد المالي الناشئ عن تحالفات تفشت بين بعض مديري الاستثمار و أفراد من الأسر الحاكمة[2] .

تنعكس الأزمة الاقتصادية في عدد من البلدان ليس في الركود الاقتصادي فقط ،و إنما في كساد أو انهيار اقتصادي ،أي في انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي ،و معاناتها من نسب نمو ضعيفة ،مع كل ما يتضمنه ذلك من تسريح ملايين العمال ،و من انتشار كبير للفقر و الإفلاسات ،و من اضطرابات و توترات سياسية ،و من فقدان عدد منها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي لصالح صندوق النقد الدولي ،فبلدان الكساد الاقتصادي هي التي بدأت فيها الأزمة الاقتصادية سنة 1997 ،أي بلدان ما كان يسمى بالنمور الآسيوية و التي انعكس فيها الكساد أساسا في عام 1998[3] .

في محاولة لإيجاد الحلول عقدت تايلاند اتفاقية مع صندوق النقد الدولي ،لتنفيذ إصلاحات أساسية كتبني سياسة القرض المفتوح كبديل لخيار التقشف المالي الصارم[4] ،أما ماليزيا فقد كانت الدولة الوحيدة التي أقرت مقاييس تقييد التبادلات مناقضة بذلك توصيات صندوق النقد الدولي ،الذي اقترح لتجاوز الأزمة القيام بإصلاحات هيكلية ،و قد أدت سياسة الإصلاح هذه في جميع دول الإقليم إلى محاربة الفساد و التملص الضريبي ،وإعادة تنظيم الجماعات الخاصة أو العامة المثقلة بالديون

---

[1]- محمد الأطرش :مرجع سابق ،ص9 .

[2]–علي العطار :العولمة و النظام العالمي الجديد ،(لبنان،دار العلوم العربية ، ط 1 ، 2002)،ص 73 .

[3]–محمد الأطرش :مرجع سابق ،ص7 .

[4] -Sueo Sudo ,Op. Cit,p27 .

و إصلاح النظام البنكي[1].

وقد كان للأزمة المالية لسنة 1997 تأثير كبير في المجال العسكري لدول الرابطة ،فقد أنفقت البلدان الآسيوية سنة 1996 ما يقارب 165 بليون دولار على قواتها المسلحة ،ومع هذه الأزمة انخفضت النفقات بشكل ملحوظ ،فأندونسيا علقت مشتريات الأسلحة كليا ،أما تايلاند فقلصت ميزانية دفاعها من 2.6 بليون دولار أمريكي إلى ما يقارب 2 بليون دولار ،في حين ماليزيا قطعت أكثر من 20٪ من ميزانية دفاعها [2]،و هنا يتضح تأثير القوى على بعضها البعض ،فالقوة العسكرية لا يمكن فصلها عن القوة الاقتصادية للدول .

رغم تعافي بعض دول الرابطة من الأزمة المالية ،إلا أن تأثيرها لا يزال واضحا ،خاصة في الجانب السياسي و الاجتماعي ،أين أدت لعدم الاستقرار في كلا المجالين ،و هنا يتضح أثر العامل الاقتصادي و الأمر كذلك على المستويين الإقليمي و الدولي ،فالولاء أساسه الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي ،وهذا أحد مبادئ النظرية الوظيفية الجديدة .

كما أدت هذه الأزمة الاقتصادية إلى بعث الشك حول أهمية المنظمات المتعددة الأطراف ،فترابط الاقتصاديات أدى إلى سرعة انتشار الأزمة عبر مختلف دول الإقليم ، و هو ما أدى إلى إحياء نمط التحالفات الثنائية الذي كان منتشرا سابقا ، خاصة في المجال الاقتصادي .

تشكل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية جزءا مكملا لمواضيع الأمن الإقليمي ،فالسلم لا يعني فقط غياب الحرب ،بل هو توفر حالة مناسبة للاستقرار ،و هو ما يدخل ضمن إطار الأمن الشامل الذي يعرِّف في هذه الحالة من خلال ثلاثة مستويات :

1- على مستوى الدول – التفاعلات الداخلية للدول – .

2- على مستوى الآسيان– التفاعلات البينية – .

3- بين الآسيان و باقي العالم[3] .

من بين التهديدات الجديدة في الإقليم أيضا عودة القرصنة ،التي تعد ظاهرة قديمة في الإقليم بحكم موقعه الطبيعي ،فمنطقة جنوب شرق آسيا هي الأخرى تعرف كل أشكال القرصنة ،التي عرفت نوعا من الانخفاض في فترة الحرب الباردة ،باستثناء الخليج التايلندي ،فانطلاقا من سنة 1975 و الصيادين التايلنديين يتعرضون للقتل و سلب أموالهم بالقوة ، إلا أنه منذ سنوات التسعينات من أغلب و أكبر أعمال القرصنة التي سجلت في العالم من 60٪ إلى 80٪ كانت نتيجة التنافس على الموارد ،و هي تتركز إما في مضايق جنوب شرق آسيا ،وإما في منطقة جنوب بحر الصين، فقد تم تسجيل 200 هجوما في مضيق ملكا سنة1990[4] ،هذا الممر الذي يربط آسيا بالشرق الأوسط و أوروبا ، إذ تمر

[1] - Jaque Tenier:Op,Cit , P155.
[2]- Sheldon W.Simon :The Economic crisis and ASEAN states' security ,1998,p 11 .
[3]- Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , P 159.
[4]- Jean-Luc Domenach ,Op Cit P 213.

حوالي 50.000 سفينة في السنة ،و يغطي 40٪ من حجم التجارة في العالم ،و 80 ٪ من احتياجات الطاقة لليابان و الصين .

3*<u>على المستوى الإقليمي :</u>

بعد الحرب الباردة أخذت منطقة جنوب شرق آسيا تواجه تحديات محلية من داخل الإقليم و من خارجه ،و في مجملها هي تطورات شهدها المحيط الهندي ممثلة في أمن خطوط النقل البحري بسبب النزاعات البحرية ،و هو ما يهدد التجارة البحرية التي تعتمد عليها كثيرا دول جنوب شرق آسيا، و كذا انتشار الأسلحة بنوعيها التقليدي و النووي ،أمن الامدادت الطاقوية ،إضافة إلى تعاظم الدور الأمني السياسي لبعض القوى الإقليمية كاليابان و الصين،و الهند[1]، لكن في مقابل هذا تتوافق دول الرابطة على ضرورة التواجد الأمريكي في الإقليم ،لأن من شأن ذلك أن يخلق توازن مع القوى الراغبة في الهيمنة الإقليمية ،خاصة الصين .

من قضايا التوتر في إقليم جنوب شرق آسيا ،النزاع في جنوب بحر الصين ،الذي صنف كأحد ألهب المناطق في آسيا و المحيط الهادي ،بعد النزاع في تايوان و شبه الجزيرة الكورية ،و النزاع قائم بالأساس حول جزر سبراتلي والتي تقع على بعد 300 ميل بحري جنوب هونغ كونغ ،و قد قامت اليابان في الحرب العالمية الثانية باحتلال هذه الجزر،و في سنة 1951 أقرت بتخليها عنها ولم يتحدد إلى من تؤول [2] .

تبرز أهمية الجزر في موقعها الاستراتيجي الذي يضم خطوط ملاحية دولية،وربطها بين المحيطين الهادي و الهندي ،إضافة إلى غناها بالأسماك ،كما أن قاع البحر لهذه الجزر غني بالنفط الخام والغاز الطبيعي و موارد معدنية .

تتنازع عليها ستة دول تتمثل في الصين ،فيتنام ،تايوان ماليزيا ،الفلبين،بروناي،و كل هذه الأطراف ماعدا بروناي لها قوات في المنطقة ،فالفلبين مثلا بدأت باحتلال الجزر في أوائل السبعينات، أين ادعت سيادتها على أجزاء من الجزر ،و هو ما ذهبت إليه كل من بروناي و ماليزيا ،في حين تقر الفيتنام بسيادتها على كل الجزر،و هو ما تسبب في حدوث اشتباك بحري بين الصين و الفيتنام ،أدى إلى فقدان حياة أكثر من 70 موظف بحري فيتنامي ،و زاد الوضع توترا بعد تأكيد الصين سنة 1992 ملكيتها لهذه الجزر[3] .

تعود تبيعات النزاعات في جنوب بحر الصين إلى سنوات الستينات ،عندما تم اكتشاف النفط و الغاز الطبيعي ،و لهذا استندت الصين على ادعاءات تاريخية لإسناد الأراضي لها .

---

[1]-كاظم هاشم نعمة :مرجع سابق ،ص118 .

[2]- مدحت أيوب : مرجع سابق ،ص 130 .

[3] -Ian Storey :<u>The United states and ASEAN-China relations :All quiet on the Southeast-Asian front</u> ,2007 .
http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil.

يشكل النزاع في جنوب بحر الصين أحد أهم مداخل النزاع في الإقليم ،ففي حال عدم التوصل على تسوية عادلة ،فإنه من المحتمل أن يشكل النفط عامل مغدي للنزاعات ،خاصة في ظل النمو الاقتصادي الصيني المتزايد يوما بعد آخر ،و زيادة طلبها للمواد الطاقوية ، و هنا الصين لا تريد أن تخسر علاقتها مع الآسيان،كما لا تريد التخلي على ما تعتبره حق سيادي ،إلا أن من شأن هذا أن يهدد الأمن الإقليمي[1] ،وهناك أيضا النزاع على جزر بارسيل فهي تقع في بحر الصين الجنوبي بين الفيتنام و الصين .

من منظور نظرية اللعبة يقوم النزاع في جنوب بحر الصين ،على مبدأ المساومة ،فكل بلد يعد لاعب يمتلك استراتيجيات لمواجهة الاستراتيجيات المحتملة للاعبين الآخرين ،و البلد الذي يملك أكبر قدرة على المساومة ،تكون إمكانيات نجاحه أكبر .

تمثل الصين اللاعب الأكثر قدرة على المساومة في هذا النزاع ،إذ تمارس سياسة عدوانية نسبيا نحو المدعين الآخرين ،فمنذ سنة 1947 تاريخ إصدار الصين لخريطة تدعي فيها سيادتها على الجزر،ما أدى بها لمواجهة عسكرية مع الفيتنام سنة 1974 وسنة 1988 ،و مع الفلبين سنتي 1996 و1997 ،إضافة إلى ضغطها على الشركات المتعاونة مع دول الإقليم الأخرى ،للتراجع عن عمليات الاستكشاف في قاع بحر الجزر .

وقد أعلنت سنة 2008 أنها ستستثمر أكثر من 29 مليار دولار أمريكي في مشاريع استكشاف النفط في كل المياه المتنازع عليها ،و البدأ في مشاريع بناء مدن بكاملها على الجزر .

في هذه الحالة وجب على دول الآسيان الاتحاد كمفاوض موحد ضد الصين ،و تجنب الاتفاقيات الثنائية التي ستكون أكثر إضرارا ،و الضغط عليها لتحقيق مصالحهم في الإقليم ،كما فعلت مع اليابان بعقد اتفاقية بتاريخ 2008/06/18 تسمح بالاستغلال المشترك لجزر و مياه بحر شرق الصين[2] .

من بين التهديدات الأمنية التي يشهدها الإقليم على غرار باقي الأقاليم ،ظاهرة الإرهاب ،ففي الفترة مابين أكتوبر 2002 حتى أوت 2003 عرفت جاكرتا و بالي أسوأ الأعمال الإرهابية في تاريخ الإقليم أين قتل أكثر من 200 شخص ،إضافة إلى قصف السفارة الأسترالية في جاكرتا سنة 2004 وآخر في بالي سنة 2005[3] .

و ما زاد من سهولة انتشار هذه الظاهرة إنكشافية الحدود ،الهجرة الغير شرعية ،تأشيرة السفر الحرة ،قلة خبرة دول الإقليم في التعامل مع هذه الظاهرة ...الخ.

---

[1]-Jing-dong Yuan :Asia-pacific security : China's conditional multilateralism and great power entente,2000,p21 .

[2]-دوتران :نزاع بحر جنوب الصين ...لعبة مساومات غير متوازنة.
http://www.aleqt.com/2009/02/15/article-196223-html.

[3] - Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges:Op,Cit , P 3.

من شأن التحدي الإرهابي أن يزود الرابطة بفرصة لإعادة التماسك و يخلق جدول أعمال أمني جديد،و هذا ما يشبه التوجه الاتحادي للرابطة في قضية احتلال الفيتنام لكمبوديا ،رغم أن طبيعة التهديد مختلفة فالإرهاب عبارة عن هجوم منفذ من طرف جماعات و أفراد لا تحكمه لا قوانين دولية ولا داخلية عكس النزاع الدائر بين الفيتنام و كمبوديا .

ساهمت كل هذه التحديات و المخاطر في تعظيم الرؤى حول التعاون الأمني الإقليمي بصفة أكبر من فترة الحرب الباردة فبالإضافة إلى الترتيبات الأمنية الثنائية التقليدية المتمركزة حول الولايات المتحدة الأمريكية ،أنشأت الدول ترتيبات أمنية متعددة الأطراف مثل منتدى الآسيان الإقليمي ضمن الآسيان و كذا تنظيم الآسيان+ثلاثة ،تتضمن هذه الجهود حوارات بناء الثقة .

المبحث الثاني :آليات الرابطة لمواجهة عوامل اللاأمن في الإقليم

إن التنوع و التداخل في القضايا دفع الدول إلى الاتجاه نحو أشكال إضافية من التعاون الإقليمي و ما بين الأقاليم ،و لهذا لجأت البلدان الآسيوية عموما إلى أربعة مسارات في تعاملها مع بؤر التوتر الأمنية:

1-تعزيز قدراتها العسكرية الذاتية ،كما فعلت ذلك كل من الصين ،الهند ،باكستان ،كوريا الشمالية .

2-الاستعانة بالمظلة الأمنية الأمريكية كاليابان و كوريا الجنوبية تايوان .

3-محاولات بناء ترتيبات أمنية إقليمية .

4-إجراءات بناء الثقة[1] .

المسارين الأخيرين هما اللذان اعتمدت عليهما رابطة دول جنوب شرق آسيا في إدارة خلافاتها البينية و الإقليمية ،إذ تعتبر الآسيان من أقدم الترتيبات الأمنية الإقليمية ،سارت على نهج احترام السيادة الوطنية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية ،ونبذ التهديد بالقوة ،و تجنب التوترات الثنائية و الاعتماد على مبدأ الحوار .

- ماهي الآليات التي تعتمد عليها الرابطة في مواجهة التحديات التحديات الداخلية و الخارجية ؟
- ما هي الترتيبات الإقليمية الأخرى التي يجب أن تطلع بها الرابطة ؟

المطلب الأول :آليات أساسها التعاون الداخلي

[1]- مدحت أيوب :مرجع سابق ،ص 131 .

أصبحت الآسيان تواجه تحديات أمنية تستدعي منها تعاونا أمنيا على أصعدة جديدة ،و قد اعتمدت الرابطة في تسوية الخلافات البينية على طرق سلمية بدلا من الاعتماد على توازنات تزيد من حدة الصراعات ،و في هذا تعتمد الرابطة كثيرا على النصوص التي تضمنتها المعاهدات المنعقدة بين دولها كاتفاقية الصداقة و التعاون ،التي تنص على امتناع الدول الأعضاء من اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية الخلافات ،و تحث على الاعتماد على آليات التشاور و الوساطة للوصول إلى حل النزاعات،و عدم السماح بالتدخل الخارجي، كما ترى الرابطة أن إجراءات الحوار و المشاركة و التوسع في العضوية هي البديل الأكثر جدوى من إقامة تجمعات أمنية أو أحلاف[1] .

إن أول أشكال التعاون تمثل في المعاهدات الأمنية لتسوية الحدود،والتي أقيمت على أساس ثنائي كتلك التي جمعت بين ماليزيا و تايلاند ما بين سنتي 1959-1965 و كذلك ما بين سنتي 1970-1977 و بين ماليزيا و أندونسيا في سنوات 1966، 1972 ،1984 ،و تلك التي جمعت بين ماليزيا و الفلبين سنة 1977،و كذا بين أندونسيا و الفلبين سنة 1974 ،و بين ماليزيا و سنغافورة سنة 1983.[2]

نلاحظ أن معظم المعاهدات المبرمة تمت في عهد إقامة الآسيان ،و مرد ذلك حداثة نشأت الدول من جهة ،لأنها كانت عبارة عن دول مستعمرة باستثناء تايلاند ،فالفترة الفاصلة بين استقلال الدول و إنشاء الآسيان ليست بالفترة الطويلة، و من جهة أخرى توفير الآسيان إطار للحوار بين وحدات الإقليم، إلا أن هذا لم ينهي الخلافات الثنائية بصورة مطلقة فالنزاع الماليزي التايلندي حول إقليم صباح ليزال قائما.

كما تعتمد الآسيان على الترتيبات الأمنية التي تشمل إنشاء معاهدات، كمعاهدة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية ،التي وقعت ببانكوك 1995/12/15[3] ،ألزمت هذه المعاهدة أعضاء الآسيان بعدم تطوير صناعة أو اكتساب الأسلحة النووية ،و عدم السماح للدول الأخرى باستعمال أراضيهم بأي طريقة من أجل الأسلحة النووية ،وهذه المعاهدة هي امتداد لمعاهدة 1976 التي تمنع استخدام القوة في علاقات دول الآسيان .

سابقا تم إعلان الإقليم كمنطقة للسلام و الحرية و الحياد سنة 1971 ،و ذلك لمنع امتداد الصراعات إليها ،خاصة في ظل اشتداد وتيرة الحرب الباردة كما أن هذا الإعلان جاء بناءا على رد فعل حول اتجاهين حول الأمن في جنوب شرق آسيا ،أين اقترحت ماليزيا أن تضمن القوى العظمى (الولايات المتحدة ،الاتحاد السوفيتي –روسيا حاليا- ،الصين)سوية حياد الإقليم ،أما اندونيسيا عارضت ذلك و احتجت بأن دول جنوب شرق آسيا يتحملون بأنفسهم المسؤولية لتحقيق الأمن

---

[1]- كاظم هاشم نعمة :مرجع سابق ،ص121 .

[2] - Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , P 273.

[3]- مدحت أيوب :مرجع سابق ،ص 132 .

الإقليمي، تم قبول الوجهة الأندونسية بعدما تلقت التأييد من طرف تايلاند،سنغافورة،الفلبين،إلا أن إعلان 1971 تعرض للتعديل على مر السنين ،وفي الأخير تم قبول حقيقة تواجد القوى الخارجية بالإقليم عن طريق التجارة و الاستثمار ،و حتى التواجد العسكري[1] ،و ذلك لضمان التوازن الإقليمي في المنطقة .

إن الاتفاقيات الثنائية ذات الطابع الأمني بين دول الآسيان ،كانت تتم خارج إطارها و هنا تم وضع اقتراحان إثنان :

1-توسيع مهام المؤسسات و امتدادها للمجال العسكري .

2-استمرار الدول الأعضاء في تطوير العلاقات الأمنية ،دون العبور من خلال الإطار القانوني للرابطة .

الاختيار الأول سلبياته أكثر من إيجابياته،فأفضل الحلول هو الاعتماد على الحوار الدبلوماسي-السياسي كما أن المشاريع السياسية لكل عضو تختلف عن مشاريع باقي أعضاء الرابطة ،و التهديدات الخارجية مختلفة نسبيا ما لا يسمح بإقامة تكامل أمني تام ،إضافة إلى ذلك فالتعاون الاقتصادي لا يتطلب جهودا كبيرة ،في حين يؤدي إلى نتائج ملموسة في المجال الأمني [2]،فالعلاقة بين زيادة التكامل الاقتصادي بين الوحدات السياسية والاستقرار الأمني هي علاقة طردية .

من أمثلة تعامل الآسيان مع القضايا الإقليمية ،نتعرض إلى رد الرابطة فيما يتعلق باحتلال الفيتنام لكمبوديا ،فقد جاء متوافقا و معاييرها الرئيسية،و تضمن الأهداف التالية :

1- إنكار شرعية الحكومة الفيتنامية .

2- ضمان العزلة الدولية و الإقليمية للفيتنام .

3- ضمان الانسحاب الغير مشروط للقوات الفيتنامية من كمبوديا .

4- ضمان سلام ،حياد و ديمقراطية كمبوديا[3] .

تتبع الآسيان في تعاملها مع الصين خطوات دبلوماسية ،إذ تتولى أندونسيا الحوار مع بكين من خلال مؤتمر جنوب بحر الصين ،الذي ينعقد كل سنة ابتدءا من سنة 1990 ،بهدف احتواء الاندفاع الصيني في الجزر المتنازع عليها التي صارت موضع خلاف و ادعاءات سيادية بين العديد من دول الإقليم[4] .

و منه فرابطة دول جنوب شرق آسيا تشكل حلف أمني Alliance de sécurité ولا تعبر عن حلف عسكري Alliance de militaire ، فهذا الأخير هو عبارة عن تكتل مجموعة من الدول المجاورة

---

[1]- Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges:Op,Cit , P 13.

[2] - Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , P 277.

[3]- Amitav Acharya :Constructing a security community in Southeast Asia:Op,Cit , P 81.

[4]-كاظم ص123 .

هدفها حماية بعضها البعض من أي خطر أجنبي ، و يستوجب هذا النوع من الأحلاف التعاون في المجال العسكري دون غيره من المجالات الأخرى ،عكس الحلف الأمني أين يمس التعاون بين وحداته جميع المجالات بما فيها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية،خاصة في ظل ما يعرف بالأمن الشامل[1].

و قد أعلن وزير الدفاع الماليزي Njaib Abdulrazak بأن دول جنوب شرق آسيا ،تعمل من أجل تشكيل شبكة من الروابط الدفاعية ،التي ستمكنهم من العمل كحلفاء ،إلا أنه رفض فكرة أن تتحول الرابطة لحلف دفاعي رسمي ،معلنا بأن ذلك قد يؤدي لتصعيد توترا إقليميا فقط[2] .

إن الآسيان كمنظمة وجدت من أجل تقريب و توفيق الرؤى، فإعلان بانكوك قلص من أخطار النزاعات البينية،و هو ما أدى بدوره إلى تقليص التدخل الخارجي،فالرابطة شكلت إطارا مناسبا للتحاور بين دول الإقليم حول النقاط الخلافية، في جو من الحياد ، مع إرادة و تسامح كبير، و في هذا الإطار أكد المفكر الأمريكي جوزيف ناي J . Nye أن مثل هذه التنظيمات توفر مقاييس للثقة .

و قد تم تجسيد هذه القيمة من خلال إعلان كونكورد La déclaration de concorde سنة 1976 أين أكد فيه الدول الأعضاء على حفظ و إبقاء التعاون في المجال الأمني ،من خلال إقامة جماعة أمنية هدفها دعم الاستقرار و السلام و الديمقراطية في المنطقة ،و عدم القبول بأي تغيرات غير دستورية و غير ديمقراطية من الحكومات ،أو استعمال أراضيهم لأي أعمال يمكن أن تضعف السلام و الأمن و الاستقرار في الإقليم ،و تم الاتفاق على معايير مشتركة تتمثل في :

- عدم الانحياز ،و تبني المواقف الداعمة للسلام في الإقليم .
- حل النزاعات من خلال الاعتماد على الوسائل السلمية .
- نبذ استعمال الأسلحة النووية ،و أسلحة الدمار الشامل ،و تجنب سباق التسلح في الإقليم .
- الابتعاد عن التهديد بالقوة أو استخدامها [3] .

الآسيان بهذه المبادئ تشكل جماعة أمنية غير أنها لن تصبح جماعة دفاع ،إذ لا تتوفر الرابطة على جمعية دفاعية ،ولا توجد اجتماعات لوزراء الدفاع[4] .

تعود فكرة إنشاء جماعة أمنية للآسيان إلى اقتراح تقدمت به اندونسيا سنة 2000 ،و تم تبني الفكرة بعد سنة ،إلا أن تطبيقها عرف العديد من الصعوبات ،إذ يتطلب إنشائها درجة عالية من التقارب السياسي أي تقارب الوجهات السياسية فيما يخص القضايا الإقليمية و الدولية ،وهذا يستلزم وجود أنظمة ديمقراطية ،وهذا ما يغيب نوعا ما عن دول الرابطة[5] .

---

[1] - Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , P 269.
[2] -William J.Jaylor and others :ASIAN Security to the year 2000 .
[3] - ASEAN Security Community plan of action . http://www.aseansec.org/92.htm.
[4] - Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , P 270.
[5] -Amitav Acharya: ASEAN at40:mid-life rejuvenation? http://www.foreignaffairs.com/articles/64249/amitav-acharya/asean-at-40-mid-life-rejuvenation?page=2 .

وجدت جماعة أمن الآسيان ASC بناءا على جهود الرابطة لتجنب النزاعات بين الدول ،و الهدف من ذلك ضمان السلام في المنطقة ،من خلال اعتماد الأعضاء على الأطر السلمية لحل الخلافات، و اعتبار أمنهم مرتبط ببعضهم البعض ،وهذا ما يجسد مفهوم مركب الأمن الإقليمي .

تشتمل الجماعة الأمنية للآسيان على العناصر التالية :

*تطوير التعاون السياسي .

*وضع معايير و قيم مشتركة للحوار.

*حل النزاعات في حال حدوثها .

*منع نشوب النزاع .

*بناء السلام ما بعد مرحلة النزاع .

وتقوم هذه الجماعة بناءا على مبادئ و اتفاقيات الآسيان التالية :

* إعلان الرابطة بانكوك 1967 .

* معاهدة إعلان الإقليم منطقة سلام ،حرية و حياد بكوالالمبور 27/11/ 1971.

* معاهدة الصداقة و التعاون 1976/2/24.

* إعلان الرابطة المتعلق بجنوب بحر الصين ،بمانيلا 1992/7/22.

* معاهدة إعلان الإقليم منطقة خالية من الأسلحة النووية ،بانكوك 1995/12/15.

* إعلان كونكورد الثاني ،بالي 2003/10/7[1].

إن جماعات الأمن الإقليمية كما لاحظها Yalemهي مجموعات من الدول بإمكانها ترك استخدام القوة كوسائل لحل النزاعات داخل الإقليم ، فغياب الحرب أو العنف المنظم لا يلزم أن يدل عليه الاختلافات أو تضارب المصالح بين الفواعل،فقد لاحظ Holsti بأن بعض الاختلافات الجدية غياب هولستي

ظهرت بين الدول في الجماعات الأمنية ،بالرغم من أن بعض الخصائص الخاصة لعلاقاتها تمنع خلاف الحكومات من تبني أشكال السلوك المثالي في النزاعات المتضمنة استخدام القوة أو التهديد باستعمالها .

لهذا الجماعة الأمنية هي القدرة على إدارة النزاعات ضمن المجموعة بسلام ،بدلا من غياب النزاع بحد ذاته ،و هذا ما يميز الجماعة الأمنية عن الأنواع الأخرى من العلاقات الأمنية ،فالهدف هو إبقاء العداء و الضرر المتبادل في حده الأدنى[2] .

[1] -The Singapore Institute of International Affairs, Regional integration ,trade and conflict in Southeast Asia : Op,Cit , P 26.

[2] -Amitav Acharya :Constructing a security community in Southeast Asia: Op,Cit,2001,p16.

*لمعلومات أكثر حول الجماعة الاقتصادية و الجماعة الثقافية الاجتماعية للآسيان أطلع على الموقع التالي http://www.aseansec.org.

من خلال ما تقدم يتضح أن الآسيان تعتمد بشكل كبير على خصائص الجماعة الأمنية ،إذ تعمل على عدم بلوغ النزاعات بين وحداتها السياسية إلى حرب شاملة .

إلى جانب الجماعة الأمنية ،تعمل الآسيان على تشكيل الجماعة الأمنية السياسية ،إذ أعلن رؤساء الدول و الحكومات في اتفاق بالي الثاني 2003 ،عن تأسيس هذه الجماعة بحلول سنة 2020 ،على أن تقسم إلى :

*الجماعة الأمنية السياسية للآسيان APSC .

*الجماعة الاقتصادية للآسيان AEC .

الجماعة الثقافية –الاجتماعية للآسيانASCC .

من خلال هذه الجماعة يتم تعزيز مركزية و دور الرابطة كقوة دافعة في الإقليم ،حتى أن الزعماء في قمة الفلبين الثانية عشر تقرر تعجيل تأسيس هذه الجماعة بحلول 2015 .

من أهداف هذه الجماعة مايلي :

* يعمل هذا النموذج على الرفع من مجال التعاون السياسي و الأمني للآسيان .

* العمل على تحقيق بيئة ديمقراطية منسجمة،و ضمان بيئة أمنية تسمح بتعايش دول الرابطة في سلام.

* العمل على الترويج لمبادئ الديمقراطية ،و حقوق الإنسان ،و الحكم الراشد .

و بهذا تتحدد خصائص الجماعة في ثلاثة نقاط رئيسية :

1- أساس الجماعة هو استنادها على القيم و المعايير المشتركة .

2- الأمن الشامل هو مسؤولية مشتركة لجعل الإقليم مستقر ،متماسك ،و سالم .

3- في عالم قائم على الاعتماد المتبادل يفسح هذا النموذج أمام دول المنطقة لتصبح إقليم منفتح و متكامل[1] .

عملت الرابطة على معالجة ظاهرة الإرهاب من خلال إعادة النظر في تأشيرة السفر الحرة بين دول الرابطة ،و تم في قمة 2001 إعلان العمل المشترك لمكافحة الإرهاب ،و في ماي 2002 تم اتفاق دول الرابطة على خطة عمل من أجل تحسين التعاون في مجال الاستخبارات و التنسيق في القوانين ضد الإرهاب ،و في هذا الإطار اقترحت سنغافورة على كل عضو أن يشكل فريق خاص ضد الإرهاب،و على أي حال تبقى دول الآسيان بطيئة في تصديق الاتفاقيات الموجهة ضد الإرهاب ،فقد

إذ وافقت دول الرابطة في قمة جانفي 2007 على اتفاقية مكافحة الإرهاب ،التي وقع عليها جميع دول الرابطة ،إلا أن التصديق عليها لا يزال قائما [2]،و هذا راجع إلى الإجراءات التي تتطلبها مواجهة الإرهاب من إعاقة لحرية حركة الأفراد و رؤوس الأموال ،و من شأن هذا أن يؤثر على حرية التجارة في الإقليم ،ولهذا تعرف إجراءات مقاومة الإرهاب نوعا من التباطؤ في تحقيقها .

[1] -ASEAN POLITICAL-SECURITY COMMUNITY BLUEPRINT

[2] - Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges:Op,Cit , P 8.

ولتجاوز الأخطار في مضيق ملكا قامت ثلاثة دول ممتدة على جانبي هذا المضيق (اندونيسيا،ماليزيا سنغافورة) في ماي 2004 بتنسيق دوريات بحرية و جوية مشتركة ،و قد وعدت اليابان سنة 2006 هذه الدول بتزويدها بأجهزة و سفن لمكافحة الإرهاب و القرصنة [1].

يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي أحد أهم آليات تجنب التهديدات و الأخطار في الإقليم ،ففي حال وجود تكامل اقتصادي صلب تصبح كلفة النزاع أعلى ،و تلعب منطقة التجارة الحرة لدول الآسيان كالوصلة بين التجارة/الاستثمارات و النزاع/ بناء السلام ،فبلدان مثل تايلاند ،ماليزيا ،سنغافورة ،الفلبين فضلوا حل نزاعاتهم عن طريق الاستشارات و المساومة الدبلوماسية[2] .

فالتكامل الاقتصادي الإقليمي يكون عادة مدفوعا من طرف نخب اقتصادية محضة ،تجذب معها في النهاية النخب السياسية ،و بالتالي فمصالح النخب الاقتصادية تتأثر في حال وجود نزاعات ،لدى تعمل دائما على التأثير على النخب السياسية للتعامل مع القضايا النزاعية بتروي ،و هذا أساس سياسة الانتشار ،أين يتطور التكامل من قطاع لآخر .

المطلب الثاني : آليات أساسها التعاون الخارجي–المنتدى الإقليمي –

تشهد منطقة آسيا الباسيفيك تشكيلة واسعة من محاولات التعاون الدولي حول القضايا الأمنية،فمنذ التسعينيات برزت اتجاهات و تطورات مهمة في الشؤون الدولية أحدثت تغييرات هامة في البناء

[1]- Ibid , P 9.
[2] - The Singapore Institute of International Affairs, Regional integration ,trade and conflict in Southeast Asia : Op,Cit , P 22.

الأمني لآسيا الباسفيك ،فقد أدت نهاية الحرب الباردة و الحيرة حول مستقبل الالتزامات الاستراتيجية الأمريكية في شرق و جنوب آسيا ،و النهوض الصيني المتمثل في النمو الاقتصادي السريع و المستمر،ما أدى لبروز أفكار و مبادرات تدور حول الأمن الإقليمي المتعدد الأطراف و هو ما توج بإنشاء المنتدى الآسيان الإقليمي الذي تواكب و تطوير الأدوار التي تطلع بها رابطة دول جنوب شرق آسيا[1] .

إن إقامة تنظيم أمني يكون نتيجة عمل الدول الهادف لمعالجة المشاكل الأمنية ،على نفس النمط إقامة تنظيم أمني إقليمي مثل المنتدى الإقليمي للآسيان ،جاء نتيجة رد الدول على المشاكل الأمنية الإقليمية ،و هذا مبرر وفقا للمنظور الواقعي ،فالدول تختار البدائل المحققة للمصلحة ،و إذا كانت التنظيمات المتعددة الأطراف ستضمن أفضل نتيجة ،فهي ستدعم إقامة مثل هذه التنظيمات .

طبقا ل Michael Leiferفإن دول الآسيان كانت قلقة بشأن الوضعية الاستراتيجية المتغيرة،ورأت في المنتدى وسيلة لتحقيق التوازن في الإقليم بين القوى الطامحة في الهيمنة الإقليمية .

في هذا الإطار يطرح السؤال التالي :

لماذا اعتمدت الآسيان على مؤسسة أمن متعددة الأطراف على خلاف ما اعتمدت عليه سابقا(علاقات الأمن الثنائية)[2]؟

إن إقامة مؤسسات أمن متعددة الأطراف تتطلب توفر مصالح مشتركة،و قبول المعايير الجماعية،وهذا ما عملت الآسيان على وجوده قبل إقامة المنتدى،فالآسيان شكلت إطارا جيدا للاتصال و خلق معايير وقيم و هوية مشتركة بين وحداتها ،و بهذا لم تعد تقتصر على الاتفاقيات الثنائية ،خاصة في ظل توحد مفهوم الخطر لدى معظم دول الإقليم ،و هذا ما أشار إليه نائب رئيس الوزراء و وزير الدفاع الماليزي Datuk Seri Najib في القمة العاشرة لمنتدى الآسيان الإقليمي2006/9/5بقوله: "آسيا و الباسفيك لا يخلوان من النزاعات.....هناك قضايا أمنية حساسة مستمرة حولنا ، مثل تداخل الادعاءات على جزر سبراتلي ،الانتشار النووي ،و قضايا أمنية عالمية " ،كما حذر من النزاعات القائمة على أساس موارد الطاقة ،خاصة مع تزايد الطلب الصيني على موارد الطاقة[3] .

قبل إنشاء المنتدى تم طرح ثلاثة بدائل تمثلت في الآتي :

---

[1] - Evelyn Goh and Amitav Acharya: Introduction :Reassessing security cooperation in the Asia-Pacific.

[2] - Hyun Seog Yu: The role of epistemic community in regional security institution building :ASEAN-ISIS and the establishment of ARF,Slovenia ,University of Ljubljana, WISC Conference 23-26/7/2008, p 3 .

[3] - The Singapore Institute of International Affairs, Regional integration ,trade and conflict in Southeast Asia : Op,Cit , P 32.

* إما الاعتماد على مفهوم الأمن الجماعي المشترك ، انطلاقا من فكرة مفادها أن الأمن الإقليمي غير قابل للقسمة ،و لا يمكن أن يتم إلا من خلال النشاطات التعاونية .

* البديل الثاني إقامة منتدى متعدد الأطراف .

*الاعتماد على الدبلوماسية انطلاقا من عمل رابطة دول جنوب شرق آسيا ،و في هذه الحالة تغيب مشاركة القوى الإقليمية الأخرى ،و شركاء الحوار ،الذي تسعى الآسيان لضمهم لضمان التوازن الإقليمي .

تم قبول الاقتراح الثاني الذي يدور حول إنشاء مؤسسة حوار أمني متعددة الأطراف بين بلدان منطقة آسيا–الباسيفيك ،و دار لاقتراح حول الآسيان باعتبارها تضم كل البلدان المهتمة بالأمن الإقليمي .

و في هذا الإطار كان على الآسيان أن تتجنب ثلاث ممارسات رئيسية :

* تجنب التعاون الأمني العسكري ،بسبب الأحداث التاريخية و سياسة الأحلاف .

* ضمان الحوار مع القوى الإقليمية ،مع الحفاظ على حياد الإقليم ،و ضمان عدم التدخل الخارجي .

*عدم المبالغة في الاهتمام بالقضايا الأمنية لأن من شأن ذلك أن يضعف التعاون الاقتصادي و السياسي بين دول الرابطة[1] .

فالآسيان عملت على إقامة تنظيم يضمن تواجدها مع القوى الإقليمية الكبرى ،و في نفس الوقت تقييد هذه الأخيرة و كبح رغبتها في الهيمنة الإقليمية .

يعد منتدى آسيان الإقليمي أحد المتغيرات الإقليمية التي شهدتها آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ،و قد تم تأسيس المنتدى رسميا سنة 1994،بهدف خلق جو من الثقة لاسيما جنوب بحر الصين و كذا تطوير الدبلوماسية الوقائية و التأكيد على ضرورة إيجاد حلول للنزاعات في الإقليم ،و المنتدى يضم شركاء الحوار–الدول النهرية لجنوب بحر الصين ،الصين ،تايوان ، كوريا ، اليابان ، الهند ، روسيا ، منغوليا، و ابتدءا من قمة 2000/7 ببانكوك تم انضمام كوريا الشمالية ،أستراليا نيوزيلاند كندا الوم أ غينيا باباو الجديدة و الشركاء خارج المنطقة ممثلا في الاتحاد الأوروبي و إشراف الأمم المتحدة[2] ، و يعتبر المنتدى المنظمة الأمنية الرسمية الوحيدة في منطقة آسيا الباسفيك .

من خلال المنتدى الإقليمي للآسيان يتم مناقشة القضايا الأمنية و السياسية مع التركيز على إجراءات بناء الثقة بين الأطراف ،وقد تم وضع وثيقة سنوية تسمى الرؤية الأمنية السنوية ، ومن خلال هذا المنتدى تم توقيع اتفاقية منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية و المسماة بمعاهدة بانكوك ديسمبر 1997[3] .

تعود فكرة إنشاء هذا المنتدى إلى الوزير الأول الياباني Kiichi Miyazawa سنة 1991 ،بهدف

[1] - Hyun Seog Yu : Op,Cit , P 10.

[2] - Jaque Tenier:Op,Cit , P156.

[3]-محمد السيد سليم: مرجع سابق ،ص 71.

وضع ميكانيزم للأمن أكثر تكيف مع تغير المعطيات في الإقليم بعد الحرب الباردة ،و اعتبر الآسيان منظمة إقليمية لينة ،توفر مجالا إتصاليا متكاملا ،و اليابان مهتمة لوضع مثل هذا المجال الإتصالي لثلاث أسباب رئيسية :

*إلى جانب قوتها الاقتصادية تعمل اليابان على بناء قوة سياسية،من خلالها يمكن التأثير في تفاعلات الإقليم.

*اليابان هي بمثابة القاطرة لدول الإقليم ،و هو ما يتجسد من خلال نموذج الإوز الطائر .

*بعد الانسحاب الجزئي للولايات المتحدة الأمريكية من الإقليم ،اعتبرت اليابان بمثابة الممثل الشرعي لها ،إذ وسعت أكثر من مسؤولياتها الدفاعية .

و تطورت الفكرة في الاحتفال الذي أقيم بمناسبة ذكرى مرور خمسين سنة عن حرب الباسيفيك ،أين ألقى وزير الاتصال السنغافوري خطاب تضمن دعوة لتأسيس بنية للأمن لمعالجة النزاعات في الإقليم دون عنف ،و بانعقاد اجتماع سنغافورة سنة1992 بين رؤساء دول الرابطة ،تم الدعوة لتوسيع اللقاءات الفوق وزارية القائمة حول موضوع الأمن ،و الدعوة لتأسيس هيئة ذات صلاحيات أكبر فيما يتعلق بموضوع الأمن ،و لهذا عملت الآسيان على الانخراط في مجالات جديدة من التعاون من بينها المواضيع الأمنية ،وتم تأكيد ذلك في المؤتمر الوزاري بسنغافورة الذي انعقد من 23-24 /1993/07 فيه تم معالجة قضايا سياسية-استراتيجية ،على أن تكون من الآن فصاعدا أساس المعاهدات التي تنعقد بين أطراف الرابطة[1] .

تتابعت الملتقيات و الاجتماعات السنوية لتحري الخطوط العريضة للمنتدى ،أين تم ضبط ثلاثة مرتكزات هامة هي :

1- وضع إجراءات لضمان الثقة .
2- ترسيخ الدبلوماسية الوقائية .
3- وضع آليات لحل النزاعات .

يعتبر المنتدى أحد مخارج المركب الأمني الإقليمي ،فبفضل الآسيان بدأت دول جنوب شرق آسيا تنظر لأمنها بصورة مستقلة ،و هو ما عبر عليه المفكر Donald Weatherbee في شرحه لكتاب الياباني Shintaro Ishihara " الآسيان الجديدة هي آسيان يمكن أن تقول لا "[2] .

و قد برز المنتدى في ظل استمرار ضعف فاعلية المعاهدات الثنائية في مواجهتها الأخطار الجديدة الغير عسكرية ،كالجريمة المنظمة ،الأخطار البيئية ،الهجرة الغير شرعية ،القرصنة ،تجارة المخدرات

[1] - Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , P 283.
[2] - Ibid , P 286.

إضافة إلى القضايا الأمنية التقليدية ،كاستمرار النزاعات الإقليمية ،الانقسامات داخل الدول ،انتشار الأسلحة النووية[1] .

كما أن المنتدى يشكل أحد جوانب الإطار السياسي–الأمني ،الذي تبنته الرابطة لتفعيل دورها الإقليمي بعد الحرب الباردة ،ووسيلة لها للتعاون مع القوى الكبرى في تجمع إقليمي واحد ،فالمنتدى عبارة عن آلية في مواجهة التحديات الإقليمية ،و احتواء الصين و اليابان في التفاعلات الإقليمية ،و تحقيق التوازن الإقليمي كحل عملي في محاولات الهيمنة من قبل إحدى القوى الكبرى[2] ، و بهذا تتبع سياسة التقييد الثنائي double-binding الآسيان ،و هذا يتطلب جهد واعي من الرابطة للربط بين الولايات المتحدة و الصين ،و ذلك من أجل زيادة كلفة هذه الأخيرة في حال استخدامها للقوة ،و في نفس الوقت إعاقة الولايات المتحدة من متابعة استراتيجيات الاحتواء [3]، فالآسيان في حاجة إلى أن تكون الصين حاضرة في هيكل للأمن يتوافق و حقائق الوضع الآسيوي ،فالنزاعات الإقليمية خاصة التنازع على جزر سبارتلي لا يمكن تجاوزها إلا من خلال إيجاد إطار يجمع الأطراف المتنازعة لتفعيل الحوار بينهم،و تجنب المواجهة العسكرية المباشرة بينهما،خاصة في ظل رفض الصين تدويل قضية جزر سبراتلي ،و في هذا تعتمد الآسيان على استراتيجية "سياسة الميزان "،من خلال الجمع بين الصين و الولايات المتحدة في تجمع واحد [4] .

و في هذا الإطار قال رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد في 2003/09/18 بماليزيا أنه:" إذا كانت دول جنوب شرق آسيا تشارك في محاولة احتواء الصين ،فإن جوا من المواجهة سوف ينمو و سوف يضيع الكثير أثناء الاستعدادات لخوض نزاعات ،و سوف يخسر جنوب شرق آسيا بكل تأكيد في أي توتر قد ينشأ " [5].

فالهدف من المنتدى هو تنسيق السياسات الأمنية ،أين تبقى كل دولة محافظة على سيادتها الوطنية .

هناك تحديات جادة تحول دون تحقيق المنتدى لمقاصده أبرزها :

1- لجوء القوى الكبرى في الإقليم إلى تحقيق مصالحها عبر العمل خارج نطاق المنتدى بدلا من الاعتماد عليه في تحقيق الأمن و الاستقرار .

2- اختلاف مدركات القوى الكبرى في رؤاها الاستراتيجية لأدوارها الإقليمية ،و تأثير ذلك سلبا على تحقيق الأمن و الاستقرار الإقليميين .

3- عدم امتلاك المنتدى بعد للأدوات اللازمة لوضع مقرراته موضع التنفيذ مقابل استمرار نفوذ القوى الكبرى في دول الإقليم[1] .

---

[1] - Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges:Op,Cit , P 23.

[2]- هاني الياس خضر الحديثي :صراع الارادات في آسيا ،مرجع سابق ،ص 110 .

[3]- Amitav Acharya : Will Asia's past be its future ?,p153 .

[4] - Jing-dong Yuan : Op,Cit ,p21.

[5]-مهاتير: ينبغي ألا تقلق دول جنوب شرق آسيا من الصين .
http://www.arabic.people.com.cn/200309/19/ara20030919-69657.html.

هذه التحديات تؤثر بشكل كبير على عمل المنتدى ،و يحوله إلى منتدى للنقاش ،بيد أنه يبقى الإطار الوحيد الذي يجمع تفاعل إرادات القوى الإقليمية ،ما يسمح بالحوار و معالجة القضايا الأمنية .

عمدت الصين لمعالجة النزاعات في جنوب بحر الصين بالاشتراك مع دول الآسيان من خلال الآسيان زائد ثلاثة و الآباك ،لإضعاف الارتباط مع الولايات المتحدة ،خاصة و أن الصين لها استثمارات طاقة في أند ونسيا ،كما أن مبيعاتها العسكرية تزيد في كل من تايلاند ،ماليزيا،أندونسيا ،هذا الترابط الذي يمكن أن يقود إلى تكوين جيش إقليمي[2]،و قد اتفقا الطرفان في ديسمبر 2004 على استراتيجية مشتركة من أجل السلم والازدهار لدعم التعاون الإقليمي،فحسب المفكرRobert Sutter فإن الصين تعمل منذ خمسين سنة على تخليص محيطها من حضور قوة عظمى ،و هي تعتبر جنوب شرق آسيا جزء هام من الفناء الخلفي في استراتيجياتها .

لذلك تهتم الصين بصورة كبيرة بدور منتدى الآسيان الإقليمي وتسعى وراء تطوره بصورة سليمة،إذ أعربت في مؤتمر وزراء الخارجية الحادي عشر للمنتدى المقام في عام 2004، أن تطوير منتدى الآسيان يجب أن يهتم بالنقاط التالية: مواصلة التمسك بطبيعة المنتدى ،والتوصل إلى تفاهم عبر التشاورات ،والتعبئة الشاملة لمبادرات جميع الأعضاء ،ومواصلة توطيد وتعزيز نشاطات إنشاء إجراءات بناء الثقة و تفعيل الدبلوماسية الوقائية، و إيجاد سبل وطرق التعاون الدبلوماسي الوقائي التي تلائم خصائص المناطق المحلية والحاجات الواقعية بالتدريج، وتوسيع مشاركة مسئولي الدفاع الوطني لدفع التبادل والتعاون العسكري في مختلف الدول، وتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب و مواجهة الجرائم عابرة الدول وغيرها من مجالات الأمن غير التقليدية.

لذا استضافت الصين وميانمار كونهما الرئيس المشترك، اجتماعين وسيطين حول إجراءات بناء الثقة للمنتدى بين 2003–2004 في بكين ورانغون على التوالي، ففي سبتمبر 2004 أقام الجانب الصيني في مدينة كونمينغ بمقاطعة يوننان "ندوة حول التنمية البديلة عن المخدرات لمنتدى الآسيان " وفي نوفمبر 2004 أشرف الجانب الصيني بنجاح على أول ندوة لـــ "ندوة السياسات الأمنية لمنتدى الآسيان".

و قد أدى تصاعد وتيرة التهديدات الغير عسكرية في السنوات الأخيرة إلى تطور التعاون الأمني في مجالات الأمن غير التقليدية، تحت إطار الآسيان والصين (10+1)، وبين الآسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا (10+3)، ففي نوفمبر 2002، وقع قادة الصين والآسيان "البيان المشترك حول التعاون في مجالات الأمن غير التقليدية "، وفي أفريل 2003، عقد قادة الصين وقادة الآسيان في بانكوك بتايلاند اجتماعا خاصا حول مسألة السارس، وصدر عن ذلك بيان مشترك ، كما عقد في بانكوك في جانفي 2004 المؤتمر الوزاري الأول للآسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا لمكافحة

---

[1]- هاني الياس خضر الحديثي :صراع الارادات في آسيا ،مرجع سابق ،ص 111 .

[2] - Sheldon W.Simon :China, The United States, and Southeast Asia ,London,Routledge,2008,p4.

الجرائم عابرة الدول ، كما قدمت وثائق حول المفاهيم، ووافق المؤتمر على إنشاء آلية تعاون بين الآسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا لمكافحة هذا النوع من الجرائم [1].

إن الاهتمام الخارجي بمثل هذه المبادرات هو ما تسعى الآسيان على ضمانه، فالآسيان تسعى لتشجيع النشاطات الأمريكية –الصينية المتعددة الأبعاد في المنطقة ،فمن جهة القوات البحرية و الجوية الأمريكية حاضرة في الإقليم دون أي تحالف عسكري رسمي ،و من جهة أخرى يتم العمل على ضمان عضوية الصين في المنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف .

هدف الآسيان من ذلك هو الرفع من درجة التقارب السياسي ،فكلتا القوتين سيكون لها دور في الإبقاء على استقلال الإقليم و الترويج لازدهاره ،فالرابطة تحصل على منافع الأمن من الولايات المتحدة ،و الدعم السياسي من الصين إذ تشكل حليف هام ضد ضغوط حقوق الإنسان الغربية خاصة و أن نظم دول جنوب شرق آسيا حديثة العهد بالمبادئ الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان و الديمقراطية[2].

فاستراتيجية الآسيان تعتمد بشكل حاسم على تسخير و موازنة القوتين الأمريكية و الصينية ،كما تعمل على إشاعة ترتيب الحوار السياسي و التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري من أجل تعاون أكبر في مجال الأمن ،فالرابطة تؤمن بأن الأمن لديها أمن شامل ،يضم جميع الجوانب السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية ...الخ .

و منه فسياسة الآسيان في الأمن تقوم على الانفتاح السياسي ، احتواء الاضطراب الاجتماعي التعاون الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الأمني ،إقامة منتدى للأمن بين القوى الأساسية في الإقليم ،تبني إجراءات سلمية لتسوية الخلافات و الاستفادة من الوجود الأمريكي و الياباني .

شهد التعاون السياسي و الأمني تطورا كبيرا ،ففي 2000/7/27 عقدت الرابطة أكبر منتدى أمني في قارة آسيا في تايلاند ،و تم مناقشة عدة قضايا منها ،صناعة الصواريخ و انتشار الأسلحة النووية و الصراعات في المحيط الهندي ،كما تمت مناقشة قضايا الصراع في المنطقة،مثل الاشتباكات العرقية في جزيرتي اتشيه و فالوكو بأندونسيا ،و اتفقت الرابطة على ضرورة توسيع نطاق نظرتها للمخاوف الأمنية[3] .

إن التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا مدعوم بنشاط المؤسسات العلمية ،ومثال ذلك ASEAN-ISIS (ASEAN-Institutes for Strategic and International Studies) و هي عبارة عن تجمع

---

[1]- التعاون الأمني الدولي : موقع

[2]-Sheldon W.Simon : China, The United States, and Southeast Asia , Op,Cit ,p2.

[3]-صلاح الدين حسن السيسي ،مرجع سابق ،ص 270 .

لمؤسسات الدراسات الاستراتيجية لدول جنوب شرق آسيا ،و قد أطلقت هذه الشبكة العلمية رسميا في جوان 1988 ،من قبل مجالس خبراء بلدان الرابطة ،و قد سجلت هذه المؤسسة بأمانة الرابطة . تتمثل الأهداف الرئيسية ASEAN-ISIS فيمايلي :

1- تقوية و زيادة التعاون الإقليمي .

2- زيادة تأثير و فعالية البحث فيما يتعلق بالمشاكل الاستراتيجية و الدولية ،و مختلف القضايا في دول الرابطة ،من خلال الاتصال المكثف و التنسيق بين دول الرابطة .

3- المساهمة في تعاون الرابطة ،بالترويج للمعرفة العامة و فهم المشاكل و القضايا التي تواجه دول الرابطة[1] .

هناك تحديات لا يمكن للرابطة تجاوزها من غير استعمال القوة ،و لهذا اقترحت ماليزيا تأسيس قوة حفظ سلام للآسيان ،مستندة على خبرة القوات العسكرية لدول الرابطة في كمبوديا ،تيمور الشرقية إلا أن الاقتراح وضع جانبا مبدئيا،لأنه قد يعتبر كمحاولة لقيادة الرابطة إلى تحالف عسكري[2] و هو ما تعمل الرابطة على تجاوزه ،فمن شأن ذلك أن يؤدي بها إلى تحولها لمنظمة أمنية .

المبحث الثالث :العلاقة التفاعلية بين الآسيان و الأمن الإقليمي

المطلب الأول : عوائق و إنجازات التكامل في الآسيان

هناك العديد من العوامل المعيقة للتكامل بين دول جنوب شرق آسيا ،من بينها عوامل التباين و الاختلاف التاريخي مثل ما هو الحال في جنوب الفيتنام،و الديني كجنوب تايلندا،إضافة إلى ظاهرة الثأر و الانتقام في كل من الفلبين و أندونسيا ،التنوع الإثني و الثقافي ،الديني كلها تشكل قوى نابذة .

فالأرخبيل الفلبيني ضمن مساحة 300.000 كلم² يضم ما يقارب 7000 جزيرة متفرقة في شمال بروناي و جنوب تايوان ،كما أن أندونسيا لم تستطع توقيف خطر التفتيت الوطني ،و هذا ما يصعب من عملية تكوين إقليم في إطار تكامل فيدرالي ،كما أنها تجمع ما يزيد عن 200 مليون نسمة على مساحة 2 مليون كلم² ،و ما زاد من صعوبة التحكم في الوضع ضعف السلطة المركزية ما أدى إلى التهيجات النزاعية [3].

إن هيام دول الرابطة بالمبدأ الوستفالي المتعلق بصيانة سيادة الدول،شكل عائقا أمام التسريع من وتيرة التكامل في جنوب شرق آسيا ،خاصة و أن الدول المعنية كانت حديثة العهد بالسيادة ،ما أدى لبروز العديد من النزاعات الحدودية التي عطلت المسار التكاملي في الإقليم .

---

[1] - Hyun Seog Yu : Op,Cit , P 6.

[2] - Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges:Op,Cit , P 6.

[3]- Jaque Tenier:Op,Cit , P153.

كما أن تمسك الآسيان بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الرابطة ،أمر مقبول قانونيا و عمليا ،إذ يسمح بالتعاون دون التخلي عن سيادة الدول ،إلا أنه في ذات الوقت شكل العائق الأول أمام الرابطة في تعاملها مع القضايا الإقليمية ،و بهذا تصبح الآسيان إطار لتنسيق السياسات المتعددة الأطراف و إدارة المفاوضات بين المصالح المتنافسة ،خاصة في ظل غياب هوية موحدة للرابطة،وهو أمر ضروري لكل جماعة ،و لهذا في قمة رؤساء دول الآسيان لسنة 2007 تم الاتفاق على وضع دستور للرابطة،من خلاله يعدل مبدأ عدم التدخل ،الذي كان أساس ميثاق 1967 [1].

بالرغم من ذلك ،فإن الآليات التي تسعى الرابطة لترسيخها ،تشكل عاملا مدعم لعملية التكامل الإقليمي في المنطقة ،و من هنا تتضح العلاقة بين الأمن و التكامل الاقتصادي و السياسي ،فكلهما مكمل للآخر ،ويشكل حجر أساس للانطلاق و الاستمرار في نفس الوقت .

فالآسيان بالرغم من هذه العوائق إلا أنها استطاعت تحقيق الإنجازات التالية :

1- نجاح الرابطة في إنشاء منظمة إقليمية متعددة الأطراف .

2- دخول الدول في تكتل واحد ،رغم وجود مشاكل حدودية ،مثل ما هو الحال بين الفلبين و ماليزيا وكذا تايلاند ومينمار ،إضافة إلى التوترات السياسية بين ماليزيا و سنغافورة .

3- الدور الفعال الذي أدته الرابطة في جلب النزاع الفيتنامي-الكمبودي إلى طاولة المفاوضات سنة 1989 ،و الوصول على اتفاقية سلام سنة 1991 .

4- ضمان حياد دول الإقليم ،والتقليل من حجم التدخل الخارجي و لو بصورة نسبية[2] .

فالرابطة تلعب دورا محوريا فيما يخص الدبلوماسية الإقليمية المتعددة الأطراف ،إذ يرى كل من باري بوزان B.Buzanوجيرالد سيغلGerald Segal أن رابطة دول جنوب شرق آسيا استطاعة بناء نظام أمني صلب سمح لهم بحل بعض النزاعات ،كما أن انسحاب الولايات المتحدة و بريطانيا و تصاعد القوة الصينية في الإقليم دفعها لإقامة منتدى الآسيان الإقليمي ، الذي تتولى فيه مقعد السائق ،تحدد اتجاهه و جدول أعماله[3] .

و الواقع يثبت بأن التكتل الاقتصادي الآسيوي "آسيان" يساعد في حل النزاعات خاصة تلك المتعلقة بالنظم التجارية، ويوحد العمل الفعال تجاه الأزمات الطارئة وطويلة المدى، كما يبرز الأثر الإيجابي لتكتل آسيان في زيادة الدخول الحقيقية لدول الإقليم، وزيادة معدل التعاون الاقتصادي وتسهيل انسياب التدفقات المالية إلى الإقليم.

[1]- Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges : Op,Cit , P 13.
[2]-Amitav Acharya: ASEAN at40:mid-life rejuvenation? :Op,Cit.
[3]- Amitav Acharya : Will Asia's past be its future ?,p160 .

إضافة إلى ذلك فأن هذا التكتل الاقتصادي قام بدور رادع عندما حاول المضاربون الإضرار بسمعة أسواق البورصات الآسيوية في أزمة العملات في 1997، وتم التوصل من خلاله إلى موقف جماعي حد من التلاعب بأسعار وأسواق هذه البلدان [1].

و قد أبدى زعماء الرابطة نيتهم للتوقيع على دستور الرابطة ،الذي من شأنه أن يمنح الرابطة شخصية قانونية منفصلة عن الشخصية القانونية للوحدات المشكلة لها ،و هو ما يسمح بعمل الرابطة في بيئة أساسها قواعد وقرارات ملزمة قانونا .

بدأت اللجنة الخاصة بصياغة الدستور عملها في جانفي 2007 بناءا على أربع مصادر هي :

1* التقارير التي يقدمها أشخاص سامين حول رأيهم في الدستور .

2* توجيهات زعماء دول الرابطة .

3* توجيهات وزراء الخارجية لدول الرابطة .

4* الالتزامات الحالية للرابطة مثل الوثائق و الاتفاقيات منذ سنة 1967 .

إضافة إلى جلسات مع ممثلين عن المجتمع المدني ،القطاع الخاص ،أعضاء البرلمانات ،و المسئولين الكبار في الرابطة[2] .

تشير هذه الخطوة –إنشاء وثيقة دستورية للرابطة – بشكل واضح إلى تطور الأدوار التي تطلع بها الآسيان ،فلم يعد الأمر يقتصر على التعاون الاقتصادي و إنما امتد إلى التعاون السياسي ،بل و أكثر من ذلك التفكير في خطوات تقود إلى وحدة حقيقية بين دول الرابطة لمواجهة التهديدات العالمية و الإقليمية و الداخلية .

من خلال ما تقدم تبين أن بيئة جنوب شرق آسيا لها تأثير كبير على مسار التكامل في الإقليم فالحرب الباردة أدت إلى دفع دول الإقليم نحو الاتحاد في تنظيم واحد ،و هذا أمر منطقي ،إذ أنه في ظل وجود خطر أكبر من القدرة الاستيعابية لدولة واحدة يكون الحل هو التحالف و الاتحاد ،لكن لماذا لم تختار دول الآسيان التحالف العسكري ؟

يمكن إرجاع سلوك دول جنوب شرق آسيا في إقامتهم لتكتل إقليمي بدلا من تحالف عسكري ،إلا رغبتهم في الابتعاد تماما عن أجواء الحرب الباردة –الحياد– ،فأي تحالف عسكري قد يكون إلى جانب دون آخر ما يؤدي إلى صراع مع الجهة المعادية ،و هو ما لم تكن هذه الدول ترغب فيه ،لذا فأحسن وجهة كانت إقامة تكتل ذا طابع اقتصادي تعاوني بصورة معلنة ،مع الحفاظ على التحاور السياسي– الأمني بصورة مستترة .

---

[1]-الآسيان تواجه خطر التهميش :http://www.islamonline.net/Arabic/news/index.asp /2000/7/25

[2] - Annual report 2006-2007 ,p7. http://www.aseansec.org.

المطلب الثاني : انعكاسات تكامل دول جنوب شرق آسيا على الأمن الإقليمي

إن انتشار التكامل الإقليمي فرض ثورة هدئة الأطر الوطنية المناهضة للنظم السياسية القائمة ، و ذلك بوساطة المنظمة الإقليمية ،فالنزاعات داخل الدول يمكن احتوائها و تطويقها بمفهوم وحدة الأرض و السيادة ،لكن النزاعات الحدودية فتغديها السيادة ،فلا يمكن حلها إلا من خلال تدخل طرف ثالث على درجة عالية من التأثير على طرفي النزاع ،و هنا يبرز دور المنظمات الدولية التي تصل بالعلاقات بين الدول إلى درجة عالية من التكامل ،ما يجعل الحدود نوعا ما تصبح ذات مفهوم مرن و يسهل تجاوزها.

وفرت الآسيان عامل الاتصال و التوفيق بين وحداتها ، فالتعاون الأمني شيء ضروري و جوهري للنجاح،فكيف يمكن ضمان الاستقرار و الازدهار دون أمن ؟

إلا أن استمرار بؤر التوتر في الإقليم توضح إخفاق الطريقة الآسيوية في إدارة و حل المنازعات ، و التي قامت على تجنب الخوض فيها ،و التركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية ،و هو ما كشف عن تصاعد سلسلة من المنازعات القديمة كالمنازعات على الإقليم البحري بين أندونسيا و ماليزيا في منطقة بحر سالويزي ،و هذا ما يبين حاجة دول الإقليم إلى آليات جديدة لإدارة و حل النزاعات بينها خاصة مع زيادة الدور الخارجي و غياب استراتيجية أمنية واضحة للأمن في الإقليم[1] .

إلا أنه في حال تحقق مقاصد الآسيان و منتدى الآسيان الإقليمي و تطوير المزيد من العلاقات ما بين الأقاليم ،كالتفاعل مع منتدى شمال شرق آسيا الاقتصادي ،و كذا تفعيل العلاقة مع أمريكا الشمالية و أوروبا ،وهذا لتحقيق المقاصد المشتركة المتمثلة في :

1- دعم التعاون الدولي في إدارة موارد الإقليم المتنوعة .

2- تنمية النقل البحري ،و حماية البيئة .

3- دعم التعاون الإقليمي في قضايا الأمن و التسلح و أمن البحار .

و كذلك الحال مع مجلس التعاون الأمني في إقليم آسيا الباسفيك ،لتقرير الأمن في الإقليم عبر تنسيق عدة مؤسسات أمنية مع الجانب الحكومي في أستراليا،كندا ،أندونسيا ،كوريا الجنوبية ،اليابان ماليزيا ،الفلبين ،سنغافورة ،تايلاند ،الولايات المتحدة ،و هذا بقصد الارتقاء إلى مستوى الاستقرار في الأمن الإقليمي استعمالا للوظيفة الاقتصادية التي عملت منظومة الآسيان على تحقيقها [2].

إلا أن الإشكال المطروح أمام مثل هذه التنظيمات هو غياب التنسيق المتكامل ،إضافة إلى بروز المنافسة في أحيان كثيرة بين الدول الأعضاء و هذا بسبب عدم التناسق بين مجالات و أهداف الدول الأعضاء .

---

[1]-مدحت أيوب :مرجع سابق ،ص 128 .

[2]- هاني الياس خضر الحديثي :صراع الارادات في آسيا ،مرجع سابق ،ص 111 .

من هنا نستنتج أنه لابد لنجاح مركب أمن إقليمي في تحقيق أهداف الاستقرار و الأمن لابد أن يضم في عضويته دولا متجانسة من مختلف النواحي –القوة السياسية ،المعطيات الاستراتيجية التناسق الاقتصادي و الانسجام الاجتماعي،و هذا ما يتطلب وجود تنظيم أولي ممثل في منظمات إقليمية الأمر الذي يسمح بتوفر عوامل نجاح تكوين مركب أمني إقليمي ،و لذا فالمنظمات الإقليمية هي عامل جد هام في تحقيق الأمن الإقليمي ،إذ أن هذه المنظمات تقوم بناءا على شروط عالية من التقارب بين الوحدات المشكلة لها ،و هو ما يجعلها قادرة على تولي أدوار جديدة بعيدة عن تلك التي أنيطت بها في بادئ الأمر .

و لذا تسعى دول جنوب شرق آسيا جاهدة لترسيخ التعاون الإقليمي في جميع المجالات،فالمنظمة الآن تعمل على تغطية كل نقائصها المؤسساتية والوظيفية،بما يتناسب و التغيرات الدولية و الإقليمية،و في هذا الشأن صرح الدبلوماسي السنغافوري Tommy Kohعضو لجنة مابين الحكومات التي تعمل على صياغة دستور الرابطة قائلا : " إن رابطة دول جنوب شرق آسيا في الحقيقة تعيد اختراع نفسها " [1].

يعتبر Yalem أن الجماعات الأمنية تشير إلى درجة عالية من التكامل السياسي و الاقتصادي كشرط مسبق و ضروري لبناء علاقات سلمية[2] ،و هذا ما تعمل الرابطة على تحقيقه ،من خلال تفعيل المبادرات الاقتصادية ،و التسريع بتجسيد الآفتا –منطقة التجارة الحرة– .

و قد حذر جاياكومار وزير خارجية سنغافورة في 2000/7/24 ،من أن الرابطة معرضة لخطر تهميش دورها ككيان سياسي و اقتصادي و ذلك في حالة ما إذا لم تقم الدول الأعضاء بالالتزام بمعايير أفضل فيما يتعلق بأسلوب الحكم و الشفافية و سيادة القانون .

كما حذر جاياكومار في الاجتماع الوزاري الثلاثة و الثلاثين للرابطة ،أنه إذا ما ظلت الصورة السائدة عن رابطتنا ،و المتمثلة في أنها تتسم بعدم الفاعلية قائمة ،فإننا سوف نكون معرضين لاحتمال أن يتم تهميش دورنا كشركاء في الحوار، و لهذا اقترح الأعضاء تأسيس ما أسموه " الترويكا الوزارية" كحل لمشكلة تعقد آليات صنع القرار في الرابطة ،في الوقت الذي تواجه فيه انتقادات متكررة بسبب فشلها في التعامل مع الأزمات الإقليمية[3] .

من خلال ما تقدم سابقا يتبين أن منطقة آسيا الباسفيك بصفة عامة ،هي منطقة أكثر تقبلا لنماذج الأمن التعاوني و الجماعات الأمنية من نموذج الأمن الجماعي أو الدفاع الجماعي ،الذين اعتبرا أكثر ملائمة للاتحاد الأوروبي ،كما أنها منطقة تقبل الترتيبات الأمنية الثنائية أكثر من الترتيبات المتعددة الأطراف ، إضافة إلى ذلك هناك تباين الوجهات بين أمن ضد Security against ممثل في التحالفات

[1]- Amitav Acharya: ASEAN at40:mid-life rejuvenation?:Op,Cit

[2] -Amitav Acharya :Constructing a security community in Southeast Asia:Op,Cit , P 32.

[3]- الآسيان تواجه خطر التهميش :http://www.islamonline.net/Arabic/news/index.asp/ 2000/7/25

الرسمية والتعاون الوظيفي ضد الإرهاب ، و أمن مع Security with ممثلا في الأساليب التي تتبعها تكتلات مثل الآسيان و منتدى الآسيان الإقليمي للترويج للتعاون الأمني في الإقليم .

لتحديد أي من أنماط التعاون الأمني أحسن ، نميز منظورين أحدهما يتمثل في التيار البنائي ،الذي يرى أن هناك أسبابا تشكل حوافز لإنظمام الدول في مشاريع للتعاون الأمني ،في حين يرى التيار الليبرالي المؤسساتي القائم على مسلمة ،مفادها أن الفوائد تكون منخفضة التكلفة عندما تتفق مجموعة من الدول على إجراءات تضمن الشفافية و التنسيق بين مختلف السياسات،علاوة على ذلك لو تعي الدول منافع الاعتماد الإقليمي فمن شأن ذلك أن يخلق ليس فقط مؤسسات إقليمية و إنما أيضا جماعة و هوية إقليمية[1] ،و هو ما يؤدي لتقليص احتمالات المواجهة بين وحدات الإقليم الواحد .

إن تنويع الآسيان لعلاقاتها الخارجية أمر ضروري ،خاصة في ظل تواجد أكثر من قوة إقليمية ، و أيضا في ظل تنمي تهديدات جديدة لا يمكنها تجاوزها إلا من خلال تدعيم العلاقات البينية داخل الإقليم و تفعيل التعاون عبر الأقاليم .

بعد التطرق لتفاعلات الآسيان و آلياتها في تحقيق الأمن الإقليمي ،يمكن أن نستنتج أن المركب الأمني الإقليمي المعياري هو النموذج المجسد للأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا ،إذ يتميز الإقليم بغياب قوة عالمية ضمنه .

كما يمكن تحديد مستوى السلم الإقليمي بجنوب شرق آسيا ،على أنه سلم بارد ،فقضايا النزاع الرئيسية في الإقليم خاملة لكنها ليست منعدمة ،كما أن العلاقات قائمة بشكل خاص على الصيغ الرسمية ،أي أن التعاون الحكومي هو الصفة الغالبة على أنماط التعاون داخل الإقليم .

ولهذا تعمل دول الرابطة على تدعيم الروابط بين مختلف الوحدات في الإقليم ،و في عدة مجالات من أجل الرفع من درجة السلم ،أين يتم تسوية كل النزاعات ،و يصبح استعمال القوة بديل أقل طرحا إن لم نقل منعدم .

اشترط وليام لويس لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى خارجية ،إلا أن هذا الرأي تعرض للنقد ،لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى اختلال التوازن داخل الإقليم .

الآسيان في هذا الإطار تعاملت بحكمة بالغة ،إذ جمعت بين الأسلوبين ،فمن جهة حافضت على الآسيان من تدخل أي قوة كبرى سواء إقليمية أو عالمية ضمنها ،من خلال إقامة أطر خاصة بها كالجماعة الأمنية للآسيان التي تعرف نقاش كبير في اجتماع وزراء الدفاع للآسيان ،الذي انطلق سنة 2006 ، و من جهة أخرى دخلت في ترتيبات أخرى تجمعها بقوى خارجية ،ما يسمح بتحقيق التوازن داخل الإقليم ،كما هو الحال مع الآباك أو منتدى الآسيان الإقليمي .

[1] - Evelyn Goh and Amitav Acharya: Introduction :Reassessing security cooperation in the Asia-Pacific, p6 .

خاتمة

على ضوء ما تقدم و في ظل المعطيات العالمية الحالية ،التي يميزها سرعة انتشار الظواهر و كثافة الأحداث ،نخلص إلى القول أنه يتعذر اليوم على أي دولة مهما كانت قوتها و مركزها أن تعيش في معزل عن بقية الدول الأخرى ،و لا تسارع في الاندماج .

فالتكامل بين مجموع الوحدات المنتمية لإقليم واحد أمر ضروري لما له من أبعاد ايجابية تتمثل فيمايلي :

1- توفير إطار للحوار و الاتصال و التنسيق في مختلف القضايا .

2- الحد من شدة النزاعات بين وحدات الإقليم لارتفاع كلفتها ،بسبب ترابط المصالح خاصة الاقتصادية منها .

3- كثافة العلاقات الاقتصادية و السياسية ،و الترابط الاجتماعي بين وحدات الإقليم الواحد قد تؤدي لتشكل هوية جغرافية واحدة ،يتقلص فيها دور الحدود ،ما يساهم في انخفاض نسبة المواجهة الحدودية .

4- البنية المؤسساتية الناتجة عن التكامل تساهم في تقارب الرؤى بين دول الإقليم ،إذ أن اجتماع رؤساء الدول و الحكومات يكون بصفة دورية ،و أقل شيء يكون مرة في السنة ،و كذلك اجتماع الوزراء حسب القطاعات الذي يكون في بعض الأحيان أكثر من مرة في السنة ،و يزيد أثناء الأزمات .

هذا النوع من الاستمرارية في اللقاءات يسمح بالمعرفة المستمرة للطرف الآخر بحيث لا يكون هناك تأويلات لسلوكيات معينة ،ففي كل مرة يتم تقريب الرؤى و توطيد الثقة بين دول الإقليم.

من خلال هذا يتبين أن التكتلات الإقليمية تشكل عامل أساسي لتحقيق الأمن في الأقاليم خاصة و أنها تجسد المستوى الوسطي بين الدولة و النظام الدولي .

فالمنظمات الدولية عاجزة عن الاحاطة بجميع الظواهر سواء الصراعية منها الممثل في النزاعات بين الدول ،أو تلك المتعلقة بما يعرف بالتهديدات الجديدة ،و هذا راجع لعدم قدرتها على الإلمام بخصائص كل إقليم من مختلف الزوايا .

كما أن الدولة بمفردها لا يمكنها صد كل هذه التهديدات الداخلية و الخارجية ، الاقتصادية و الاجتماعية ،لذا يعتبر المستوى الإقليمي أحسن بديل للتعامل مع مثل هذه القضايا .

لا يمكن إقامة تعاون أمني بين دول متصارعة بصفة مباشرة و إنما يجب المرور أولا على إطار للاتصال و تبادل الثقة و التعريف بالرؤى و هذا ما تعمل التكتلات الإقليمية على توفيره .

الأمر لا يقتصر على التهديدات التقليدية فحسب بل يتعدى إلى التهديدات الجديدة التي تتطلب تفعيل التعاون البيني و التعاون ما بين الأقاليم كما هو الحال مع الآباك .

نلاحظ أن تطور ظاهرة الإقليمية جاء متزامنا و تطور التهديدات الأمنية ،فسابقا ما ميز العلاقات الدولية هي ما يعرف بالتهديدات التقليدية المجسدة بصفة خاصة في النزاعات القائمة بين دول ،و هو ما أنجر عليه آليات أساسها الدول كالأحلاف ة المعاهدات الثنائية .

في المقابل شكلت الإقليمية التقليدية أهم مظاهر التعاون و هي إقليمية قائمة على تعاون بين دول و فقط عكس ما نلحظه في الإقليمية الجديدة التي تشترك فيها فواعل من غير الدول كشركات القطاع الخاص و غيرها ،إضافة إلى إهمالها لمبدأ التقارب الجغرافي الذي تأخذ به الإقليمية التقليدية .

و قد توافق هذا و بروز التهديدات الأمنية الجديدة الذي تتعدى هي الأخرى الحدود القومية و الإقليمية لتصبح عالمية ،و هذا ما يتطلب حلول عبر أقاليمية ،و لذا تقام اليوم العديد من علاقات الشراكة و التعاون العبر إقليمي .

لذا ففي إطار التعاون ما بين الأقاليم خاصة في مواجهة التهديدات الجديدة لابد من توفر بنية إقليمية على مستوى كل إقليم و إلا كيف سيتم التعاون ؟

كما أنه بالرجوع إلى العديد من الظواهر المهددة للأمن الدولي و الإقليمي و القومي نجد أن مرجعها في جانب كبير منها يعود إلى العامل الاقتصادي إما الحاجة أو النذرة ،أو عدم تكافؤ أو سوء توزيع المردود الاقتصادي ،و في هذه الحالة توفر التكتلات الإقليمية مجالا هاما لعلاج مثل هذه الاختلالات خاصة من خلال مبدأ التضحية و تقاسم الأعباء بين و حدات التكتل الإقليمي .

إن الجمع بين مفهوم الأمن و مفهوم الإقليمية ،أدى إلى صياغة مفهوم المركب الأمني الإقليمي الذي اعتبر كمكون رئيسي للأمن الدولي ،فتحقيق الأمن على مستوى الأقاليم يستلزم تحققه على المستوى الدولي .

إلا أن البعض من المفكرين انتقدوا هذه الرؤية ،فحقيقة الأمن الإقليمي قد يؤدي إلى أمن دولي، إلا أنه في حالة حدوث حرب بين وحدة سياسية ضمن إقليم معين و وحدة سياسية من إقليم آخر ،فإن نتائج هذه المواجهة ستكون وخيمة لأن الحرب لن تكون بين دول ،و غنما بين أقاليم بحكم التعاون الأمني المتبادل المجسد في مفهوم مركب الأمن الإقليمي .

لذا لنتجنب مثل هذا المأزق لابد من عدم الاكتفاء بتشجيع التعاون على المستوى الإقليمي فقط و إنما تدعيم الروابط مابين الأقاليم من خلال خلق بنى و مؤسسات حوارية مابين الأقاليم ،ما يرفع من احتمال تحقيق الأمن على المستوى الدولي .

أما فيما يخص رابطة دول جنوب شرق آسيا فهي تشير إلى مثال واضح حول مدى فعالية الدور الذي تؤديه التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي .

إذ أن بداية نشأة الرابطة كانت لدوافع أمنية–سياسية محضة من خلال :

1- ضمان الحياد أثناء فترة الحرب الباردة .

2- صد المد الشيوعي .

3- إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل .

4- تفعيل أواصر الصداقة و التعاون بين دول الإقليم .

أثناء المراحل الأولى لتشكل الآسيان كانت هناك العديد من الصراعات الحدودية بين دول الإقليم إلا أنه مع تطور التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري البيني ،تقلصت نوعا ما حدة النزاعات خاصة بعد إنشاء جماعة الآسيان الأمنية و السياسية و كذا منتدى الآسيان الإقليمي ، و هي آليات لا تعني غياب الاختلاف نهائيا فالاختلاف يبقى قائم لعد تطابق مصالح الدول بصفة مطلقة ،فالمنظور الواقعي يبقى قائما إلا أن المهم هو عدم تبلور الاختلاف لدرجة النزاع و المواجهة المسلحة .

الدليل على دور الآسيان في توفي الاستقرار و الأمن في الإقليم هو قدرتها على استيعاب أعضاء اعتبروا في فترة سابقة بمثابة الأعداء ،و اليوم بسبب هذا الإطار التكاملي تربطهم علاقات تعاونية أكثر منها صراعية ،فقد تم تسوية العديد من النقاط الخلافية .

تشكل الآسيان أهم بين مؤسساتية في إقليم جنوب شرق أسيا ،و هي تعمل بصورة دائمة على تفعيل علاقاتها البينية و الخارجية سواء عبر الأطلسي من خلال انظمامها للآباك ،أو من خلال تعاونها مع الاتحاد الأوروبي من خلال قمم الأسيم ،و هنا يتضح أن الروابط اقتصادية و التبادلات التجارية هي مدخل هام للحوارات السياسية –الأمنية .

فمثل هذه التنظيمات تسمح بتبادل الرؤى و التشاور ،خاصة في ظل تخوف الآسيان من سرعة انتشار التهديدات الجدية خاصة الإرهاب و تجارة المخدرات و عودة القرصنة ،و كذا التخوف من هيمنة إحدى القوى الآسيوية على الإقليم ،خاصة الصين التي تعتبر الإقليم بمثابة الحديقة الخلفية لها.

فالاسيان تهدف من خلال إقامة مثل هذه التنظيمات إلى تبادل الأفكار و الخبرات في مواجهة التهديدات الأمنية خاصة الجديدة منها ،إذ لم تكتفي الرابطة فقط بالآليات الداخلية و إنما عملت كذلك على تدعيم الروابط ما بين إقليم جنوب شرق آسيا و الأقاليم الأخرى ،خاصة تلك التي تربطها بها علاقات وطيدة سواء اقتصادية أو أمنية أو تاريخية .